الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

الفرع الأول

التفاعلات المتبادلة بين السياسة الخارجية التركية والسياسة الخارجية السعودية 2002 ــ 2016 (دراسة مقارنة)

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

غدير حسين الطقش

لجنة المناقشة

الدكتور محمد منذر	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضواً
الدكتور ليلى نقولا	أستاذ مساعد	عضواً

2017

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط.

إن من يعلم أنه عميق يجِدّ في النور:

أما من يريد أن يبدو عميقاً في أعين العامة فإنه يجِدّ في الظلام.

لأن العامة يعتبرون كل ما لا يستطيعون رؤية قعره عميقاً:

لشدّ ما يخشون الغرق!

فريدريك نيتشه/ كتاب العلم المرح

الإهداء

إلى أبي أصل وجودي وأمي مدرستي الأولى ..

إلى كل أنثى وإمرأة طموحة تبحث عن مكانٍ لها في هذا العالم ..

تخوض غمار البحث وتواجه تحديات الحياة لتثبت نفسها في كافة الميادين: العلم، العمل، الأمومة، القيادة، المراكز الأمنية والعسكرية لتنهي جدل الأعوام الماضية ..

لأن المرأة عاطفة وعقل وفن ...

غدير الطقش

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور محمد منذر على ما بذله لي من عصارة فكره وجهده، وعلى ما أبدى من تعاون وتنسيق ورحابة صدر، فكان خير مرشد ومشرف.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقراءتهم الرسالة وتوصياتهم التي قدموها فيما يخدم موضوع البحث العلمي.

المقدمة

يشهد العالم اليوم اضطراباً وتشابكاً في تفاعلاته الدولية سواء كانت تفاعلات تعاونية أو صراعية، حيث يرجّح بعض الخبراء أن الأسباب الرئيسية لهذه التفاعلات تعود إلى الفترات الإنتقالية في النظام الدولي التي تكون عادة شديدة الخطورة على الأمن الدولي والإقليمي على حد سواء.

أمام هذا المشهد نلاحظ حالة من العجز في تعميم أو تطبيق القواعد الدولية لاحتواء مثل هذه الصراعات التي تهدد وحدة وسيادة العديد من الدول حيث أن هذه الصراعات تدور حول إعادة تمركز النفوذ والقوة بين الدول الكبرى في عدد من البؤر المشتعلة في العالم منها منطقتي الشرق الأوسط وشرقي أوروبا.

ومن النتائج التي تمخضت عن هذا الصراع الدولي القائم تفشي ظاهرة الإرهاب وفشل بعض الأنظمة السياسية السائدة في المحافظة على وحدتها كأنه وُجد هذا الإرهاب كوسيلة لتفتيت بعض الدول تمهيداً لبناء نظام عالمي غير واضح المعالم بعد إلى الآن.

أما إقليمياً فإن الصراع يتمركز في منطقة الشرق الأوسط حول دور القوى الصاعدة كدولة إيران، تركيا، السعودية ومصر بالإضافة الى الكيان الإسرائيلي و الحركات التكفيرية والإرهابية المتفشية.

وقد شهد القرن العشرين اهتماماً ملحوظاً بالسياسة الخارجية على أنها نافذة الدول إلى العالم وباتت الدبلوماسية إحدى أدواتها، الأكثر شيوعاً في توطيد التواصل والتفاعل بين الدول، إنطلاقاً من أن كل دولة مهما بلغ حجمها تعمل على وضع سياسة خارجية على أساسها تقيم علاقاتها الدولية.

في الواقع ليس بسهولة في مكان ما، تحديد الأسباب التي تستتر خلف اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية للدول، لأن هناك العديد من العوامل التي تؤخذ في الإعتبار عند صياغة هذه السياسة لأي بلد. كما أنه من الصعب التوصل الى العوامل المسبّبة لبعض القرارات نظراً لعدم توفر المعلومات وصعوبة الحصول عليها في الأنظمة التسلطية، وفي حال توافر مثل هذه المعلومات في ظل الأنظمة الديمقراطية فالصعوبة تكمن في عملية تصنيفها. كما لا يمكننا الإغفال عن العوامل العديدة كالشخصية القيادية، الدوافع

الذاتية والخلفية الفكرية لصانعي القرارات وتأثيرها، كلها أمور تؤخذ في الحسبان في عملية تحليل وفهم السياسة الخارجية العامة لدولة ما.

يضاف إلى ذلك أهمية الموقع الجيوستراتيجي ومايفرضه من سياسات معينة، كما أن هناك عامل القوة بمعنى أن الدول الكبرى تستطيع فرض العقوبات على الدول الأضعف بينما الدول الصغرى لا تستطيع سوى اللجوء الى الطرق الدبلوماسية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

كما يؤثر عدد من خصائص النسق الدولي على سلوك السياسة الخارجية لكل دولة بصرف النظر عن نظمها الداخلية؛ لأن الدول تحرص، بالمفهوم العام، على أن تكون سياساتها ذات نهج أخلاقي متفق مع القانون الدولي العام.

وتعود أهمية دراسة العوامل المحرّكة لسياسات الدول في النسق الدولي إلى أن هذا الفهم يمكّننا من التنبوء بالأحداث الدولية ثم التعامل بشكل فعّال إزائها. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أن محلّلي السياسة الخارجية لم يتمكنوا بعد من التنبوء بالأحداث الدولية وتوقعها بدقّة مسبقاً.

فبعد انهيار الإتحاد السوفياتي وإنتهاء مرحلة الحرب الباردة وبروز نظام دولي أحادي القطب تعتلي قمته الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة ولو لبعض الوقت، الأمر الذي أفرز تداعيات عديدة حيث بدأت الجمهورية التركية تبحث لنفسها عن دور إقليمي بعد أن انتهى التهديد من الشمال حيث كانت العضو ولازالت في الحلف الأطلسي ووقفت في خط المواجهة مع روسيا، ولا سيما بعد أن استلم حزب العدالة والتنمية السلطة. فقد أبدى قادة تركيا في البدء استعدادهم لاتباع دبلوماسية نشطة في الشرق الأوسط هادفة لتقليل المشاكل مع دول الجوار و إيجاد دور لدولتهم في هذه المنطقة.

لقد شكّلت كل من الجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية ركيزتين في دائرة الحضارة الإسلامية، وذلك لمعايير عديدة منها الموقع الجغرافي، حجم الموارد الطبيعية والقدرات الإقتصادية لدى البلدين. فضلاً عن التوجهات الإيديولوجية والسياسية لكل منهما وانعكاساتها المباشرة على منطقة الشرق الأوسط. ولكن وعلى الرغم من أن هاتين الدولتين مصنّفتان ضمن دائرة الحضارة الإسلامية بالمعنى العام للكلمة إلا أنه تجدر الملاحظة هنا على أن العلاقة في جوهرها علاقة قائمة بين دولة عربية (المملكة

العربية السعودية) لها وزنها في الإقليم العربي ودولة غير عربية (تركيا) إحدى دول التخوم أو إحدى دول الجوار الجغرافي.

كما إن الجغرافيا السياسية للدولتين و تقارب سياساتهما الخارجية في عدد من القضايا الدولية إلى حدٍ ما، جعلهما تشكلان معاً عمقاً استراتيجياً لمنطقة الشرق الأوسط. فالسعودية تتصل بروابط استراتيجية تشمل الجزيرة العربية، والعالم العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي، كما تعتبر أيضاً محور الطرق البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرقي آسيا. وتركيا بدورها تقع في منطقة حيوية للاستراتيجيات الدولية والإقليمية، إذ تُعدّ نقطة إلتقاء بين منطقة البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى.

انطلاقاً مما تقدم، فإنه لا شكّ أن لهذه العلاقات الثنائية أهمية في التأثير على رسم السياسة العامة في المنطقة في اتجاه دون سواه، وخصوصاً في ظّل التحدّيات الراهنة التي يتعرّض لها العالم الإسلامي سواء منها الداخلية أو الخارجية.

ومن جهة أخرى، تكمن أهمية الدراسة في نطاقات ثلاث:

- النطاق المكاني، منطقة الشرق الأوسط وهو الحيز الجغرافي الذي تدور حوله التفاعلات والتجاذبات الدولية والذي تستهدفه السياسة الخارجية التركية بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة لتحظى بمكانة ونفوذ فيه تمكّنها من التأثير دولياً.
- النطاق الزماني، منذ نهاية العام 2002 مع تولي حزب العدالة والتنمية سدّة الحكم في تركيا، نظراً لأهمية هذه المرحلة وما تبعها من أحداث وتداعيات إقليمية.
- والنطاق الموضوعي، حيث تقوم هذه الدراسة على رصد وتحليل ديناميكية السياسة الخارجية بما ينطوي عليه ذلك من تحليل المحددات والمعطيات التي ترسم حدود العلاقة بين الدولتين التركية والسعودية، فضلاً عن تناول أهم القضايا التي تمحورت حولها العلاقات الثنائية ما بين انحسار وانجذاب.

وذلك لنتمكّن من الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة التي تسعى إلى التعرف على مسار العلاقات السعودية ـ التركية في ظل الأحداث التي حصلت في الفترة الممتدة بين 2002 ـ 2016 ورصد مدى تطورها وهل أحدث وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا أثراً على هذه العلاقات؟ لذلك تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن المملكة العربية السعودية تسعى لإقامة علاقات من التعاون والتنسيق في جوانب عديدة، سياسية وإقتصادية وأمنية مع الدولة التركية وذلك لإحداث توازن أمني في المنطقة حيث نتج عن هذه الفرضية التساؤولات التالية:

- ما هي الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية في كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية التي تؤثر على مصالح كل منهما تجاه الآخر؟
- ما هي أهداف السياسة الخارجية للدولتين على المستوى الإقليمي والدولي؟ وما هي المحددات التي تحكم حركتهما؟
- ماهي أبعاد العلاقات الثنائية التركية ـ السعودية وما هو المستوى الذي وصلت إليه؟
- ما أبرز عناصر الإستمرارية والتغيير في سياستهما تجاه القضايا الإقليمية والدولية وما هي الرؤية المستقبلية للعلاقات التركية ـ السعودية؟

ولاحاطة الدراسة بالدّقة والموضوعية اللتين يتطلبهما البحث العلمي تم الإستعانة بالمنهج المقارن والمنهج التاريخي. كالتالي:

1- . المنهج المقارن (the Comparative Approach)

تمت الإستعانة بالمنهج المقارن في بعض جوانب الدراسة للإستفادة من المزايا التي يقدمها عند المقارنة بين بعض الجوانب السياسية للدولتين كالنظام السياسي ومواقفهما من الأحداث والتطورات التي حصلت أثناء فترة إعداد البحث.

2- المنهج التاريخي (The Historical Approach)

يقوم هذا البحث على المنهج التاريخي بتفحص المسار الدبلوماسي لدولة ما خلال فترة محددة، ثم تصنيف سياستها الخارجية على أساس ما اتسم به مسارها الدبلوماسي (مثال : دولة عدوانية فاشلة)، أيضاً تقوم هذه النزعة بدراسة التوجه العام لدولة معينة تجاه قضية تحليلية معينة.

أخيراً بإمكاننا القول؛ إن هذه الدراسة تعتبر استجابة أو توطئة بحثية لهواجس معرفية وسياسية حول السياسة الخارجية لدولتين رائدتين في منطقة الشرق الأوسط، وما لذلك من أثر وتأثير؛ ويقيناً بأن التناول العلمي أو النقدي للظواهر السياسية يستطيع أن يكون الخطوة الأولى في طريق التغيير والبناء على الصعيد الأكاديمي أقلّه.

كما قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى قسمين، يتناول القسم الأول السياسة الخارجية التركية والسياسة الخارجية السعودية ويتفرع عن هذا القسم فصلان:

- الفصل الأول بعنوان السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق.
- الفصل الثاني بعنوان منطلقات السياسة الخارجية السعودية .

أما القسم الثاني وهو بعنوان التقاطع والتباعد بين السياستين التركية والسعودية ويتفرع بدوره إلى فصلين اثنين:

- الأول بعنوان التقارب في دهاليز السياسة الخارجية.
- الثاني بعنوان التنافر والتباعد في أهداف السياسة الخارجية التركيةـ السعودية.

القسم الأول:

السياسة الخارجية التركية والسياسة الخارجية السعودية

إن تناول موضوع السياسة الخارجية لدولة ما ينطلق بحدّ ذاته من الوحدة الدولية السياسية أو المؤسسة التي تقوم على بقعة جغرافية معينة تتفاعل مع دول الجوار الإقليمي بفعل الزمن (التاريخ) وتشارك بالحدث الدولي بالقبول أو الإعتراض (أدوات السياسة الخارجية) وفقاً لمبادىء سياستها العامة التي تنتهجها.

كانت الدول بوجه عام في مرحلة الحرب الباردة أمام خيارات واضحة بحيث كان من السهل عليها اعتماد سياسة خارجية أحادية البعد من منطلق ايديولوجيتها إزاء الشرق، الغرب، الشمال، الجنوب، ومن خلالها ترسم آفاق سياستها الخارجية.

أما اليوم، و من خلال عالم يسير بوتيرة سريعة ومعقّدة باتت الخيارات متشعبة أمام الدول بحيث لا يمكن حصر وفهم السياسة الخارجية لدولة ما ضمن محدَّد أو اطار واحد؛ من حيث أنها تواجه عملية تحليل المعطيات صعوبات عدة لعدم وجود قواعد عامة تحكم النسق الدولي الذي هو عبارة عن وحدات سياسية تتفاعل فيما بينها ما بين الجذب حيناً والتنافر حيناً آخر.

إنّ البيئة الداخلية مؤثرة في صياغة السياسة الخارجية و إن إمتلاك أي دولة لبيئة داخلية قوية يجعلها قادرة على صنع سياسة خارجية مؤثرة، إلا أنّ إفتقارها لهذا التماسك الداخلي سيؤدي بها إلى عدم قدرتها على التأثير بالفاعلين الدوليين وستصبح بالتالي محل تأثر بالآخرين لا مصدراً للتأثير وفرض الذات.

لقد تعددت الإتجاهات النظرية التي تُعرّف السياسة الخارجية ومحدداتها لبلد ما. فهي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي. وقد تصل الدولة إلى أهدافها عبر التعاون السّلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان واستغلال الشعوب الأخرى.

كما أنّ السياسة الخارجية سلوك سياسي خارجي هادف ومؤثر، والدولة الحكيمة هي التي تتحرك لخدمة أهدافها ومصالحها بعقلانية وهدوء وبعد نظر وعلى عدّة محاور لتحقيق علاقات منفتحة ومتوازنة مع معظم دول العالم[1].

وتُعرّف السياسة الخارجية أيضاً على أنها برنامج العمل الزمني الذي يختاره الممثلون الرّسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي[2].

وبشكل عام يمكن تحديد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية لأية دولة على الشكل الآتي:

- إقامة علاقات جيدة مع جيرانها.
- إقامة تحالفات مختلفة المظاهر مع غيرها من الدول.

وتصنع السياسة الخارجية من قبل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة وغالباً ما تقوم بها السلطة التنفيذية إضافة إلى السلطة التشريعية من خلال التشريعات التي تسنّها والتي تحدّد طريقة التعامل مع الدول الأخرى. ويرى البعض أن السياسة الدولية تشمل جميع التفاعلات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين وحدات المجتمع الدولي، إذن حاصل جميع السياسات الخارجية[3].

ومن البديهي أيضاً، أن يتبادر إلى أذهاننا عند تناول موضوع السياسة الخارجية للدول، التساؤل عمّا إذا كان هناك عوامل محددة تؤثر في رسم هذه السياسة لدولةٍ ما؟

لقد ميز كل من كيث توسون(Keith Thomson) و روي مكريدس (Macridis .Roy c) بين ثلاث فئات من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأية دولة:

- الفئة الأولى وتعرف بالعوامل المادية دائمة ديمومة نسبية، يقصد بها الموقع الجغرافي للدولة ومواردها الطبيعية .

---

[1] النعيمي، أحمد، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر، عمان، 2008، ص 19.

[2] سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988، ص 47.

[3] الحمداني، قحطان، **الأساس في العلوم السياسية**، دار مجدلاوي للنشر، عمان،2004، ص 429.

- الفئة الثانية وتشمل العوامل المادية الأقل ديمومة وتشمل المنشآت الصناعية والعسكرية للدولة إلخ.
- الفئة الثالثة وهي العوامل الإنسانية ويمثل الجانب الكمّي منها عدد السكان في حين أن الجانب النوعي منها القيادة السياسية، الإيديولوجية والإعلام[1].

كما تعتبر المؤثرات الداخلية والخارجية من المحددات الرئيسية في توجيه سياسات الدول، فالمؤثرات الخارجية الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها، قد تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة أخرى، وتشمل هذه المؤثرات النسق الدولي والمسافة الدولية، والموقف الدولي، وتأثير حالة الإستقطاب الدولي على السياسة الخارجية للدولة. فمتغير المسافة الدولية يختص بتفسير السياسة الخارجية للدولة استناداً إلى المسافة النسبية بين الدولة محل التحليل، والوحدات الدولية الأخرى المتعاملة معها، كما أن متغيرات التفاعلات الدولية تختص بتفسير السياسة الخارجية للوحدة الدولية على ضوء سياسة الوحدات الأخرى، ومتغير الموقف الدولي يركز على الخصائص التي تميز سياق الموقف الخارجي الذي يضع السياسة الخارجية في إطاره، فموقف الأزمة الدولية مثلاً ينتج مجموعة من الآثار المميزة بالنسبة لعملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية[2].

لذلك يمكننا القول أنّ العلاقات بين الدول متغيرة بتغير مصالحها، والإخلال بتلك العلاقات يمكن حدوثه نتيجة تغير استراتيجيات تلك الدول ومن هنا لا يمكن دراسة علاقة أي دولة مع دولة أخرى إلا من خلال البحث في المتغيرات الدولية والإقليمية المحيطة بالدولتين [3]. من هنا تبرز أهمية الموضوع في دراسة السياسة الخارجية للدولتين المعنيتين " الجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية" وتحليل التفاعلات المتبادلة بينهما ومحاولة فهم حيثيات كل منها.

لذا سنتناول في هذا القسم أهم المنطلقات التي تحكم السياسة الخارجية لكل من الجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية ضمن فصلين اثنين. الفصل الأول سيتناول السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق أما في الفصل الثاني سنتطرق إلى منطلقات السياسة الخارجية السعودية.

---

[1] نظام بركات وآخرون، **مبادىء علم السياسة**، مكتبة العكبيان للنشر، الرياض،2004 ، ص349.

[2] السيد سليم، محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص138.

[3] حسيب عارف العبيدي، **العراق ودول الجوار العربي**، بيت الحكمة، بغداد، 1997، ص 89.

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق

منذ بداية القرن الحادي والعشرين تشهد الدولة التركية ديناميكية غير مسبوقة في تاريخها المعاصر، حيث توضع سياستها الخارجية تحت مجهر الكثير من الباحثين والمهتمين بالشؤون الدولية والسياسية.

لذلك تمثل دراسة السياسة الخارجية التركية مدخلاً للنظر في توجه تركيا نحو العالم، وهي فرصة لاحلال الصورة الواقعية والموضوعية، ما أمكن، محل الذاكرة التاريخية وايديولوجيا الأمل والرجاء العثماني، أو الذاكرة السلبية وأيديولوجيا المخاوف والرفض، وفرصة للنظر في منطلقات السياسة الخارجية التركية واتجاهاتها ومدارك الأتراك حول دور تركيا ووزنها ومكانتها في الإقليم والعالم[1].

وما يمكن ملاحظته أيضاً، أن تعيين أحمد داوود أوغلو وزيراً للخارجية التركية يعكس ميلاً رسمياً من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز الدور الإقليمى لتركيا وتكريسه. فأوغلو هو المنظّر الإستراتيجى للدور الإقليمي التركي، وهو صاحب نظرية الإنتقال بتركيا من دول طرف في التفاعلات الإقليمية والدولية إلى دولة مركز تلعب دوراً محورياً فى بؤرة الأحداث وتكون على مقربة من الجميع. ففي كتابه المسمى "العمق الاستراتيجى.. مكانة تركيا الدولية"، بنى أوغلو تحليلاته من خلال التركيز على الأبعاد الجيوسياسية، دون إغفال الأبعاد التاريخية الثقافية، مع المزيد من التركيز على المصالح الوطنية التركية فى دوائر حركتها الإقليمية المختلفة.

فبحسب أوغلو، أن العقد التالي لنهاية الحرب الباردة كان "عقداً ضائعاً " حيث لم تتبن تركيا خلاله تصوراً استراتيجياً متكاملاً، مكتفية بسياسة "ردود الأفعال" أو "الإستجابة للأزمات". وعلى هذا الأساس، تمثل الإسهام الأساسي لحزب العدالة وحكومته فى صياغة رؤية استراتيجية تحدد كيفية التعامل مع القضايا المحيطة بتركيا على نحو منهجي، وهو ما يعني امتلاك تركيا سياسة خارجية موجهة لكل منطقة، مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة.

---

[1] عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2012، ص 24.

وإن هذه الرؤية تقوم على ضرورة تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركية بما يتفق وطبيعة تركيا كدولة "ذات عمق استراتيجى" مستمد من وقوعها فى قلب منطقة أفرو أوراسيا، وتعدد الدوائر الإقليمية التى تنتمي إليها بالجمع بين المعيارين الجيو– استراتيجي، والتاريخي– الثقافي.

لذلك سنتناول في المبحث الأول من هذا الفصل تركيا و العاملان التاريخي والجغرافي، وفي المبحث الثاني تركيا وسياسة حزب العدالة والتنمية.

المبحث الأول: تركيا والعاملان التاريخي والجغرافي

بإمكاننا تفسير السياسة الخارجية عامةً على أنها سلوك دولي يتفاعل ويتغير وفقاً للمعطيات المتاحة أمام الوحدة الدولية وأمام القادة صانعي القرار، من أحداث ومؤثرات،.. وقد تنطلق هذه السياسة من ثوابت تفرضها الحتمية الطبيعية أو الموقع الجغرافي الذي يفرض توجه معين قد يحتسب في اعداد السياسة العامة؛ انما في الواقع لا يمكن حصر هذا المصطلح السياسي في زاوية ضيقة اذ أنه متغيّر ينطلق من عوامل ثابتة.

العامل التاريخي والثقافي، والموقع الجيو ـ استراتيجي، والعامل الديني.

فكيف أثرت هذه العوامل على السياسة الخارجية التركية؟

الفقرة الأولى: العامل التاريخي

منذ بدء التاريخ، كان الأتراك والعرب يتقاسمون تراثاً ثقافياً واحداً فأخذوا على عاتقهما أدواراً مركزية في بناء الحضارة الإسلامية، حيث يعود تأسيس الإمبراطورية العثمانية الإسلامية إلى السلطان عثمان الأول بن أرطغرل في 1299 التي استمرت قائمة لما يقارب ستمائة عام . وأنها بلغت مجدها وقوتها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فامتدت أراضيها لتشمل أنحاء واسعة من قارات العالم القديم الثلاث: أوروبا، آسيا وأفريقيا حيث خضعت لها كامل آسيا الصغرى وأجزاء كبيرة من جنوب شرق أوروبا وغربي آسيا وشمالي أفريقيا.

لقد وصل عدد الولايات العثمانية الى تسعة وعشرين ولاية ، وكان للدولة سيادة اسمية على عدد من الدول والإمارات المجاورة في أوروبا، التي أصبح بعضها يشكل جزءاً فعلياً منها مع مرور الزمن بينما حصل بعضها الآخر على نوع من الإستقلال الذاتي.

كما شكّلت الدولة العثمانية، على مرّ التاريخ، قوة عظمى من الناحيتين السياسية والعسكرية وكانت عاصمتها القسطنطينية تلعب دور صلة الوصل بين العالمين الأوروبي المسيحي والشرقي الإسلامي.

ولكن بعد انتهاء عصرها الذهبي بدأ يدّب فيها الضعف والتفسخ، حتى أنها انتهت بصفتها السياسية عام 1922، لتزول بعد ذلك بوصفها دولة قائمة بحكم القانون في 24 يوليو1923 بعد توقيعها على معاهدة لوزان في أوكتوبر 1923 عند قيام الجمهورية التركية التي تعتبر حالياً الوريث التركي للدولة العثمانية[1].

يُقسم تاريخ تركيا الحالية إلى مرحلتين، الأولى التسلطية الديكتاتورية (1920 ـ 1950)، التي تميّزت بحكم الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري الذي أسّسه أتاتورك)، الثانية الديمقراطية التي بدأت منذ العام 1950 ومازالت مستمرة حتى اليوم[2] ، وهي المرحلة التي وقع خلالها أربعة انقلابات عسكرية بطريقة مباشرة عامي 1960، 1980 وبطريقة غير مباشرة عامي 1971، 1997، و مع كل انقلاب كان الجيش يقوم بتفسير المبادىء الكمالية وفقاً لمصلحته[3]، حيث بقي النظام البرلماني الذي أنشىء منذ العام 1982 تحت سيطرة الجيش التركي حتى عام 2002 [4] .

إنّ العلمانية التي اعتمدت من قبل أتاتورك، بقيت خياراً للقطع مع الماضي الإسلامي للأتراك أكثر منه محاولة للتحديث والسير على طريق التقدم[5]، ليشكل هذا الفصل الجزري بين الدين والمجتمع من جهة والسلطة من جهة أخرى، سبباً لظهور الإسلام السياسي على الساحة التركية. الأمر الذي سمح لحزب العدالة والتنمية ذات الجذور الإسلامية والمصنّف من اليمين الوسط ومن المحافظين باستلام السلطة منفرداً عام 2002، حكومةً وبرلماناً برئاسة رجب طيب أردوغان، علماً إنها ليست المرة الأولى التي يصل فيها إسلاميون إلى السلطة، (...) ما فعله أتاتورك كان قطعاً مع الهوية الإسلامية والتاريخية (...) لقد حاول

---

[1] معاهدة لوزان 1923.

[2] Michel Bozdemir, **" La marche turque vers l Europe**", la maison d edition karthala. Paris.2004 P: 61.

[3] Jean ـ Francois Perouse, " **La Turquie en marche, les grandes mutations depuis 1980**, La Martiniere, Paris, 2004, p: 208 .

[4] Gilles Doronso, " **la Turquie une democratie sous control**" , livre, " La Turquie aujourd hui, un pays europeen?. Encyclopedia universalis.Paris.2004 , p 29.

[5] محمد نور الدين،"**سياسة تركيا الإقليمية بين الحساسيات الداخلية والاعتبارات الخارجية** "، شؤون عربية، عدد 126، القاهرة، 2006، ص 76.

إعادة تصنيع المجتمع وليس مجرد تغييره في اتجاه النمط الغربي (...) لذا أبدى الشعب التركي دائماً ممانعة لمحاولة تصنيعه [1].

يضاف إلى ما تقدم، العامل الثقافي على ما له من أهمية في عودة الشعوب إلى حاضنتها التاريخية وما لذلك من تأثير في توجيه السياسة الخارجية في المستقبل. إن الثقافة أو الإرث التاريخي لمجتمع ما هو تراكم لوعي مشترك ينطوي على عوامل نفسية وثقافية ودينية وقيم إجتماعية مشتركة تشكّل خصوصية تعبِّر عن هوية الشعوب، وتحدد وجهة هذا المجتمع بالنسبة للوحدة الكونية، حيث يقول إبراهيم كالين*:" أن مسألة الهوية تبقى عنصراً مهماً في السياسة الداخلية التركية، لكنها تؤدّي أيضاً دوراً في السياسة الخارجية. فعندما ننخرط مع أصدقائنا الغربيين إنما أيضاً مع أصدقائنا المسلمين، لا نشعر بأننا نعاني من أزمة هوية. لقد تجاوزت تركيا التفكير في الهويات المتعارضة. أي إننا لا نعتبر أن هويتنا الثقافية التركية المسلمة تاريخياً تتعارض بطريقة جوهرية مع محاولاتنا تبنّي قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية – أي القيم التي انبثقت من الغرب لكنها أصبحت قيماً كونية يتشاطرها الجميع. لا نعتقد أن هناك تناقضاً في هذا السياق. لم نعد نفكّر انطلاقاً من هذه الهوية التعارضية، الشرق في مقابل الغرب. وهكذا عندما تُوجَّه انتقادات إلى تركيا بأنها "تبتعد عن الغرب" من خلال انخراطها أكثر في الشرق نعتبر ببساطة أن هذا النقاش يمثّل هذا النوع من التفكير الجازم – أي التفكير بالأبيض والأسود الذي ساد في مرحلة الحرب الباردة. أظن أن الهويات أصبحت أكثر تطوراً بكثير في القرن الحادي والعشرين" [2] .

أما بالنسبة للإرث الثقافي التركي فهو مستمد من الإمبراطورية العثمانية، هذا ما يفسره توجه حزب العدالة والتنمية منذ استلام الحكم، بالعودة بتركيا إلى عمقها الإستراتيجي، مما دفع العديد من الكُتّاب باصطلاح تسمية العثمانيين الجدد، حيث أعاد أردوغان النشيد العثماني كنشيد رسمي للجيش.

---

[1] صلاح سالم، " **تركيا جدل الحوار بين الإسلام والغرب** "، شؤون عربية، عدد 126، القاهرة، 2006، ص85.

* إبراهيم كالين: مستشار رئيس الوزراء التركي أردوغان ونائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية.

[2] كالين، إبراهيم، مستشار رئيس الوزراء التركي أردوغان ونائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية، أبعاد الدور الإقليمي المتعاظم لتركيا، برنامج ما وراء الخبر، واشنطن معهد الدراسات التركية التابع لمعهد الشرق الاوسط، ترجمة نسرين ناضر، قناة الجزيرة 2009/2/4.

أما على مستوى اللغة التي هي جزء من الهوية الثقافية للدولة. فاللغة التركية منتشرة في مناطق شاسعة من العالم تمتد من أوروبا الشرقية مروراً بحوض البحر الأبيض المتوسط الى سيبيريا وغرب الصين والأطراف الشمالية من جنوب آسيا والشرق الأوسط.

لذلك تعتبر اللغة التركية خامس لغة واسعة الإنتشار تحدثاً في العالم، وهي اللغة الرسمية للدولة التركية رغم أن الشعوب التركية تقسم إلى ستة قبائل رئيسية أوغوز وقبجان وقارلوق والسيبيريين وجواش وياقوت (ساخا) وتتصنف قبيلة الأوغوز بالأتراك الغربيين بينما توصف القبائل الخمس الأخرى بالأتراك الشرقيين[1]. يصل العدد الإجمالي للسكان وفقاً لتعداد عام 2016 إلى 80274604 نسمة تقريباً[2].

ومن المنظور التاريخي أيضاً تقع تركيا وسط المكان الذي تشكل فيه مهد الحضارات من حضارة ما بين النهرين إلى الحضارة المصرية، اليونانية، الإسلامية، الرومانية والعثمانية. فنجذ أنها أثرت بالحضارات كما تأثرت بها، فهي دولة مركز من الناحيتين التاريخية والثقافية.

كما يمكننا ملاحظة التحدي الذي يواجه حزب العدالة والتنمية في إعادة تركيا العلمانية إلى عمقها الإسلامي ليبرهن هذا الحزب أن الإسلام يمكنه التعايش مع الديمقراطية، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول؛ إلا أن الواقع وما يعتريه من تفشٍ لظاهرة الإرهاب التكفيري وفرضية أن لتركيا علاقة ما بذلك، لأهداف ومطامع سياسية يحتمل بذاته مجلدات بحثية.

---

1) Stestyuk. Valentyn. the Turkic tribes.
http://www.v-stetsyuk.name/en/Alterling/SettlEastEur/Tur.html2015\4\5

2)TURKEY, The World Factbook — Central Intelligence
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu. 25\1\2017

الفقرة الثانية: العامل الجغرافي

تعتبر تركيا دولة قومية* حديثة المنشأ ظهرت في القرن العشرين على ميراث الدولة العثمانية، إحدى الإمبراطوريات التاريخية الثمانية (بريطانيا، روسيا، النمسا، هنغاريا، فرنسا، ألمانيا، الصين واليابان) ذات القوميات المتعددة، والتي خضعت لسيطرتها مناطق أورو ـ آسيوية. وهي تتمتع بأهمية موقعها الجغرافي وما يتميز به من أهمية جيوسياسية.

لقد مثلت معاهدة لوزان 23/تموز 1923، تاريخ ولادة الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، لتبدأ مسيرة التحول نحو أوروبا سلوكياً وثقافياً وسياسياً، مع أن بعض المؤرخين يرون أن التوجه نحو أوروبا بدأ مع عصر التنظيمات منذ منتصف القرن التاسع عشر، وتجلى في دستور عام1876 [1]. وفي طريق التحول نحو أوروبا انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1953، كما قدمت في عام 1959 طلباً لتكون شريكاً في السوق الأوروبية المشتركة. وقد مثلت معاهدة لوزان الضمانة لوحدة الأراضي التركية كما هي عليه اليوم، بعد المحاولات المتعددة من قبل روسيا وبعض الدول الأوروبية لتقسيم هذه الأراضي إثر اتفاقية سيفر عام 1920، التي كانت تهدف لتقسيم تركيا بين الأرمن والأكراد والدول الغربية وقطعة صغيرة في وسط الأناضول للأتراك، غير أن نجاح مصطفى كمال أتاتورك بقيادة حربٍ ثوريةٍ ضد هذه التطلعات أفضى إلى الشكل الحالي للجمهورية التركية جغرافياً.

---

[1] نور الدين، محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998، ص 25.

*الدولة القومية: اختلفت العديد من الكتابات الأكاديمية والفلسفية النظرية في تحديد نشأة الدولة القومية الحديثة؛ إلا أن مصطلح الدولة بشكل عام لم يكن حديثاً، بل هو بدأ في الظهور من بعد معاهدة ويستفاليا عام 1648 التي وضعت حد للصراعات بين المجتمعات والإمبراطوريات الأوروبية المتناحرة. تم الإتفاق في ذلك المؤتمر على أن يتم تعيين ما سمي بال Nation State أو الدولة القومية، والتي كانت تعني أن تتخذ كل مجموعة من الأعراق وأصحاب اللغات المتشابهة أرضاً ويعينوا لها حدوداً وتصبح بذلك دولتهم التي لا يشاركهم فيها أحد. لقد عانت أوروبا وعلى رأسها كل من إنجلترا وفرنسا _النظامين السياسيين اللذين احتذت بهما باقي دول أوروبا_ العديد من الثورات الداخلية الدموية والتي أسست للدول القومية والتي أخذت في التطور حتى وصلت للشكل الحالي المتعارف عليه الآن. الدولة القومية هي تجمع الأفراد الذين لديهم وعي جماعي بالإنتماء إلى هوية وأصل معين ومحدد، وينتج عن ذلك ما يمكن أن يطلق عليه اسم "النزعة القومية، وهي أيديلوجيات ثقافية وسياسية للحداثة، وأداة حاسمة لتحقيق التحول العظيم من حال المجتمع التقليدي إلى المجتمع الصناعي، أي بقول آخر إلى الدولة "الحديثة" والتي ترتبط بالفلسفة السياسية العقلانية، وهكذا تم ربط الحداثة والتحديث بالصناعة والتمدن.

النبذة الأولى: الموقع

تظهر الجمهورية التركية جغرافياً كدولة مستطيلة الشكل تقريباً، هي دولة آسيوية أوروبية حيث يقع القسم الأكبر منها في جنوب غرب قارة آسيا وجزء صغير(اسطنبول) في جنوب شرق قارة أوروبا لهذا تعتبر تركيا حلقة الوصل بين قارات العالم القديم (آسيا ، أوروبا ، إفريقيا).

وأنها تقع فلكياً ما بين خطي الطول (23 و 45) درجة شرق خط غرينتش وبين دائرتي العرض (36 و42) درجة شمال خط الإستواء أي أنها تقع ضمن خط المناخ المعتدل. كما تعد تركيا شبه جزيرة محاطة بسواحل بحرية من ثلاث جهات البحر الأسود شمالاً وبحر مرمرة وبحر إيجة غرباً والبحر المتوسط جنوباً. وتتحكم تركيا في مضيقين استراتيجيين مضيق البوسفور شمالاً ومضيق الدردنيل جنوباً. فهي تتحكم بحركة المرور البحري بين البحرين الأسود والمتوسط.

يحدّ هذه الدولة من الشرق كل من إيران وأرمينيا، ومن الغرب بلغاريا واليونان، ومن الشمال جورجيا وشواطئ البحر الأسود، ومن الجنوب العراق، سوريا وشواطئ البحر الأبيض المتوسط. فهي تشكل جسراً عابراً للقارات ومعبراً استراتيجياً متعدد الاتجاهات حيث يقع على الجانب الغربي منه الكتلتين الأوروبية والأمريكية وعلى الجانب الشرقي منه الكتلة الآسيوية وعلى الجانب الجنوبي منه الكتلة الإفريقية وهي بمثابة البوابة الشمالية للمنطقة العربية للعبور الى القارة الأوروبية. كما تمرّ العلاقات السياسية الدولية والإقليمية، موضوع البحث من خلال الجسر والمعبر والبوابة التي تشكلها تركيا مع العالم .

كما تؤدي وسطية الموقع الجغرافي لتركيا الى زيادة الاهتمام الاستراتيجي بها من قبل القوى العظمى والدول الكبرى لكونها نقطة ارتكاز وانطلاق الى مناطق جيوستراتيجية اخرى في العالم. لذا تحرص تلك الدول على أن يكون لها علاقات تعاون استراتيجي عسكري وأمني مع تركيا وعلى أن يكون لها وجود مسبق أو دائم داخلها تحسباً للحجة لإدارة القضايا والأزمات الدولية والإقليمية في محيطها الجغرافي[1] .

[1] دراسة بعنوان" الأهمية الإستراتيجية والجيواستراتيجية لتركيا" على الرابط التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec04.doc_cvt.htm 12/5/2015

النبذة الثانية: الأهمية الجيوسياسية لتركيا

لقد أكسبت الجغرافيا السياسية تركيا موقعاً فريداً بين آسيا وأوروبا، وبين البحر الأسود والبحر المتوسط، لكن التاريخ والحضارة أكسباها أكثر من مجرد موقع جغرافي، فهي في وسط التفاعلات الحضارية بين الغرب والشرق، وبين الإسلام والمسيحية، وبين العالمين السلافي* والمتوسطي، وبين العالم التركي في القوقاز وآسيا الوسطى وبقايا التأثيرات التركية – الإسلامية في البلقان، وبين الغرب السياسي بمنظماته الأطلسية والإتحاد الأوروبي، وبين منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة (الإيكو) التي تجمع بين تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان ودول أخرى.

لقد ذكر أحد سفراء تركيا في لبنان "جلال الدين كارت" أن تركيا تتميز بما يلي[1]:

- شعب فتي وحيوي يبلغ عدده نحو سبعين مليون نسمة (إلا أن هذا الرقم ارتفع اليوم نحو ثمانين مليون نسمة)
- موارد طبيعية غنية
- اقتصاد يقع في المرتبة الثامنة عشر من حيث الحجم
- تعدد التراث الثقافي من العثمانيين إلى السلاجقة ومن الحيثيين* إلى المماليك
- جيش مدرّب بشكل مميّز ويُعدّ ثاني أكبر جيش من ضمن حلف شمال الاطلسي

[1] جلال الدين، كارت، **السياسة الخارجية التركية: أبعادها، وآفاقها**، مجلة شؤون الأوسط عدد107 ،2002، ص 165.

* السلاف أو الصّقالبة هم مجموعة عرقية لغوية يتحدثون باللغات السلافية، يستقرون أساساً في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ودول البلقان وقاموا في العصور الأخيرة باستيطان آسيا الشمالية.

*الحيثيون أحد الشعوب القديمة المتحدثة للغة الهندية الأوروبية وأنشأت مملكتها في حاتوسا في شمال الأناضول في القرن الثامن عشر، تم التعرف على الحضارة الحيثية من نصوص الكتابة المسمارية، ومن المراسلات الدبلوماسية والتجارية الموجودة في المحفوظات المختلفة في مصر والشرق الأوسط.

كما تشكل تركيا جغرافياً:

- جسراً طبيعياً يربط أهم قارتين في العالم آسيا وأوروبا
- تقع على تقاطع أوروبا الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
- تقع بين أوروبا ومصادر الطاقة الغنية للشرق الأوسط و بحر قزوين
- لها مضائق تربط البحر الأسود بالبحر المتوسط

من هنا يرى الأتراك أن بلدهم فريد من نوعه في هذا العالم، وتركيا ذات الخلفية الإسلامية هي الدولة العلمانية الوحيدة في العالم التي برهنت أن الإسلام يمكنه التعايش مع الديمقراطية بتنوعها واختلافها وترى تركيا كذلك أنها الدولة الوحيدة القادرة على قيادة المنطقة. وهي تريد أن تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف التي تتعايش في المنطقة؛ إنما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أعقاب 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2002، حاول تجسيد واستغلال دور ومكانة تركيا الجيوسياسية من خلال إعادة صياغة لمسارها الجيوسياسي وأولوياتها الجيوسياسية وفق ما تراه يحقق مصالحها القومية ومن ذلك محاولتها حلّ جميع مشاكلها مع دول الجوار، وتبني مواقف للتصالح وحلّ الأزمات حتى تتفرغ لتكون دولة محورية في المنطقة ومركزاً للأحداث الدولية الإقليمية ولإطلاق مسار التنمية الإقتصادية الداخلية[1].

فوفقاً لهذه الرؤية أعاد حزب العدالة والتنمية صياغة العلاقات الخارجية لتركيا على تجاوز فكرة الجسر لتكون مركزاً إقليمياً، بما يعني أن توسِّع من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب الأوروبي عدد أكبر من الدوائر، لا سيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتيكية، ثقافية وتاريخية ونعني هنا الدائرة العربية ـ الإسلامية والدائرة الآسيوية، وهو ما أكدّه وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو بأن تركيا أكبر من دولة مواجهة أو جسر.

فتركيا دولة مركزية تقع في الوسط مع البلقان القوقازي وسط آسيا والمشرق العربي وفي هذا الإطار يقول رئيس الوزراء أردوغان آنذاك: " لقد انتهى عهد التفكير الضيق والإنطوائية بالنسبة إلى تركيا فمن الآن

---

[1] عبد العظيم، محمود حنفي، **اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية** التركية، مجلة السياسة الدولية، عدد 165، ابريل2004، ص 136.

وصاعداً ستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيوستراتيجية ورسالتها التاريخية آخذة بعين الإعتبار مكانتها الثقافية والإقتصادية[1].

ويضيف أحمد داوود أوغلو وزير خارجية تركيا آنذاك في هذا الشأن أن وجود تركيا في مكان قريب من الجغرافيا الذي يسمى " أفروآسيا" أي إفريقيا أوروبا وآسيا فهي هنا ليست دولة أطراف فتركيا ليست دولة أوروبية وحسب بل هي، بسبب موقعها المركزي ، دولة آسيوية أيضاً وليست دولة آسيوية وحسب بل هي إفريقية أيضاً وهي ليست دولة واقعة ضمن حوض البحر المتوسط بل هي واقعة في حوض البحر الأسود أيضاً كما يوجد أجزاء من تركيا في البلقان القوقاز و الشرق الأوسط. فتركيا والحالة هذه تمتلك القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها [2] .

ومن هنا وإذا ما توجهنا إلى الخارطة الجيواقتصادية والإستراتيجية نجد أن خطوط تدفق الطاقة تضل طريقها إذا ما قمنا بحذف تركيا من الخريطة حيث تمرّ بها خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي وخطوط نفط باكو- تبليسي وجيهان[3] إضافة إلى خطوط أنابيب كركوك ـ يمورتالك[4] إلخ ..

بعد كل ذلك سنعرّج قليلاً إلى النظام السياسي، للتعرّف على طبيعة نظام الحكم في هذه الدولة التي تُعرّف رسميّاً بجمهوريّة تركيا وعاصمتها الرّسميّة أنقرة. وتعتبر اللّغة التّركيّة هي اللّغة الرسميّة للبلاد والتّي تشكل تقريباً ما نسبته75% ممّن يتحدثون باللّغة التركيّة، وتوجد نسبة من السكّان يتحدّثون باللّغة الكردية ويشكّلون ما نسبته 20%، وتوجد نسبة قليلة من السكّان تتحدّث باللّغة العربيّة، ولكن تعدّ نسبتهم قليلة بالمقارنة مع اللغة التركيّة واللّغات الأخرى في البلاد كالأرمنيّة واليونانيّة.

---

[1] فتيحة، ليتيم، **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة الفكر، العدد 5، مارس 2010،ص 211.

[2] نور الدين، محمد ، **تركيا الصيغة والدور** ، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،2008،ص 219.

[3] هو خط أنابيب لنقل النفط يبلغ طوله 1.776 كم يمتذ من العاصمة الأذربيجانية باكو إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط ويمر عبر الاراضي الجورجية بدأ أول ضخ للنفط فيه في 10 مايو 2005 ، قادر على نقل مليون برميل من النفط يومياً.

[4] خط أنابيب ينقل نفط مدينة كركوك العراقية إلى ميناء جيهان في محافظة أضنة جنوبي تركيا.

كما يعتبر نظام الحكم في تركيّا جمهوريّاً، حيث يكون هناك رئيساً للجمهوريّة أو للدّولة ويتمّ انتخابه من الشّعب مباشرة من خلال صناديق الإقتراع، ويكون رئيس الوزراء من نفس القائمة الّتي يتقدم بها رئيس الدّولة للإنتخابات، ويمنح الثّقة أو يأخذها من خلال تصويت البرلمان له، وتستمرّ فترة الحكم لرئيس الدولة مدّة خمس سنوات. كما أنه ليس لجمهوريّة تركيّا ديناً رسميّاً لأنّها تعتمد على حريّة المعتقدات والأفكار الدينيّة؛ لكونها دولة علمانيّة، تضم العديد من الدّيانات والطوائف كالدّيانة المسيحيّة والدّيانة اليهوديّة، إلا أنّ الدّيانة الإسلامية الأكثر بين كل الديانات انتشاراً وتوسّعاً؛ حيث تشكّل نسبةً تتراوح بين 95% إلى 99% من نسبة سكّان الدّولة، إضافة إلى بعض المعتقدات الأخرى كالأيزيديّين ونسبتهم أيضاً قليلة. ويمارس المواطنون شعائرهم وعباداتهم بكل مرونة وحريّة.

يمكننا القول مما تقدم، إنّ لموقع هذه الدولة أهمية على صعيد سياستها الخارجية والعلاقات الدولية، أكسبها الفرصة لأن تكون جزءاً من استراتيجية الشرق الأوسط وتفاعلاتها السياسية والدولية ومكنها من التأثير المباشر على الأمن القومي العربي بحكم الجوار الجغرافي، ولكونها طرفاً فاعلاً في التوازنات التي نشأت بين القوى الكبرى، فمن هذا الموقع تستطيع أن تحجز لنفسها مكانة دولية على الخارطة الإستراتيجية للجغرافيا السياسية .

بالإضافة إلى إمتلاكها لقوة سكانية كبيرة، وموقع إستراتيجي في منطقة غير مستقرة إلا أن تضافر عناصر القوة وتكاملها معادلة لا بدّ منها لتحقيق القوة لدولة ما. بالرغم من عناصر القوة التي تمتلكها الجمهورية التركية إلا أن ذلك لا يكفي فعليها تفعيل هذه القوة عن طريق التخطيط الإستراتيجي الذي يوظف المعطيات الثابتة من التاريخ والجغرافية والمعطيات المتغيرة من الإقتصاد والموارد الطبيعية والبنى الصناعية والقدرة التكنولوجية.

المبحث الثاني: تركيا و سياسة حزب العدالة والتنمية

قبل البحث في السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية التركي وسبر الغور في التنقيب عن مكامن أجندته السياسية، لا بدّ لنا من إلقاء نظرة عامة حول نشأة هذا الحزب والخلفية التي انبثق منها.

الفقرة الأولى: حزب العدالة والتنمية ـ الولادة

انبثق حزب العدالة والتنمية من رحم أزمة الثامن والعشرين من شباط*، ممثلاً ما يمكن أن يطلق عليه "حزب ما بعد الإسلام السياسي" و هو حزب يصنف كجماعة متعددة، تشكل تركيبة فريدة من نوعها من الإصلاحية و المحافظة، التي تتجاوز حدود الطبقات الإجتماعية. فكانت البداية مع مجموعة من النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حلّه بقرار صدر عن المحكمة الدستورية التركية في الثاني والعشرين من حزيران من العام نفسه، الذين كانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة.

يبلغ عدد أعضائه المؤسسين ثلاثة وستون شخصاً برئاسة رجب طيب أردوغان الذي انتخب أول زعيم للحزب الذي يُعدّ حزب العدالة والتنمية الثالث والتسعون بعد المائة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية[1].

---

[1] موسوعة الجزيرة،حزب العدالة والتنمية التركي، 2015/4/2 على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties 2015\5\20

*أزمة28 شباط 1997: شهدت الجمهورية التركية إنقلاباً عسكرياً أطاح بحكومة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان ، وهو رئيس حزب الرفاه الإسلامي و كان من أهم قيادات تيار الإسلام السياسي في تركيا، في يوم28 شباط إجتمع مجلس الأمن القومي التركي فقدم الجنرالات آرائهم حول القضايا المتعلقة بالعلمانية والإسلام السياسي إلى الحكومة حيث أصدر هذا المجلس عدة قرارات مجبراً رئيس الحكومة أربكان على توقيعها بهدف حماية الفكر العلماني ومن بينها حظر صارم للحجاب في الجامعات، إغلاق مدارس تحفيظ القرآن، والسيطرة على الجماعات الإعلامية التي تعترض على قرارات المجلس الأعلى العسكري.. وتعقيباً على المذكرة العسكرية اضطر أربكان للإستقالة وتم إغلاق حزب الرفاه من قبل المحكمة الدستورية عام 1998 ومنع أربكان من ممارسة العمل السياسي لخمس سنوات ، فانضم نواب البرلمان وأعضاء حزب الرفاه إلى حزب الفضيلة. كما حكم على رئيس بلدية إسطنبول رجب طيب أردوغان بالسجن لقراءته قصيدة إسلامية قومية إتهم إثرها بإثارة الفتنة ومنع من ممارسة العمل السياسي. عاد حزب الفضيلة للترشح لإنتخابات عام 1999 وفاز بالكثير من المقاعد البرلمانية وكانت مروة قاوقجي إحدى أعضاء البرلمان في حزب الفضيلة ترتدي الحجاب فثار عليها البرلمانيون العلمانيون وتم إغلاق حزب الفضيلة من قبل المحكمة الدستورية عام 2001. وبعد خروج أردوغان من السجن تمكن من تأسيس حزب العدالة والتنمية من رحم فكر أربكان وأعلن أنه حزب ديمقراطي محافظ، وبدأت مسيرته البرلمانية عام 2002 وكما شكل البرلمان في عام 2012 هيئة للبحث في الإنقلابات العسكرية وعلى رأسها إنقلاب 28 شباط.

كما أنه يطلق على حزب العدالة والتنمية بالتركية "الآق بارتي " أي الحزب الأبيض، الذي وصل الى السلطة بنتيجة انتخابات تشريعية أجريت في 11 نوفمبر 2002 حيث حصل على 351 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغة 550 مقعداً، وهو بذلك قد يكون فاز فوزاً ساحقاً بأغلبية كبيرة رغم أنه لم يمضِ على تأسيسه أكثر من عام ونصف[1].

النبذة الأولى: الأهداف العامة للحزب

بالإضافة إلى ما تقدم، فإنه بإمكاننا القول إن الصراع السياسي في تركيا، لا يمكن النظر إليه على أنه صراع بين " اسلاميين" و"علمانيين"؛ بل هو صراع بين نخبة إجتماعية صاعدة وبين تلك العلمانية. هذا الصراع الذي يعود بجذوره إلى عهد الإمبراطورية العثمانية ليمتد من بعدها إلى تركيا الكمالية الحديثة.

إن رؤية حزب العدالة والتنمية القائمة على المسار الديمقراطي فتحت المجال السياسي أمام القوى المهمشة ولا سيما الإسلامية منها لبسط أطروحاتها كبقية القوى الفاعلة في المجتمع التركي، إلا أن الحزب حظي بدعم سياسي واسع تخطى الناخب الإسلامي والطبقي ليستقطب الكثير من الطبقات الإجتماعية المهمشة. كما أنه حزب قائم على مفاهيم الليبرالية واقتصاد السوق الحرّة الأمر الذي ساعده في جذب المؤسسات الإقتصادية والطبقة الوسطى إلى صفوفه.

و فيما خصّ مسألة الأقليات تبنى الحزب سياسة الإنفتاح والتسامح مع الجميع، حيث أن في أدبياته يدعو إلى إحترام الحريات الدينية والفكرية والإنفتاح على العالم الخارجي ويدعو إلى الحوار، كما يحترم المبادىء التي قامت عليها الجمهورية التركية التي وضعها أتاتورك، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية.

إن حزب العدالة والتنمية في تركيا هو حزب سياسي يحترم القوانين التركية، ويهدف للحفاظ على الأمة التركية ككتلة واحدة، من خلال صيانة التنوع الديني والثقافي والفكري للمواطنين، ويرفض كل أشكال التمييز، و يسعى لتكريس واحترام جميع الحقوق السياسية للمواطنين في إطار نظام ديمقراطي تعددي.

---

[1] خماش، رنا عبد العزيز، **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2010، ص 143.

إنطلق الحزب من مبدأ عام يرتكز على أهمية مفهوم الدولة الإجتماعية، كما أنه يُؤمن بالإنسان كمصدر أول للتطور الإقتصادي، ويرى أن عدم العدالة في توزيع الدخل والبطالة من أهم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، كما أنه يؤكد سعيه للحفاظ على قيم الأسرة والشباب من خلال دعم السياسات والبرامج التعليمية والتدريبية التي تخدم هذا الهدف.

إلا أننا نلاحظ إختلافاً ما بين زعماء حزب العدالة والتنمية من جهة ومرشدهم التاريخي نجم الدين أربكان، هذا الإختلاف ليس عبارة عن صراع أجيال بل عبارة عن خبرات إكتسبها الحزب بفعل التجربة في السلطة، ليكون أكثر مرونة في التعاطي مع العلمانية ومرحلة ما بعد الحداثة والسياسات المرتبطة بها وأكثر مناعة تجاه الإنقلابات العسكرية.

فإنقلاب عام 1997 العسكري كان المدخل لمقاربات جديدة حول مفاهيم السياسة والسلطة والمبادىء الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان. مما جعل هذا الحزب متجدداً في رؤيته بمختلف الميادين منها الإقتصادية والإجتماعية، والسياسية مثلاً كالإنتماء إلى الإتحاد الأوروبي كهدف وأولوية في السياسة الخارجية التركية، وكذلك وسيلة ضغط توظّف داخلياً من أجل التجديد في العمق للنظام السياسي التركي.

النبذة الثانية : المسار السياسي والنهضوي للحزب

حزب العدالة والتنمية هو الحزب الحاكم حالياً في البلاد، تولى أحمد داود أوغلو رئاسته بعد أردوغان ومن ثم ترأسه بن علي يلدرم منذ 22 مايو 2016 والآن عاد أردوغان إلى رئاسته بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية، وصل الحزب إلى الحكم في تركيا عام 2002 والنهج الذي أتى به لم يكن وليد إنقلاب فكري مفاجىء في السياسة التركية إنما جاء نتيجة تطور متواصل في التحديث الفقهي والسياسي للفكر الإسلامي منذ قيام الجمهورية، وعلى وجه الخصوص في تطوره الأخير قبل وصول الحزب إلى السلطة السياسية مستفيداً من تجارب الأحزاب الأخرى حزب الرفاه وحزب السلامة وغيرها.

إن النجاح الذي حققه في الدورات الإنتخابية الثلاث المتتالية يعود إلى منهجه الفكري الذي سطر ضمنه أهدافاً مشتركة عمل على تحقيقها لكافة الشعب التركي بصرف النظر عن انقساماته السياسية المؤيدة أو المعارضة له، فأوصل بذلك رسالة للشعب التركي أولاً، وثانياً أثبت نفسه على الصعيد الدولي.

فالتجربة التركية المعاصرة أتت بالنهضة التي عمل الحزب على تحقيقها عبر سنوات قليلة من الحكم وهو بصدد خطة تنموية تمتد إلى عام 2023 يكون مستوى دخل الفرد 25000$ سنوياً ويصل حجم صادرات تركيا إلى 500 مليار، والهدف في عام 2023 أن تكون تركيا ضمن العشر دول الأولى في العالم. أحرزت تركيا عام 2011 المرتبة السادسة عشر في مستوى التقدم العالمي، والمرتبة الثانية على مستوى التنمية في العالم بعد الصين، وتضاعف حجم التبادل الإقتصادي مع الدول العربية ستة أضعاف.

إن مشكلة تعدد القوميات التركية إحدى الإشكاليات التي تواجه المجتمع التركي وتنعكس على تنافر العمل الحزبي والسياسي، إذ أجرى حزب العدالة والتنمية إستطلاعاً تبين منه أن الشكوى الكبرى لدى المواطن كانت الحالة الإقتصادية، ومشاكل نظام التأمين الإجتماعي بالإضافة إلى المشكلة الكردية، والإرهاب والجريمة المنظمة، ومشاكل النظام المالي والمصرفي، و معضلة الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وعضوية حلف الناتو، علاقات تركيا مع دول الإقليم العربي، وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وعلى وجه الخصوص في التعاون العسكري بينهما ضد دول عربية وإسلامية، وقضايا الأمن المائي.

إن نتائج إستطلاع الرأي العام للمواطن التركي عكست مشاكل الواقع الذي أسقطه أتاتورك على المجتمع التركي الذي ينتمي إلى تاريخ الخلافة العثمانية والحاضنة الإسلامية.

تأثر أتاتورك لدى تأسيسه الجمهورية التركية بالنموذج الأوروبي الذي كان في أوج تطوره آنذاك فغاب عنه أن النظام السياسي هو نتيجة تطور وتفاعل داخلي فلم تنعكس العلمانية التي فرضها على الحياة السياسية والمدنية بشكل إيجابي وأحدثت شرخاً ما بين الدولة والمجتمع الذي ينتمي إليها. فأخذ حزب العدالة والتنمية هذه القضية الجوهرية في الحسبان وعمل على معالجتها، فدخل الحياة السياسية بدراسة معمقة من كافة الجوانب التاريخية والأزمات الإقتصادية والحياة الإجتماعية ولاسيما أن القيمين على هذا الحزب أبناء هذه البيئة، فالرئيس التركي رجب طيب أردوغان كان رئيس بلدية إسطنبول ويحظى بتأييد شعبي كبير.

النبذة الثالثة: الإقتصاد التركي ونموه المتسارع

شهد تاريخ الإقتصاد التركي أزمات عديدة، بحيث اعتمدت الحكومة في القرن الماضي سياسة الإنغلاق الإقتصادي والتي تعني تدخل الدولة في جميع العمليات الإقتصادية، ثم تبنت فيما بعد سياسة مغايرة وفق برنامجٍ متكاملٍ للإستقرار والتكيف الهيكلي ليؤدي إلى تغيرات واضحة ظهرت في تضاعف حجم التجارة ثلاث مرات وارتفاع معدل النمو ونشط بذلك حجم الصادرات والإستيرادات ورغم هذا التطور الذي دفع بعجلة الإقتصاد التركي إلا أن الحكومة فشلت آنذاك بمعالجة العجز في الميزان التجاري مما أدى إلى زيادة إعتماد الدولة التركية على القروض الخارجية فتضاعفت المديونية على الخزينة العامة.

لتأتي بعد ذلك حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث أثر الحصار الإقتصادي، الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، في حدوث أزمة إقتصادية للحكومة التركية بعد أن كانت تجني أرباحاً في تعاملها مع العراق من خلال:

- الإستفادة من إيرادات عبور الصادرات النفطية قرابة 600 مليون دولار سنوياً.
- الإستفادة من النفط العراقي بأسعار تفضيلية مع وجود خيار التسديد بسلع تركية المنشأ.
- الإستفادة من رسوم الترانزيت وتشغيل الأيادي العاملة التركية.

سجل الإقتصاد التركي عام 2001 أسوأ أداء حيث بلغت الأزمة الإقتصادية قمتها وقررت الحكومة تعويم الليرة* التركية التي فقدت ما يقارب نصف قيمتها أمام الدولار الأميركي.

بعد تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002 شهد الإقتصاد تقدماً ملحوظاً حيث كانت البداية ونقطة التحول في مسار الإقتصاد التركي الحديث والسبب في ذلك يعود إلى برامج الإصلاح والتغيير التي أتى بها هذا الحزب والتي نتج عنها إرتفاع معدل دخل الفرد السنوي، إنخفاض معدل التضخم وتسديد الديون المترتبة على الدولة.

فنجح حزب العدالة والتنمية بالتخلص من الأزمات الإقتصادية التي رافقت القطاع الإقتصادي عبر سلسلة من الخطط المدروسة الأمر الذي ساهم في زيادة رصيده في الميزان السياسي الداخلي والخارجي مما انعكس إيجاباً على زيادة ثقة ناخبيه ومؤيديه في الداخل التركي، وكما نعلم أن الإقتصاد القوي لدولة ما ينعكس على صعيد علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى بحيث تحظى بمكانة خاصة تخولها بأن تكون طرف فاعل في عقد الإتفاقيات وفرض وصياغة الشروط التي تخدم مصالحها بينما الدول الضعيفة إقتصادياً تكون طرفاً تابعاً ينفذ ما يملى عليه من شروط سياسية مقابل الحصول على الأموال لسدّ العجز في ميزان المدفوعات.

---

*تعويم العملة هو جعل سعر صرفها محرراً بشكل كامل، حيث لا تتدخل الحكومة أو المصرف المركزي في تحديده بشكل مباشر، وإنما يتم إفرازه تلقائياً في سوق العملات من خلال آلية العرض والطلب التي تسمح بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

النبذة الرابعة: طبيعة النظام السياسي في تركيا و دور المؤسسة العسكرية فيه

تعدّ التعددية السياسية بمفاهيمها الدينية والقومية والإجتماعية والسياسية والثقافية من أهم خصائص الدول الكبرى، لا سيما تلك الدول التي تتمتع بعمق حضاري عبر التاريخ كالدولة العثمانية.

ومع أن هذه التعددية كانت من أهم سمات تركيا في عهد الدولة العثمانية، فإنها في عهد الجمهورية تعرضت للإقصاء والتهميش والمحاربة إلى درجة أنها كانت مستهدفة سياسياً ودستورياً. وقد تجلى هذا الأمر في المرحلة التي سبقت حكم حزب العدالة والتنمية على شكل صراع بين العلمانية والإسلام، قبل أن ينتقل في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية إلى صراع بين الحزب والقوى الإجتماعية والسياسية المعارضة اتخذ شكل الصراع على السلطة والهوية والدستور بحثاً عن النموذج.

أولاً ـ طبيعة النظام السياسي في تركيا:

بدأت نواة تشكل النظام السياسي للحكم في الجمهورية التركية عام 1921 بإعلان دستور دولة تركيا الذي أسس الدولة القومية، وينصّ هذا الدستور على أن الشعب هو مصدر السُلطات دون قيد أو شرط ويُدير الدولة بنفسه وذاته. ومن ثم أُعلنت الجمهورية وفقًا للقانون رقم 364 الصادر عام 1923، الذي حدد شكل الدولة ونظامها ولغتها، وأعطى رئيس البلاد سلطاتٍ مطلقة؛ فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني كما يتولى رئاسة الوزراء، وله أن يختار من أعضاء المجلس الوطني رئيساً للوزراء[1] ، ومع أن دستور عام 1921 شكل النواة الأولى للدساتير اللاحقة إلا أنه لم يكن تفصيلياً، ولم يتطرق إلى بنية النظام السياسي والسلطات واختصاصاتها.

شكَّل مجلس الشعب التركي لجنة أعدت مُسودة دستور جديد مُستفيدةً من دستورَي بولندا والجمهورية الفرنسية الثانية، وتمت الموافقة عليها عام 1924، وحافظ دستور عام 1924 على نظام حكومة المجلس وفقًا لمبدأ الحكم القومي وبذلك تكون صلاحية السُلطة التشريعية لمجلس الشعب، أما السُلطة التنفيذية لهيئة الوكلاء التنفيذيين، ويُمكن للمجلس أن يُراقبَ هذه الهيئة وأن يعزلها. وتتألف السُلطة التشريعية من هيئة تتشكلُ من مجلس الشعب التركي والتي يُنتَخَب أعضاؤها كلّ أربعة أعوام.

---

[1] هلال، رضا، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 64.

ويُشكل رئيس الجمهورية والوزراء القوة الإدارية، وينتخب مجلس الشعب التركي رئيس الجمهورية من بين أعضائه كل أربع سنوات. كما منح الدستور إختصاص القضاء للمحاكم المُستقلة باسم الأمة، ويتضمن الدستور الحقوق والحريات الفردية والجماعية تحت عنوان (قانون الأتراك العمومي).

أفاد أتاتورك من الإرث المعنوي الكبير الذي حققه في أثناء قيادته لحركة المقاومة التركية، وحوّل انتصاراته إلى سلطة معنوية مباشرة على كل مرافق الحياة السياسية في البلاد مستفيداً من قيادته للجيش الذي تشكل من كتائب المقاومة التي كان يقودها في المرحلة 1919–1923.

وأرسى أتاتورك تقاليد الجيش المحترف، الذي نصت عليه المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة بوصفه حامياً للتعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية، ولم تنفصل قيادة الجيش عن رئاسة السلطة التنفيذية إلا بعد وفاة أتاتورك[1]. كما أن أتاتورك رفض مبدأ التعددية الحزبية وأسس حزب الشعب الجمهوري بوصفه حزباً وحيداً في البلاد، رغم اعتراض عددٍ من أعضاء البرلمان، وبذلك توطدت لأتاتورك السلطة المطلقة في تركيا من خلال قيادته للجيش ورئاسته الدولة والحزب الوحيد الحاكم.

صنف نظام الحكم في تركيا على أنه نظامٌ برلماني نظراً لانتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان، وتكليف الحزب الذي حاز أكثر المقاعد النيابية تشكيل مجلس الوزراء، لكن دارسي أنظمة الحكم يحارون في شكل النظام السياسي التركي من الناحية الأكاديمية، وخصوصاً بعد إقرار التعديل الدستوري الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب. وهنا لا بد من توضيح بعض النقاط؛ فنظام الحكم في الجمهورية التركية يعدّ نظاماً خليطاً من النظام البرلماني والرئاسي، وبغض النظر عن البنية القانونية والجدل في طبيعة وشكل نظام الحكم في تركيا، نظراً لتطورات المشهد الدستوري التركي منذ عام 2003حتى الآن بعد التعديلات المتعددة على دستور الجمهورية التركية الذي أقرّ عام 1982 والمعمول به حالياً.

وما يميّز السلطة التنفيذية في تركيا هو أنها ثنائية البنية، وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية.

فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي. يتم حالياً انتخاب الرئيس باقتراعٍ شعبي عام بعد أن كان يتم التصويت على الرئيس من قبل البرلمان، ومدة الولاية الحالية خمس سنوات يمكن أن تجدد لمرة واحدة فقط. وقد أدى هذا التعديل الدستوري إلى إضفاء المزيد من القوة

[1] مرجع سابق، ص 15.

الشعبية لمنصب رئيس الجمهورية نتيجة تصويت الشعب على اختياره، وهو بذلك يمتلك قاعدة شعبية كبيرة نتيجة حصوله على نسبة الأغلبية من أصوات الناخبين الأتراك في خطوة تشير إلى مدى قوة تأثير الرئيس أردوغان بصفته الشخصية، اذا ما نظرنا إلى تاريخ نتائج الإنتخابات النيابية التي لم يحصل فيها أي حزب حتى العدالة والتنمية على نسبة 51% من أصوات الناخبين الأتراك[1].

خلاصة القول، أنه منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم لم تعد مسألة الإستقرار السياسي مدعاة قلق بالنسبة للكثيرين، لكن هذا الاستقرار السياسي الذي جاء به حزب العدالة والتنمية إلى الحكم هو الإستثناء وليس القاعدة في التاريخ السياسي لتركيا التي لطالما تميزت بالإضطراب السياسي والأزمات الحكومية والحكومات قصيرة العمر. ولعل الإنتخابات التي جرت في السابع من يونيو/حزيران 2015 ذكرتنا مرة أخرى باحتمالات عدم الإستقرار، حيث لم يحصل أي حزب حينها على الأغلبية البرلمانية المطلوبة لتشكيل حكومة منفردة، وفشلت الأحزاب السياسية في تشكيل ائتلاف حكومي فتم التوجه مجدداً إلى صناديق الإقتراع في الأول من نوفمبر/تشرين ثاني من العام ذاته لتشكيل الحكومة. فالنقاشات الدائرة حول ضرورة التحوّل إلى نظام رئاسي لم تبدأ مع أردوغان بل كانت قد بدأت مع قدوم الرئيس الثامن لتركيا تورغوت أوزال واستمرت بعد تسلّم خليفته للحكم الرئيس سليمان ديميريل.

يعاني النظام السياسي التركي من معضلات مزمنة، وهو في أمسّ الحاجة إلى دستور مدني وديمقراطي حديث، وسلطة تنفيذية فعالة، وسلطة تشريعية مستقلة قادرة على ضبط السلطة التنفيذية وتحقيق التوازن فيها.

---

[1] تحدي الصلاحيات خيارات أردوغان في معركة الرئاسة، مركز الجزيرة للدراسات، 3 أيار 2014

http://studies.aljazeera.net تاريخ 2017/4/16

ثانياً ـ دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية

بعد أن إنكفأ الحكم العثماني إثر الحرب العالمية الأولى، وصعد نجم العلمانيين بقيادة مصطفى كمال أتاتورك بدأت تركيا عصراً جديداً يتركز على مبادىء علمانية والإنسلاخ عن العالم الإسلامي والإحتكام إلى دستور مدني على الطراز الغربي، وبعد هذا التحول أصبحت المؤسسة العسكرية التركية هي العنصر ضمن منظومة صنع القرار التركي تحت شعار حماية العلمانية وحماية الإنتماء إلى النموذج الغربي على الرغم من تشبث القاعدة الشعبية بالإنتماء الإسلامي كما تظهر الأحداث والتطورات[1].

شكّل الجيش التركي، ومنذ أوائل عقد السبعينات من القرن الماضي، أحد عوامل تحديد ثوابت السياسة الخارجية التركية، وطبقاً لمفهوم قيادة الجيش تبقى متطلبات السياسة الأمنية هي المحددة لأولويات السلوك السياسي على صعيد الخارجية، وقد كان توسيع دائرة القتال ضد حزب عمال كردستان إلى ما وراء الحدود التركية لتشمل شمال العراق قراراً إتخذه الجيش دون تشاور ذي شأن مع الحكومة المدنية، ونجحت هيئة الأركان العامة في إجبار رئيس الوزراء التركي على إعادة صياغة العلاقات الأمنية التركية ـ الإسرائيلية وإرغام نجم الدين أربكان على توقيع إتفاقية تعاون عسكري بعيدة المدى مع القوات المسلحة الإسرائيلية[2].

و بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا نجح بتحييد دور المؤسسة العسكرية من خلال تعديل المادة 15 من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، تم بموجبها إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول/ فريق أول بحري، لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس، تم تعيين محمد يكيت ألبوكان في 17 آب / أغسطس 2004 ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي[3].

يشكّل بذلك نجاح حزب العدالة والتنمية في تحويل المؤسسة العسكرية إلى جهازٍ يدار من قبل الحكومة، نجاحاً سياسياً يؤشر على قدرة الحكومة على إدارة البلاد. فأي تدخلٍ للجيش في السياسة يُعبّر

---

[1] صالح، محسن، (محرر)، **تركيا والقضية الفلسطينية** " **تقرير معلومات**"، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، لبنان، 2010، ص 55.

[2] كرامر، هانيتس، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 56.

[3] مجلس الأمن القومي التركي، موقع المعرفة على الرابط الإلكتروني www.marefa.org تاريخ 2015/10/5

عنه بالإنقلابات أو التهديد بها والدفع بالسياسيين لتبني مواقف تتبع من رغبات العسكر، وهذا الواقع قد يكون سببه أحد الإفتراضات:

- الإفتراض الأول يتضمن وجود أزمة في انتقال السلطة وتغيير البناء الإجتماعي والسياسي،
- الإفتراض الثاني هو عدم وجود أية قوة أخرى باستثناء الجيش قادرة على إحداث التغيير المطلوب،
- الإفتراض الثالث هو قدرة ورغبة قادة الجيش في إجراء التغيير الذي يريدونه.

ومن خلال هذا العرض يتضح مدى الإستقرار السياسي وقوة الحكومة والحزب الحاكم، والتأسيس لشكل أكثر قوة واستمرارية من الممارسة السياسية الديمقراطية بعد تحقيق متطلبات المجتمع والدولة ما مكن البلاد من الخروج من دائرة تأثير قادة الجيش في الحياة السياسية وتدخلهم المتكرر فيها.

ومع تراجع تأثير ودور الجيش في السياسة برز الجيش التركي في الأعوام الأخيرة بوصفه قوة تحفظ مكتسبات الدولة وتدافع عنها، لينتقل من دائرة التجاذبات السياسية إلى رحابة الدور المحترف في حماية الدولة والمجتمع والعملية السياسية، بعد أن أقر البرلمان التركي تعديلاً دستورياً مطلع عام 2014، يحصر بموجبه مهمته في حماية البلد من الأخطار الخارجية فقط.

النبذة الخامسة: التحولات الداخلية في تركيا

لقد مثّل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، بداية عهد جديد لتركيا على الأصعدة الداخلية، الإقليمية والدولية. وصل الحزب إلى السلطة عبر انتخابات جرت وفق الدستور الذي وضعه الجنرال كنعان إيفرين عام 1982، الذي بدوره وصل إلى السلطة إثر انقلاب عسكري قام به عام 1980.

لكن ما إن استقر الحكم للحزب ولرئيسه الفعلي رجب طيب أردوغان (بعد انتخاب أردوغان رئيسًا للجمهورية، تولى رئيس الوزراء أحمد أوغلو رئاسة الحزب)، حتى بدأ سعيه الحثيث إلى إدخال تعديلات دستورية جوهرية، كان أهمها تقليص الدور السياسي لقادة الجيش والأمن في تركيا.

أعقب ذلك، تغيير أردوغان لهيكلية السلطة التنفيذية عبر إعطاء صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، على حساب رئيس مجلس الوزراء، ما شكّل نظام الحكم مزيجاً من النظام الرئاسي والبرلماني.

الفقرة الثانية: السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية

بداية لا بدّ من إلقاء الضوء على السياسة الداخلية لحزب العدالة والتنمية التي تعتبر انعكاساً لما ستؤول إليه سياسته الخارجية حيث أنه بعد وصوله إلى السلطة تبنى برنامجاً تنموياً إصلاحياً بعيداً عن الجدل الإيديولوجي، مشدداً من خلاله على التحرك ضمن الإطار العلماني، و متبنياً الإنفتاح الإقتصادي، والإصلاح الهيكلي، والإندماج في الإطار الأوروبي عبر السعي لاكتساب العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي. لكن الشكوك ظلت تراوده من قبل النخب العلمانية داخلياً بإعتباره حزباً إسلامياً، غير أنه نجح في استقطاب رجال الأعمال و طبقة واسعة من التكنوقراط في البلاد، مكنته من خلال الرؤية الجديدة التي أتى بها، من إصلاحات هيكلية طالت كافة الجوانب الحياتية، من الحصول على الدعم الأوروبي للمضي في تنفيذ إصلاحات شاملة في البلاد؛ مما حوّل الحزب من مجرد مشكِّل للحكومة إلى رافعة أساسية في إعادة تشكيل وبناء الحياة السياسية العامة، عبر النخبة الإجتماعية والإقتصادية الفتية المشكَّلة من المؤسسات الإقتصادية، والتجار المحركة للمضي بهذه الإصلاحات الإقتصادية والسياسية.

أما في ما يتعلق بالسياسة الخارجية، فإنّ الخبير في الشؤون التركية محمد نور الدين يقول: بعد انتخابات عام 2002 بأسبوعين جمع رئيس الوزراء التركي الطيب أردوغان السفراء العرب في أنقرة وكشف لهم عن نيته في إعادة إحياء العلاقات بين العالمين العربي والإسلامي كما عملت حكومته على تحسين علاقة تركيا بأعدائها التقليديين اليونان وروسيا وأرمينيا فما يميز سياسة حكومة العدالة والتنمية هي سياسة تعدد البعد التي تقتضي بعدم الإنخراط في محاور ضد محاور أخرى وأن تكن تركيا على مسافة واحدة من كل جيرانها والقوى الأخرى وهو ما أمكن لتركيا أن تبني علاقات جيدة مع الغرب وأن تنسج علاقات قوية مع خصوم سابقين مثل روسيا[1].

فبماذا إمتازت سياسة هذا الحزب الخارجية ؟ وما هي سياسته الشرق أوسطية ؟

[1] نور الدين، محمد، **وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي**، مجلة المستقبل العربي، ديسمبر 2010 ص 95.

النبذة الأولى: السياسة الخارجية التركية

وضع مستشار رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو الملقب بكيسنجر لتركيا خمسة أسس جديدة للسياسة الخارجية التركية هي :

1- الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا ومواجهة الأخطار الأمنية التي تهددها.
2- حلّ المشكلات مع دول الجوار الجغرافي بمعنى تصفير المشكلات.
3- سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى السياسية والمناطق الحيوية في العالم: آسيا، أوروبا، الإسلام والغرب، شمال، جنوب.
4- تطور أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية. فتركيا ليست جسراً يتم العبور عليه بين الشرق والغرب بل هي مركز المنطقة وتتفاعل مع جيرانها إقليمياً و دولياً.
5- الإنتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة بالتواصل مع عدد كبير من المسؤولين على مختلف المستويات في دول العالم المختلفة[1].

لقد عمل أحمد داود أوغلو على تحويل تركيا من دولة محاطة بالأعداء إلى دولة محاطة بالأصدقاء، وذات علاقات استراتيجية مع الدول العربية بالعودة بتركيا إلى عمقها التاريخي، فوجد أن الحرب الباردة إنتهت، وزال عدو تركيا والغرب (الاتحاد السوفياتي) ومع ذلك استمرت السياسات التركية في الالتحاق بالمنظومة الغربية، وفي معاداة محيطها في البلقان، والبلاد العربية والعالم الإسلامي. لذلك فمن غير المجدي برأيه استمرار السياسة الخارجية على المنوال نفسه الذي كان متبعاً أثناء الحرب الباردة.

فكانت الرؤية الجديدة بمنظار أوغلو في قراءة موقع تركيا وطاقاتها التي تختزنها في محيطها، لقد رأى ما يمكن أن تكون عليه تركيا من قوة في حال استغلت ووظّفت ما تمتلكه من أوراق مهمة على صعيد الموقع الجغرافي الإستراتيجي والإرث التاريخي لتكون قوة إقليمية، وعلى حافة القوة العالمية.

يعتبر القيمون على السياسة الخارجية التركية أنها معنية بكل ما يحدث في محيطها، لأنه يؤثر فيها، وعليها ألا تنتظر ليصل الحريق إلى بابها، بل عليها منعه من الإشتعال. فبناءً على ذلك، أطلقت مبادراتها

---

[1] البرصان، أحمد، **كسنجر العثمانية الجديدة: مهندس السياسة الخارجية التركية**، مجلة المجلة، عدد 1514، عمان،2009 ص30.

سعياً في أن تكون عنصراً فاعلاً في سياساتها الإقليمية والدولية. فانطلق أحمد داود أوغلو بنفسه في مساعي الوساطة بين كل المتنازعين في المحيط الإقليمي لتركيا إلى حلّ مشكلاتهم، ومنع انفجارها. أن هذه القاعدة في السياسة الخارجية التركية تبدو مغايرة لما سبقها وعلى طرفي نقيض من الشعار الذي رفعه مصطفى كمال أتاتورك نفسه بعد تأسيس الجمهورية، لعدم التدخل في المشكلات خارج تركيا، بل عدم التورط فيها. ربما يكون انكفاء تركيا على نفسها بعد انهيار الدولة العثمانية وتأسيس الجمهورية مبّرراً لهذه السياسة، لكن من غير المبرر الإستمرار بها من حيث أنها تبقي تركيا معزولة ومحاطة بالأعداء.

لقد عبّر أوغلو عن سياسته هذه في كتابه، بعنوان " العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية " الذي أعطى من خلاله أهمية للبعد التاريخي والثقافي– الإسلامي التركي– ولاسيما تجاه المناطق الإسلامية والتركية. رغم أنه أعاد تركيا إلى عمقها التاريخي لكنه لم يحصرها في هذا البعد، فبمقاربته التي قدمها، وبصفته كمسؤول رسمي في الدولة لعلاقات تركيا مع القوى الدولية، حاول صياغة السياسة الخارجية التركية الجديدة ضمن إطار تعدد الأبعاد تخفيفًا منه لثقل العامل التاريخي والثقافي، أي بمعنى أنه كان يدخل عامل المصالح الوطنية التركية، ومستقبل تركيا في آفاق جيو– سياسية اقتصادية متحركة ومتغيرة.

رغم كل ذلك يبقى الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي الهدف الإستراتيجي لتركيا، ولكن هذه العضوية لا تتم عبر التخلي عن هويتها وعن عمقها الجيو– ثقافي.

فنتيجةً لذلك، تبقى تركيا دولة مفاوِضة من أجل الحصول على العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي، فهذا ليس طموحاً فارغاً بالنسبة إليها بل إن الأتراك يعتبرون أن هناك أسباباً بنيوية وتاريخية تدعم سعيهم إلى أن تكون تركيا عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي. إلا أنّ ما حدث مؤخراً يعبر عن توتر العلاقات بين تركيا والإتحاد الأوروبي بعدما صوت البرلمان الأوروبي في 23 نوفمبر تشرين الثاني 2016 على قرار تعليق المفاوضات لإنضمام تركيا إلى عضوية الإتحاد الأوروبي وذلك إثر الإجراءات التي قامت بها تركيا من إعتقالات والتهديد بإعادة العمل بحكم الإعدام ورفع حالة الطوارىء بعد محاولة الإنقلاب التي حصلت في 15 تموز يوليو حيث إشترط لإعادة تفعيل مفاوضات الإنضمام برفع حالة الطوارىء. جاء الرد التركي بالتهديد بفتح الحدود التركية أمام اللاجئين كي يتدفقوا إلى دول الإتحاد بالإضافة إلى إمكانية طرح تركيا لاستفتاء شعبي للتصويت على الإستمرارية بمفواضات الإنضمام إلى عضوية الإتحاد وحول طرح بدائل تتعلق بتغيير الوجهة والإنضمام إلى منظمة شانغهاي للتعاون (SCO) بدلاً من الإتحاد الأوروبي.

يبدو أن تركيا ليست عديمة البدائل، لكن الأمور لن تصل إلى حد وضع نهاية لحلم تركيا الأوروبي، فهي تريد توسيع دائرة علاقاتها السياسية والإقتصادية، مع أنها تتمتع بصفة "شريك حوار" مع منظمة شانغهاي للتعاون لكن الإنضمام لها يتطلب من تركيا التخلي عن مسألة الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي والخروج من حلف شمال الأطلسي، وهو أمر لا يمكن لتركيا أن تفعله لأن ذلك سيؤثر على سياساتها وتوجهاتها، والأهم أنه سيؤثر على شركاء تركيا الإقتصاديين، وعلى المستثمرين الأجانب، وسيصعب من موقف الحكومة والشركات التركية في الإتفاقات الثنائية مع الدول الأوروبية، وبالتالي فإن قرار البرلمان الأوروبي يبدو كوسيلة ضغط على أنقرة، ويعكس تأزم العلاقات معها، لكن لن يمنع حرص كلا الطرفين على عدم إيصال التأزم إلى مرحلة القطيعة، لأن كلفتها كبيرة عليهما.

اتخذت السياسة الخارجية التركية مع حزب العدالة والتنمية حيزاً مترامي الأبعاد تحكمه مبادىء تخدم الأهداف أو حلم العثمانية الجديدة إن صحَّ التعبير. فالمبدأ الأول هو: التوازن السليم بين الحرية والأمن، المبدأ الثاني: تصفير المشكلات مع دول الجوار، المبدأ الثالث يقوم على: التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار؛ أما المبدأ الرابع: فهو مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، ويرتكز هذا المبدأ إلى حقيقة أن العلاقات بين الدول ليست بديلة عن بعضها البعض، بل هي متكاملة فيما بينها، وهو مبدأ يضع علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بحلف الناتو، وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، كما يضع جهود تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وسياستها مع روسيا وأوروسيا على ذات الوتيرة من التزامن، باعتبارها علاقات تجري في إطار متكامل، وليست متضادة أو بديلة عن بعضها البعض، أما المبدأ الخامس هو: مبدأ الدبلوماسية المتناغمة، و المبدأ السادس هو: أسلوب دبلوماسي جديد.

النبذة الثانية : الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

إن حلم الإمبراطورية العثمانية لا يزال قائماً على أرض الواقع ولا يأتي من فراغ؛ بل يرتكز على معطيات جغرافية، ديمغرافية واقتصادية. علماً بأنه من الثابت والمتعارف عليه في قواميس الدول الكبرى سعيها وتنافسها للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط لما تمثله من أهمية إستراتيجية. فالأطماع الدولية في هذه المنطقة تمثل عنصراً رئيسياً بل تاريخاً في السياسة الخارجية لعلاقات دول المنطقة الإقليمية وعلاقاتها الخارجية بالدول الكبرى.

إنّ المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ساهمت في وضع الجمهورية التركية أمام خيارات إستراتيجية، تتأرجح ما بين الغياب والعزلة عن العالم العربي والاسلامي الذي يرتبط بها جغرافيًّا وتاريخيًّا، وبين تعنت ورفض الإتحاد الأوروبي لعضويتها، والذي يخشى في الوقت عينه تركها وإنفلاتها. فما كان من الجمهورية التركية إلاَّ أن اختارت عمقها الإستراتيجي مع الإبقاء على حسن العلاقات مع غربها الأوروبي. فالمسألة تتعلق بإعادة تقديرها للرؤية الإستراتيجية للمنطقة، وإعادة رسم سياساتها عبر اتخاذ مجموعة من المواقف و التدخلات في القضايا المتفجرة في المنطقة وممارسة التأثير الفعلي.

إنّ مفردة "الدور" بحسب المدرسة الوظيفية، نموذج سلوكي ومتوقع يقوم به فاعل على ضوء مكانته في بيئة دولية بعينها، وبعبارة أخرى هو وظيفة تؤدى في عملية محددة، ويقصد بالدور التركي (...) أداء تركيا وظيفة محددة تجاه التنمية والسلام الدولي بما يحقق مصالحها في إطار التوازن والعمل مع الفاعلين الدوليين في النظام العالمي الحالي[1].

بما أنّ قرارات السياسة الخارجية عبارة عن تفاعلات من تأثر وتأثير نستشهد بقول الكاتب فيليب روبنس عن كيفية تأثير ظاهرات معينة في الشرق الأوسط في سياسة تركيا الداخلية، إن قضايا تركيا المحلية مرتبطة بعلاقاتها الخارجية مما يؤكد ترابطاً وثيقاً لا فكاك له بين تركيا والشرق الأوسط. ومن المؤكد أن حصر نظرنا في الشرق الأوسط فقط غير ممكن، وهو في كل حال خاطىء كالنظر في علاقات

[1] أحمد، حسن بكر، **العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل**، دورية دراسات استراتيجية، مركزالإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي، عدد 41 ،2000، ص 29.

تركيا بأوروبا وحدها، مثلاً، في الواقع أن تركيا كما جاء على لسان حال أحد الدبلوماسيين،" مجموعة من ارتباطات وعلاقات". والمقرارات المتخذة في أحد الإتجاهات الجغرافية لا بدّ أن تترك أثرها الفوري في الإتجاهات الأخرى[1].

إذن تقوم السياسة الخارجية التركية على رؤية جديدة ليست رؤية ايديولوجية بل موضوعية تقوم على التخطيط وتتسم بالدينامية والطابع التعددي، حيث ذكر أردوغان في خطاب له في عام 2004 أن التغيير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم، ما يفسر إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا إلى المستقبل وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة[2]، حيث تتمحور الرؤية التركية في ضرورة امتلاكها لسياسة خارجية موجهة لكل منطقة، مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة ومناطقها[3]. بهذا المعنى قد يكون المحرّك الأساسي للسياسة الخارجية التركية مصالحها الوطنية ـ الإقتصادية والأمنية والإقليمية.

لذلك تعمل على تطبيق السياسة الخارجية المتنوّعة والمتعدّدة الأبعاد، و تحاول التقيّد ببعض المبادئ التي تستند إلى الشراكة الإستراتيجية الطويلة الأمد مع أصدقائها الأميركيين والأوروبيين. لكنّها تعكس أيضاً وقائع المنطقة والعالم الذي تقع فيه. وهذا ما تعكسه سياسة "انعدام المشكلات مع الجيران" كما عبّر عنها وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو. كما أن هذا يوازي تطبيق سياسة "حسن الجوار" الأوروبي.

كما تحاول تركيا اثبات ذاتها على الصعيد الدولي لجذب انتباه الإتحاد الأوروبي لها وذلك لقدرتها على التأثير في العالم الإسلامي كما في منطقة الشرق الأوسط على حد سواء وذلك عبر استخدام قوتها الاستراتيجية، وتحصيل ثمار التفكير الاستراتيجي بالترويج لفكرة إشراك كل الفاعلين السياسيين بما ينسجم مع وجهة النظر العامة في السياسة الخارجية التي قوامها الانخراط وتعدّدية الأطراف والدبلوماسية، حيث تؤكد تركيا على احترام مبادىء القانون الدولي العام وتقرّ بالتعاون مع الفاعلين الإقليميين والدوليين وتعزيز التفاعل الإجتماعي والإقتصادي بين البلدان كافة. فما هي مبررات هذا الدور؟

---

[1] روبنس، فيليب، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر1993، ص 8.

[2] برنامج ما وراء الخبر، أبعاد الدور الإقليمي المتعاظم لتركيا، قناة الجزيرة 2009/2/4.

[3] معوض، علي خلال، **الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ص 106.

يمكن إستنتاج الأسباب الدافعة لهذا الدور التركي الإقليمي في المنطقة والنابعة من البيئة الإقليمية نفسها كالآتي:

1- حالة الفراغ التي تسود المنطقة بعد انهيار النظام الإقليمي العربي، وحالة التفكك والتردي اللذين اعتريا الوضع العربي بشكل عام، وخصوصًا بعد الإحتلال الأميركي للعراق في عام 2003 [1].

2- تمتلك الدول العربية مفاتيح أساسية في الصراع الجيوبوليتيكي العالمي، ولا يمكن تصنيف إمكاناتها فقط في خانة موارد الطاقة من نفط وغاز. فالدول العربية تطل على المضائق المتحكمة في السلسلة البحرية الأهم في العالم المتجهة من الشرق الأوسط شرقًا وحتى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية غربًا، أي في مضائق هرمز وباب المندب وقناة السويس وجبل طارق. وتشكل هذه المضائق عنق الزجاجة للسلسلة البحرية الأهم في نصف الكرة الغربي، تأسيسًا على ذلك لا يمكن حصر أهمية الدول العربية في النفط والغاز فقط، بل إن جغرافيتها السياسية لا تقل عن – إن لم تكن تتفوق على– الأهمية الجيوبوليتيكية لكل من إيران وتركيا في حسم الصراعات الكونية[2].

3- تتمدد تركيا إقليميًّا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث إن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تمامًا في حالة الشرق الأوسط. وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني، الذي استثمرت فيه إيران ماليًّا وأيديولوجيًّا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عامًا[3].

---

[1] كوش،عمر، **تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط**، موقع الجزيرة.http://www.aljazeera.net تاريخ 12/4/2017

[2] اللباد، مصطفى، **الأبعاد الجيوبولتيكية للحوار العربي التركي الإيراني**، على الموقع الإلكتروني الآتي: تاريخ 2017/4/12

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20E-005E-4FAE-82A7-F628CB3E4174.htm

[3] اللباد، مصطفى، **أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية**، مجلة السياسة الدولية، 7 أكتوبر 2010 http://www.siyassa.org

4- أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، أو في ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى.

5- الصورة الإيجابية لتركيا عند الأواسط العربية والترحيب غير المسبوق بها لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923.

لقد وصل الأمر إلى حد الحديث عن "النموذج التركي"، وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها، مثل التناوب السلمي على السلطة، وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية، والفصل بين الحزب والدولة. والسبب الموضوعي للترحيب بهذا الدور الإقليمي يتلخص في توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب، ووجود تقارب ثقافي وحضاري ومذهبي بينهما وهو ما لا يقدِّم تركيا كعنصرٍ وافدٍ إلى المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور.

إن تطور النظرة العربية إلى تركيا، بدأ نتيجة لعدد من العوامل المتوازية بعضها متعلق بتركيا ذاتها، والبعض الآخر متعلق بالمنطقة العربية، وهذه العوامل هي[1] :

1 – العوامل المتعلقة بتركيا، ساهمت تطورات عديدة تتعلق بتركيا في تحسين صورتها في العالم العربي منها: وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 2003 ، وقرار البرلمان التركي في عام 2003 بالإمتناع عن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق، كذلك تحسين علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي، وبالتحديد بدء محادثات انضمام تركيا إليه في كانون الأول 2004، كذلك موقف تركيا حيال الحرب على غزة، والموقف التركي من اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية وقطع العلاقات معها، وإيقاف التعاون العسكري والاقتصادي فيما بينهما، والذي اعتبر أنه أهم موقف اتخذ من دولة إقليمية ضد

---

1) ونيشيك، مليحة ألت، " **تركيا بعيون عربية**"، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، القاهرة، 2010، ص 108.

إسرائيل ، بالإضافة إلى ما يعرف بحادثة دافوس* عام 2009.

لقد ارتبطت كل هذه التطورات، بتطورات أخرى بالعالم العربي، وبالتالي كانت لها دلالات في المناقشات الدائرة في المنطقة، وهذا أدى إلى أن النتيجة النهائية كانت تغيراً في تصور دور تركيا على مستوى كل من الجماهير والحكومات العربية، إضافة إلى تحولات جوهرية في كل من الاقتصاد والسياسة الخارجية لتركيا، حيث نجحت في إيجاد اهتمام بهذا البلد يمكن ترجمته إلى صورة إيجابية. وعليه فإن مرونة الإقتصاد التركي مع الإصلاحات السياسية كانتا سبباً في تصاعد القوة التركية الناعمة في المنطقة، بحيث أصبحت تركيا نموذجاً لتيار الإصلاحيين في العالم العربي.

2- العوامل المتعلقة بالمنطقة، غيرت التطورات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية في الشرق الأوسط من نظرة العرب أيضاً إلى تركيا، حيث أوجد عدد من التطورات الأخيرة في المنطقة إحساساً بوجود أزمة، مثل انهيار عملية السلام العربي الإسرائيلي في عام 2000، وتدهور النزاع الفلسطيني والغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وصعود إيران كقوة إقليمية، والانقسامات الداخلية العربية، و ما عرف "بثورات الربيع العربي".

كذلك فإن، المشكلات الإقتصادية والإجتماعية، وإصرار بعض الأنظمة السلطوية على أساليبها، أدى إلى تعميق أزمة شرعية النظم العربية. وبالتالي إن نظرة كثير من العرب لتركيا كانت تتجلى في المثال الجيد الذي استطاعت تركيا أن تمثله للغرب من جهة، وللدول العربية والإسلامية من جهة أخرى، لقدرتها على التوليف ما بين قيم الإسلام و قيم الديمقراطية، عليه يمكن لتركيا أن تكون نموذجاً يحتذى في العالم العربي.

---

* مؤتمر دافوس 2009: غادر في 29 يناير الرئيس أردوغان منصة المؤتمر إحتجاجاً على عدم إعطائه الوقت الكافي للرد على الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز بشأن الحرب على غزة، بعد أن دافع الأخير عن إسرائيل وهاجم حماس وأشار بإصبعه إلى الرئيس أردوغان سائلاً إياه عما كان سيفعله لو أن الصواريخ أطلقت على إسطنبول كل ليلة، و أضاف أن إسرائيل لا تريد إطلاق النار على أحد غير أن حماس لم تترك لنا خياراً ، ما لبث أن يرد عليه الرئيس أردوغان ليقاطعه رئيس مدير الجلسة ما كان منه إلا أن انسحب قائلاً شكراً لن أعود إلى دافوس بعد هذا. علقت حماس على الحدث أن على الحكام العرب أن يقتدوا به.

خلاصة القول فإن أهداف السياسة الخارجية التركية تتضمن التالي:

- حماية الأمن القومي للبلاد: يدل هذا المفهوم على دراية الدولة التركية للقضايا الأمنية والعسكرية وحماية أمنها الداخلي والخارجي من أي تهديد أو إعتداء، إلا أن مصادر التهديد لم تقتصر على الشقّ الأمني بمفهوم القيادة التركية بل يتعداه إلى القضايا الإجتماعية والإقتصادية والثقافية مثل مسألة إرتداء الحجاب، القضية الكردية، مسألة إعتراض شرائح من المجتمع التركي على محاولة اللحاق بالإتحاد الأوروبي، مسألة الإسلام السياسي ودور الجيش المباشر في السياسة وإدارة البلاد بصورة خاصة في الدفاع عن مبادىء أتاتورك العلمانية.
- التفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحدّ من طموحات الأكراد السياسية والإنقسامية بهدف إحتواء النزعة الإستقلالية لدى أكراد تركيا.
- التحالف مع الغرب، والمشاركة في سياساته وإستراتيجياته الأمنية في المنطقة.
- تأمين الطاقة: تسعى الحكومة التركية في استثمار موقعها الجيوبوليتيكي في مجال الطاقة في مشاريع نقل الطاقة من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا وذلك في هدف التقليص على الإعتماد الغربي على امدادات الغاز الروسية.
- تحويل تركيا إلى مركز عالمي لتخزين إحتياجات تركيا من الطاقة، وتترك السياسة الخارجية في هذا الصدد في اتجاهات عدة لتأمين دورها في أن تلعب دوراً وسيطاً مهماً في أمن الطاقة العالمي[1].

وقعت حكومات الإتحاد الأوروبي في أنقرة عام 2010 مجموعة إتفاقيات تهدف للتقليل على إعتماد أوروبا على روسيا في مجال الطاقة من خلال نقل الغاز من بحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط إلى أوروبا بدءاً بالعام 2014 مروراً بتركيا.

أما في السياسة التركية الإقليمية تسعى تركيا إلى:

[1] بشير، عبد الفتاح، **السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010، http:/digital.ahram.org

- محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة عبر تبني دبلوماسية تشجيع السلام والتعاون في الشرق الأوسط والتقارب مع دول الخليج العربية ولبنان والفصائل الفلسطينية[1].

تتوخى حكومة العدالة والتنمية تحقيق إختراق في عملية سلام الشرق الأوسط، وفي الملفين اللبناني والإيراني والنزاع الجورجي الروسي، إلى جانب توثيق علاقاتها بمحيطها الإقليمي و دول الجوار، بما يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية ويعيد الحيوية لمكانتها في العالم العربي والإسلامي يخول أنقرة إستثمار كل ذلك دولياً في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي اللذين يريدان أن تستعرض أمامهما قدراتها على إيجاد بدائل ومجالات للتعاون والحركة وتحقيق المصالح التركية في فضاءات دولية مهمة بعيداً عن دوائرها العالقة والمستعصية، لاسيما وأن الإتحاد الأوروبي يتفنن في إبتكار واستحداث العراقيل للحيلولة دون منح تركيا عضويتها الكاملة. ومن بينها القطيعة التركية مع أرمينيا[2].

- تكثيف سياسات الإعتماد الإقتصادي المتبادل مع دول الجوار .
- أن تصبح لاعباً إقليمياً رئيساً في منطقة الشرق الأوسط والبلقان.
- ضمان الأمن القومي التركي والإستقرار الداخلي.
- الإستمرار في جذب إنتباه الإتحاد الأوروبي.

تلك كانت أهم المواقف التركية السياسية فماهي المواقف السعودية؟

---

[1] كاخيا، إبراهيم، **قراءة إستراتيجية: اليقظة التركية والموقع الإقليمي**، مجلة الدفاع العربي، القاهرة،ع دد 1365، 6 يناير 2012،ص 17.

[2] النعيمي، لقمان، "**مستقبل الدور الإقليمي التركي**" **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي**" **مستقبل علاقات العراق ودول الجوار**"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل العراق، 28 أيار 2009، ص 52.

الفصل الثاني: منطلقات السياسة الخارجية السعودية

إن تطور ونشوء المملكة العربية السعودية مرّ عبر ثلاث مراحل زمنية عرفت بقيام الدولة السعودية الأولى (1744 ـ 1818)، الدولة السعودية الثانية (1840 ـ 1891) ثم الدولة السعودية الثالثة التى بدأت بفتح الملك عبد العزيز للرياض 1902 ثم فتح الحجاز 1926، وإعلان إسم المملكة العربية السعودية في عام 1932.

لقد طُبعت السياسة الخارجية السعودية بمنطلقات وثوابت متأتية من واقع نشوئها، فهي دولة محافظة تميل إلى الإبقاء على الأوضاع الراهنة، ولا ترى لها مكسباً في تغيير موازين القوى. كما أنها دولة عقائدية تحبّذ نشر الإسلام والدفاع عنه، ولو بأساليب غير ثورية. بذلك و بتضافر هذين المبدأين العامين المتعارف عليهما من حيث الطبيعة المحافظة للنظام السياسي، والنزعة العقائدية، ليولدان معاً سياسة خارجية ثابتة تمتاز بها المملكة عن غيرها من الدول. كما أن هناك أهمية معنوية خاصة يوليها الملوك السعوديون للقدس، ثالث الحرمين الشريفين. كما أنّ أبناء المملكة وقيادتها تولي أهمية تجاه الدول الإسلامية الأخرى وشعوبها وقضاياها، مسؤولية تختلف عن أية دولة إسلامية أخرى.

إن النشأة الخاصة للمملكة العربية السعودية تفسّر لنا الدور الجوهري الذي يقوم به الإسلام في النظام السياسي السعودي، غير أن حرص الهيئة الحاكمة على إظهار الطابع الإسلامي للسياسة الخارجية لا يعني أنها سياسة إسلامية خالصة أو أنها تخدم أهدافاً إسلامية وحسب، بل أن علاقات المملكة على الصعيد الدولي تخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية مثلما تخضع لها كافة علاقات الدول الأخرى. لذلك يختلف توظيف السعودية لشعاراتها الإسلامية في علاقاتها الدولية من فترة زمنية لأخرى حيث يتقلص هذا الإستخدام إلى أقل درجاته في فترات معينة وتبرز أكثر الإعتبارات الواقعية السياسية والإقتصادية والعسكرية في فترات أخرى.

فما هي المؤثرات التي تتفاعل معها السياسة الخارجية السعودية ؟ و ما هي أهدافها ؟

سنتناول في المبحث الأول من هذا الفصل المؤثرات الفاعلة في السياسة الخارجية السعودية، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية السعودية .

المبحث الأول: المؤثرات الفاعلة في السياسة الخارجية السعودية

إن السياسة الخارجية السعودية تتفاعل وتتأثر بعدد من المؤثرات من أهمها المؤثرات التاريخية والمؤثرات الدينية.

الفقرة الأولى: المؤثرات التاريخية

يتداخل تاريخ المملكة العربية السعودية مع تاريخ أسرة إبن سعود مؤسس المملكة، منذ أن كانت الجزيرة العربية قبل قيام المملكة السعودية منقسمة إلى عدة مشيخات قبلية متناحرة فيما بينها، وليس لها اتصال واسع بالعالم الخارجي. فجاءت جهود أسرة إبن سعود لتعلن قيام الدولة السعودية لذلك فإن أي محاولة لدراسة السياسة الخارجية السعودية يجب أن تبدأ بفهم دور آل سعود في تشكيل هذه السياسة[1].

حكمت عشيرة عبد العزيز (عائلة آل سعود) المملكة منذ الأزل بالتعاون مع الجماعات الراديكالية المتشددة التي كانت ساحة للنزاعات مع العائلات المتنافسة عليها فتمكن الأتراك من نزع السلطة منها، وقاموا بنفي أفراد عائلة آل سعود إلى الكويت إلا أن عبد العزيز عاد من الكويت في عام 1902 بصحبة 40 فرداً من أتباعه، وقد ألقي القبض عليه في غارة مباغتة بالرياض، ولكنه رغم ذلك لم ييأس في الدفاع عن حقه في استعادة حكم آل سعود بعد عشرين عاماً، وتمكن من بسط سيطرته المطلقة على شتى ربوع ما يطلق عليها السعودية في وقتنا الحالي[2].

ولكن على امتداد أكثر من مئتين وخمسين عاماً من التاريخ السعودي، طوّر علماء الدّين الوهابيون براغماتية سياسية جديرة بالملاحظة، حيث أنهم دعموا السياسة السعودية لحماية تحالفهم مع الحكام، حتى عندما كانت متناقضة مع عقائدهم الدينية.

---

[1] القباع، عبدالله سعود، **المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية**، شركة مكتبات عكاظ للنشر، جدة، 1980، ص 27.

[2] توماس ليبمان، **في دهاليز السراب العلاقات الأمركية السعودية**، ترجمة حسين صلاح، الطبعة الأولى، مؤسسة الرحاب الحديثة للنشر، بيروت، 2007 ص17.

لقد كان التكوين المجتمعي للعرب ببناه القبلية المتعدّدة يمثل النقيض لبنية الدولة وثباتها ونموها المتدرّج غير المنقطع، وبقي العرب قبائل وجماعات قبل الإسلام بدون أي تنظيم إداري وسياسي إلا ما

تفرضه طبيعة الظروف لتأتي بتلك الأحكام العرفية والعادات والتقاليد وما هو شائع بين تلك القبائل. وشيخ القبيلة هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة وحتى بعد أن ظهر الإسلام[1].

وبالتالي، فإذا ما إطلعنا على أرشيف التاريخ الحديث للعلاقات الدولية وتوجهنا نحو الخليج العربي، نرى أن المملكة العربية السعودية قائمة في قلب هذا الإقليم، التي نجدها محفوفة بالتوتر منذ رحيل الأسطول الإنجليزي عنها في سبعينيات القرن العشرين. ليزداد توترها مع ظهور النفط ، كمتغير مستقل أساسي في صياغة العلاقات الغربية ـ الخليجية، الأمر الذي أثار الأطماع الدولية في التنافس حولها.

فمن المؤثرات التاريخية التي انعكست ولا تزال تنعكس على السياسة الخارجية السعودية هو الصراع الدائر بينها وبين إيران، الوريثتان الشرعيتان للخلاف التاريخي بين الدولة الصفوية الشيعية والدولة السنية العثمانية. فقد خرجت تركيا من دائرة الصراع في المنطقة بعد سقوط دولة الخلافة وتولت السعودية المملكة العربية السنية الناشئة دفة ادارة الصراع التاريخي مع الصفويين حيث تراوحت معالم هذا الصراع الدائم بين السياسة والدين والمذهب والنفوذ الاقتصادي والعسكري في دول الجوار مما انعكس ذلك على السياسة الخارجية السعودية في القضايا الإقليمية والدولية.

ومن الأحداث التي واجهت المنطقة، الحرب العراقية ـ الإيرانية في الثمانينات من القرن العشرين، وحرب الخليج الثانية في بداية التسعينات التي قادتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت، وحرب الخليج الثالثة التي تم خلالها احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا. ومن التحديات التي حثت مخاطرها بأمن المنطقة تصاعد ظاهرة الأعمال الإرهابية.

إن كل هذه الأحداث الأمنية انعكست على السياسة الخارجية السعودية بشكل مدخلات أدت إلى صياغة استراتيجيات ومواقف بارزة في تاريخها. ودائماً نجد، في أذهان مشخصي البيئة وطبيعة التهديدات

---

[1] الأنصاري، محمد جابر، **التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام**،الطبعة الأولى، بيروت، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص21.

وسياسات الإحتواء، حضور للدوائر الوطنية، الخليجية، الإسلامية، العربية والدولية. لكن الجانب المتغير في السياسة الخارجية السعودية هو إعطاء الأولوية لدائرة دون أخرى، بناءً على إملاءات مدخلات البيئة المحلية والإقليمية.

إذن التأثيرات أو العوامل المباشرة وغير المباشرة تظهر في السياسة الخارجية السعودية على شكل مخرجات يمكن تحليلها أو الوقوف عند البعض منها لتشخيص مسبباتها وربطها بهذه الدوائر.

الفقرة الثانية : المؤثرات الدينية

إن المجتمع السعودي على الرغم مما شهده من تقدم اقتصادي سريع، مازال يصنّف ضمن المجتمع التقليدي الدّيني، متوجهاً باتجاه الهويات القبلية، التي هي عبارة عن مزيج هجين من البداوة والحداثة السطحية.

إن علاقة القانون بالمجتمع هي في الأساس علاقة وثيقة، فلا قانون بلا مجتمع، ومن الاستحالة إقامة مجتمع بلا قانون سواء على مستوى العلاقات المحلية أم الدولية، حيث يوجد ارتباط وثيق بين القانون والمجتمع، ويظل القانون متأثراً بالمجتمع الذي نبت فيه، وكذلك يؤثر القانون في المجتمع الذي يحكمه، فالعلاقة بين المجتمع والقانون علاقة تأثر وتأثير. هكذا نرى أن القانون بمثابة ظاهرة اجتماعية من الإستحالة فهمها وتحليلها من دون الأخذ في الاعتبار مدى تأثيرها وتأثرها داخل المجتمع وتقبلها. لذا يجب أن نستحضر من الأساس أنها وضعت لمعالجة المشكلات التي يعاني منها المواطنون.

وفي الحالة التي ندرس، هناك ترابط وثيق ما بين القانون الداخلي للمملكة والصبّغة الدّينية الإسلامية، حيث تكمن السلطة في الأسرة المالكة ،وبشكل خاص، في شخص الملك . وفي التطبيق العملي، فإن سلطات الملك تكون محدودة بقدرته على بناء إجماع بين أسرة آل سعود والقادة الدينيين ورؤساء القبائل الهامة. وتساهم المثل العليا الإسلامية الى حد كبير في السّمة الفريدة للنظام السياسي السعودي، والشريعة

الإسلامية التي توفر قداسة قوية لسلطة الأسرة المالكة تفرضها السلطات الحكومية بالتنسيق مع المؤسسة الدينية [1].

فكما يرى صموئيل هنتنغتون* أن تحقيق الإستقرار السياسي يقترن بايجاد مؤسسات سياسية، تنظم المشاركة السياسية، وتمنع انتشار الفتن والفساد بتوسيع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة وفي اختيار الأشخاص للمناصب الرسمية وتوفير آليات المشاركة للنظام السياسي، والقدرة على معالجة الأزمات والإنقسامات والتوترات في المجتمع، والإستجابة للمطالب الشعبية عبر الديمقراطية، وعدالة توزيع المهمات لضمان المساواة.

لم يكن أمر إنتشار الدساتير والإهتمام بها ظاهرة واضحة من قبل الدولة إلا بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي. فقد كانت الدلالة اللغوية للدستور في اللغة الإنجليزية تعني التكوين (التكوين أو التأسيس constitution)، أما في الأستعمال العربي لكلمة (الدستور) فإنه يفيد الإشارة إلى ما يتعلق بالحكم وكذلك تعني الإذن والترخيص[2].

فإذا تتبعنا تاريخ التحرك الوطني في المملكة السعودية فسنجد، بعد أن كانت تلك المناطق شبه مهملة وبعد أن خرج الإستعمار من بعض مناطقها اتجهت القبائل نحو إيجاد نوع من تأكيد الهوية العربية الخليجية، ومن ثم تحركت بعض العناصر الطموحة لتحرير تلك الأقطار ودفع عملية التنمية السياسية بها، وإحداث قدر من التنمية السياسية والإقتصادية. وبعد أن استولى الملك عبد العزيز آل سعود على الرياض عام 1902م وتابع لسنوات عدة ضمه العديد من المناطق من أجل تكوين الدولة، لم تتهيأ الظروف للشروع في أي عمل تنظيمي، فكانت كل الجهود متوجة لأجل الضم والتوحيد وترسيخ الإستقرار، ولبساطة الحياة والناس في جريانهم على الأعراف والتقاليد السائدة في ذلك اليوم، لم تظهر ملامح للسلطة الدستورية

---

[1] ريتشارد بريس، **أميركا والسعودية تكامل الحاضر تنافر المستقبل**، ترجمة سعد هجرس، سينا للنشر، القاهرة،1992، ص13.

*صموئيل هنتنغتون أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد.

[2] الخزرجي، ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر،عمان، 2004، ص 280.

والقانونية إلا بعد دخول الملك عبد العزيز منطقة الحجاز التي عايشت نوعاً من النظم والدساتير، حيث أنه بادر الملك إلى تحديد شكل الحكم ومنهجه والنظام العام للبلاد في أول بلاغ له بتاريخ1924/9/12[1].

وبعد أن سيطرت الأسرة الحاكمة أي أسرة آل سعود على مجريات الأمور في المملكة، عادت و كرست دورها وسيطرتها باتخاذها مجموعة من الإصلاحات التي أدت بدورها إلى تأييد شعبي كبير أسهم في جني ثمار الرخاء والإستقرار السياسي والإقتصادي الذي حدث للبلاد واستفاد منه العباد. إن هذه السيطرة وما تمخض عنها من استقرار سياسي وتناغم شعبي أوجد نوعاً من الدعم الشعبي الذي أفرز سياسة وطنية قادرة على التعامل والتكيف مع التطورات السياسية والإقليمية والدولية.

جملة ما سبق بإمكاننا القول، إن الإستقرار السياسي الداخلي قد أوجد نوعاً من الإلتحام والإندماج القوي بين الحاكم والمحكومين، وبالتالي إفراز قدر كبير من الإنسجام بينهما، وهذا ما ظهر واضحاً جلياً خاصة في النصف الأول من القرن العشرين[2].

فمنذ بدايات الخمسينات من القرن العشرين، اجتاحت الشارع العربي والسعودي كجزء منه المشاعر القومية، حيث أخذت ظاهرة الناصرية مكانها في صفوف الجماهير العربية كافة، التي أخذت تطالب قياداتها بتلك الأفكار والتطلعات، نتيجة تطورات الأحداث على الساحة العربية، للعمل من أجل التغيير والإصلاح السياسي والإقتصادي. وهكذا تقدمت عدة مجموعات من الذين تبنوا مطالب الفئات الوطنية الداعية للإصلاحات الدستورية بدعوى للملك سعود من أجل العمل على الإصلاح الدستوري للبلاد، حيث وعدهم بذلك، فقد تحدث الأمير نواف في القاهرة في مايو1960 عن" اتجاه لإنشاء مجلس شورى لتحضير أول دستور للبلاد".وفي الرابع والعشرين من ديسمبر1960 وبعد أن شكل حكومته الجديدة اشترك عدد من المثقفين المطالبين بالإصلاحات في هذه التشكيلة الوزارية التي ترأسها، ألقى الملك سعود بياناً من مجلس كما الوزراء قائلاً فيه: " سنسعى لوضع نظام أساسي للحكم يحدد اختصاص الجماعات والأفراد مبيناً حقوقهم

---

[1] المرزوقي، محمد عبدالله محمد، **السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية**، الطبعة الاولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 31 .

[2] الشيخ، عبد العزيز بن محمد، **الإستراتيجية السعودية دراسة في ظل المتغيرات العالمية بعد إحتلال العراق**،الطبعة الأولى، جواثا للنشر، بيروت 2011،ص400.

وواجباتهم". أصدر الملك مرسوماً بإنشاء مجلس وطني يتولى وضع دستور ينظم الحكم في البلاد، على أن يضم رؤساء العشائر وممثلي المصالح الحكومية، تكون مدته أربع سنوات[1].

وفي عام 1962 طرح الأمير فيصل برنامجه الإصلاحي ذا النقاط العشر، بعد زيارته واشنطن ، تضمن اصدار قانون أساسي للبلاد مستمداً من كتاب الله وسنة رسوله وتم تنفيذ العديد من المشاريع الإقتصادية والإجتماعية،في حين غاب مشروع القانون الأساسي.

بعد انخذال دعاة القومية، تلا ذلك الطفرة النفطية في بداية السبعينيات، فتعاظمت الثروة مما أدى بدوره إلى تعاظم الإنفاق الحكومي وكثرت الصفقات مما أدى إلى تنازل الكثير من دعاة الإصلاح عن مبادئهم والجري خلف جمع الثروات.

ولكن في فترة الغزو العراقي للكويت تأثر المجتمع السعودي بتلك الأزمة وعادت المطالب للظهور التي تنشد التغيير عن طريق الإصلاح. وبعد عام من انتهاء حرب الخليج الثانية أي في عام1992 أصدر الملك فهد ثلاثة أوامر ملكية تضمنت النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس شورى ونظام المناطق[2].

وبحسب ستيفان هيرتوغ، أستاذ في كلية الإقتصاد في لندن، إن ما يثير الإستغراب في وضع الدولة السعودية في وقتنا الحالي، هو ليس كفاءتها أو انعدام هذه الكفاءة، ولكن بالأحرى درجة التشظي الضخمة للمؤسسات التي تشكل الدولة، كل حسب تاريخها الخاص ومجموع المتعاملين معها من المجتمع. يضم جهاز الدولة السعودية منظمات تختلف كاختلاف الميليشيات القبلية: فمن قضاء إسلامي يعيش في كثير من نواحيه في القرن السابع الميلادي، إلى شركات تملكها الدولة وتتمتع بقدر عالٍ من الحداثة والعلمانية مثل أرامكو التي تبقى بمنأى عن العائلة السعودية، إلى جهاز أمن غير قابل للإختراق تحت إشراف أميري مباشر وتتبعه مدنه ومدارسه وجامعاته ومستشفياته الخاصة[3].

---

[1] مرجع سابق، ص401.

[2] الكواري، علي خليفة(محرر)، **الخليج العربي الديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**،الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص.ص 50-89.

[3] هيرتوغ، ستيفان، ترجمة علي أديب للمقابلة حول كتاب **أمراء وسماسرة وبيروقراطيون: النفط والدولة في السعودية** مطبعة جامعة كورنل، 2011. صدر بالإنجليزية.http://www.jadaliyya.com/pages/index/ 8/2/2016

الفقرة الثالثة: نظام الحكم في المملكة العربية السعودية

نصّت المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم على أن "المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنّة رسوله صلى الله عليه وسلم ولغتها هي العربية، وعاصمتها مدينة الرياض" [1].

إن النظام السياسي للدولة ينصّ على أنها ملكية شورية إسلامية، والملك هو السلطة العليا التي تحكم البلاد. إنها سلطة وراثية مطلقة بين أبناء الملك عبد العزيز آل سعود. و الملك هو صاحب السلطة العليا يجمع بين السلطات الدينية والسياسية والتشريعية والتنفيذية، فلا يوجد دستور مكتوب. أوجدت الأسرة الحاكمة تحالفاً مع بعض الأسر مثل آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب في تشكيل أجهزة الدولة.

تلجأ المملكة في أحكامها وسياستها إلى أسس الشريعة الإسلامية، كما تعتبر الشورى من أهم المبادىء الدستورية في الدولة الإسلامية، التي تعرف بأنها استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور المتعلقة بها.

كما يوجد في المملكة مجلسان رئيسيان يشتركان في الحكم والإدارة، هما مجلس الوزراء ومجلس الشورى. أما السلطات الثلاث فهي:

- السلطة التشريعية: أنيطت بمجلس الشورى في أول تشكيل له 1928 لوضع الأنظمة والميزانيات.
- السلطة القضائية: سلطة مستقلة ومقيدة في الوقت عينه، مستقلة عن السلطات الأخرى كما أن تعيين القضاة وعزلهم عن إختصاص القضاء الأعلى، إتباعاً لمبدأ حصانة القضاة المعروف عند علماء المسلمين.
- السلطة التنفيذية: يقوم بها الملك، كمرجع أعلى ويباشرها مجلس الوزراء بصفة عامّة"[2].

---

[1] الجديع، عبد الرحمن محمد، **السياسة الخارجية السعودية الثوابت والممارسة**، الطبعة الأولى، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، 1999، ص 162.

[2] دخلان، أحمد حسن أحمد، **دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية**، الطبعة الثانية، دار الشروق، جدة، 1984، ص.ص 167-180.

تخضع المؤسسات السياسية (الديوان الملكي، مجلس الوزراء، مجلس الشورى والوزارات) التي لها دور بالغ في صياغة وصنع القرار السياسي، لسلطة الملك بحكم مسؤولياته الرسمية، إلا أنه يحظى الملك بتأييد مجلس العائلة الحاكمة التي تُرسم داخله سياسات المملكة والذي يعود سبب وجوده إلى إختلاف في الفئات العمرية للعائلة الحاكمة للتوصل إلى الإجماع الذي يمثل جوهر العملية السياسية في النظام السعودي.

تقسم دوائر صنع القرار في النظام السياسي السعودي إلى الدائرة الرسميّة والدائرة غير الرسميّة.

أ- الدوائر الرسميّة وتشمل:

1- الملك: صاحب السلطة العليا التي تحكم البلاد، وهو مقيد بنص الأحكام الشرعية الإسلامية التي جاءت في القرآن والسنّة النبوية. هو رأس الهرم في السلطة والمرجع الأعلى في كافة الشؤون التنظيمية للبلاد، بالإضافة إلى ترأسه مجلس الوزراء ليكون على إتصال مباشر بالمسائل كافة.

2- مجلس الوزراء: المؤسسة الموجهة في عملية صنع القرار السياسي السعودي حيث صدر مرسوم ملكي رقم 38 بتكوينه عام 1377، يقوم المجلس بمناقشة السياسة الخارجية للمملكة ومواقفها تجاه الأحداث مع وزير الخارجية، وعلى ضوء ذلك يخط مجلس الوزراء سياسة المملكة الخارجية والداخلية والإقتصادية ويشرف على تنفيذها.

3- مجلس الأمن القومي: دوره استشاري، مهامه رسم وتنفيذ سياسة المملكة الداخلية والخارجية.

4- مجلس شورى الدولة: تم إنشاؤه عام 1992 يمارس مهامه وفق النظام الأساسي للحكم ملتزماً بالقرآن. عدد أعضائه مئة وخمسون عضواً ورئيس المجلس.

ب-الدوائر غير الرسميّة وتشمل:

1- أعضاء الأسرة الحاكمة: يتجاوز عدد أفراد العائلة سبعة آلاف أمير.

2- علماء الدين: يمثلون القاعدة الدينية في المملكة، يتمتعون بنفوذ كبير بسبب مشاركتهم مباشرة في عملية صنع القرار، لهم دور بارز في التأثير على السياسة الخارجية لإعتبارات المملكة الدينية والروحية عند المسلمين.

3- التكنوقراط: رجال الخدمة المدنية اكتسبوا حق المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال قدراتهم العلمية.

4- أساتذة الجامعات والمثقفون: هم المستشارون في الدوائر الحكومية.

5- رجال الأعمال: يساهمون في رسم السياسة الخارجية ضمن إختصاصهم حصراً بغية دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

لقد نشأ نظام الحكم الحديث على يدّ الملك عبدالعزيز بعد دخوله الرياض عام 1902، واستمر الحكم مع أبنائه من بعده على التوالي الملك سعود، فيصل، خالد ، فهد، عبدالله ثم الملك سلمان، اللذين نجحوا في بناء شبكة كبيرة من العلاقات التقليدية القائمة على النسب والقرابة والدّين، وبناء شبكة أخرى من مؤسسات الدولة على أساس توزيع الأجهزة البيروقراطية وتوزيع وتوظيف عوائد النفط ثم تطوير الثقافة السياسية الوطنية لإضفاء الشرعية على النظام، وتحويل الأسرة المالكة إلى أمة حافظت على درجة عالية من التعاضد العضوي كمجموعة حاكمة، وسيطرت على المناصب الحكومية العليا ليصل عددها إلى حوالي أكثر من مئة ألف شخص في أنحاء البلاد[1]. لقد بقيت الإستراتيجية الأمنية والسياسية للسعودية، منذ أن تخلصت المنطقة من سيطرة الكولونيالية الغربية ونيل الإستقلال الوطني وهدف نظام الحكم في مواجهة التهديدات الخارجية عبر حدودها، هو الحفاظ على شرعية النظام داخلياً واستقراره[2].

سعى الملك المؤسس عبد العزيز وأبناؤه من بعده إلى إنشاء سلطة مركزية عبر الدولة والإنتقال من الولاء القبلي والهوية المناطقية إلى الهوية الوطنية، وعندما لم يتحقق هذا في النصف الأول من القرن العشرين أدرك الملك عبد العزيز آل سعود ضرورة قيام اتحاد سياسي واندماج تدريجي بين المناطق والأقاليم للوصول إلى ولاء الوطن والدولة دون استخدام القوة العسكرية كخيار ضروري.[3] لذلك، شهد القرن العشرين

---

[1] يماني، مي، **هويات متغيرة : تحدي الجيل الجديد في السعودية**، ترجمة إبراهيم درويشن رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،2001، ص.ص65 -68.

[2] غوز، غريغوري، **الإستراتيجية الأمنية الإقليمية للمملكة العربية السعودية: تقرير موجز**،مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون، كلية الشؤون الدولية، الدوحة، 2010، ص 13.

[3] Kechichian, Joseph, **Saudi Arabia Will To Power**,Midell East Policy,vol 7, n 2, c2,February 2000,pp 47.60

تحركات قبلية وشعبية مطالبة بالمشاركة بمجالس الشورى والمجالس التشريعية؛ إلا أن مشكلة الخلافة في الحكم ما زالت قائمة و تظهر بين الحين والآخر داخل الأسرة الحاكمة رغم تأسيس الملك عبدالله عام 2007 مجلس مؤلف من الأسرة المالكة أطلق عليه اسم مجلس البيعة لإختيار الملك والموافقة عليه في العهود القادمة.

الفقرة الرابعة : الجيوبوليتيك وأثره في رسم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

ذهب بعض المهتمين في تفسير الأحداث والتاريخ الى حد الإعتقاد بأن الحقائق الجغرافية هي التي صنعت و تصنع التاريخ، وحددت و تحدد اتجاهات السياسة. ويغالي البعض في تفسير الأحداث الى الحد الذي يعتقد فيه أن قصة التاريخ الإنساني هي قصة الصراع والعلاقة مابين مادة التاريخ التي هي الإنسان، وبين الأرض التي هي الجغرافيا[1]. تمتد شبه الجزيرة العربية ما بين البحر الأحمر غرباً، والخليج العربي شرقاً، والمحيط الهندي جنوباً، إلى حدود الأردن والعراق شمالاً، وتبلغ مساحتها ثلاثة ملايين كيلومتر مربع . تشكل المملكة العربية السعودية أربعة أخماسها تقريباً، فهي قاحلة قليلة الأمطار، تنتشر القرى والهجر في بواديها، وتجمع بينهم مركزية السلطة ورابطة الدّين والولاء القبلي، والإرادة المشتركة في البقاء والإستقرار[2].

تقع المملكة العربية السعودية من الناحية الجغرافية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية حيث التطور الحضاري. إن لتوسط المملكة بين قارات ثلاث منحها أهمية كبيرة حيث أنها في الجزء الغربي من القارة الأسيوية ولا يفصلها عن القارة الأفريقية إلا البحر الأحمر، أما اتصال المملكة بالقارة الأوروبية هو مستمر بعد حفر قناة السُويس. تشكل شبه الجزيرة العربية (التي تحتل المملكة أربعة أخماس مساحتها) في الواقع، "حلقة وصل فعلية بين أفريقيا و آسيا."[3] إن هذا الموقع الجغرافي الإستراتيجي، يشكل أيضاً عامل إكراه بقدر ما يشكل عاملاً مساعداً، إن لم يكن عامل الإكراه هو الغالب . إذ أننا نقول مع مرسيل ميرل، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة السوربون، أن "دولة تشرف على طريق مواصلات هام، تمتلك ورقة رابحة على الصعيد

---

[1] الغادري، نهاد، **السياسة الخارجية السعودية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض،1997، ص 16.

[2] مرجع سابق، ص 17.

[3] F. J. TOMICHE, **L' Arabie Seoudite**, PUF, 1969, p: 5

الإستراتيجي، ولكنها تشكل، في الوقت نفسه، هدفاً لتنافس القوى الأخرى"، ولنستنتج معه،" إن التجربة تثبت، عامل هيبة ونفوذ".[1]

هذا ونشير على الصعيد الإقليمي الداخلي أن المواصلات لعلى خير ما يرام، سواء من ناحية المجاورة الإقليمية، والطوبوغرافيا (ليس هناك أي حواجز طبيعية مستعصية)، أم من ناحية اللغة الرسمية والروابط التاريخية العديدة.[2]

تحتل العربية السعودية رقعة جغرافية رملية شاسعة، تغطي نحو80% من مساحة شبه الجزيرة العربية، و ما يعادل 87% من مساحة دول مجلس التعاون الخليجي إن هذا الواقع يمثل ثلث مساحة الولايات المتحدة الأمريكية وثلاثة أضعاف مساحة فرنسا[3]. مما جعلها تشترك بحدودها مع عدد من الدول العربية : بحيث يحدها من الشمال كل من العراق والكويت والأردن ومن الشرق الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان أي دول مجلس التعاون الخليجي ومن الجنوب جمهورية اليمن، ما يشكل امتداداً طبيعياً للوطن العربي في جزئه الآسيوي.

ويشكل قربها من عدة دول عربية وغير عربية، جواراً إقليمياً، وأهم هذه الدول إيران، مصر، باكستان، السودان وأثيوبيا.

تحتل السعودية موقعاً جغرافياً يكاد يكون فريداً، يمنحها أهمية تجارية واستراتيجية كونها تطل على مسطحين مائيين مهمين (الخليج العربي ـ البحر الأحمر) مما يجعلها تشكل حلقة اتصال رئيسية بين العالم

---

1) Merril, Marcel, **Sociologie des relations internationals**, Paris, Dalloz, 2 ed.1976.

2) سلامة، غسان، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945دراسة في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي للطباعة، 1980، ص161.

3) مرجع سابق، ص: 120.

الغربي و آسيا عبر المياه الدولية التي تقربها من منطقة المحيط الهندي بكل أهميتها الإستراتيجية في خارطة الصراع بين القوى العظمى[1].

كل هذا قد يساعد أو يعرقل رسم السياسة الخارجية ويؤثر فيها و عليها.

بذلك نستطيع القول أن العامل الجغرافي يعد من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، فحجم الإقليم له الأثر البالغ على قوة الدولة لأنه يوفر لها عمقاً إستراتيجياً يجعل عملية إحتلالها أمراً صعباً ومكلفاً، كما يسمح كبر الإقليم بتنوع الموارد الإقتصادية فإن إتساع مساحة المملكة العربية السعودية ووجود منافذ بحرية عديدة لها يعطيها أكثر من خيار للإتصال الخارجي بحيث يمكنها الإعتماد على منافذ البحر الأحمر لذلك إهتمت القيادة في المملكة بقضية الأمن والدفاع التي استلزمت تخصيص مبالغ ضخمة للجانب الأمني، كما لجأت جراء ذلك إلى الدخول في تحالفات إقليمية ودولية وإبرام الإتفاقيات مع الدول المجاورة والدول الكبرى لخدمة المصالح الأمنية.

وللمملكة العربية السعودية ساحل طويل على البحر الأحمر يبلغ طوله 167 كيلومتر وهو همزة الوصل بين بحار الشمال وبحار الجنوب والطريق الذي تمر خلاله منتجات الغرب الصناعية إلى أسواق آسيا وجنوب شرق إفريقيا وهو نفسه الطريق الذي يمرّ عبره نفط الشرق عصب الحياة والحضارة والإقتصاد الغربي[2].

طبقاً لموقع المملكة الجغرافي الملاصق للدول العربية والقريب من دول غير عربية وساحلها الشرقي الغني بالبترول ولأنها تمثل المجال الحيوي لهذه الدول ترتب عليها كفاعل دولي مسؤوليات زادت من إهتمامها بأمن الخليج العربي كما وترتب عليها مسؤولية دولية تجاه العالم العربي والإسلامي، فتأخذ في الحسبان لدى صياغتها للسياسة الخارجية هذه التوجهات التي سنأتي على ذكرها في المبحث التالي.

---

[1] الأعظمي، وليد حمدي، **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة 1965**، الطبعة الاولى، دار الحكمة، 1991، ص16.

[2] الشريف، عبد الرحمن، **جغرافية المملكة العربية السعودية**، دار المريخ، الرياض، 1982، ص 13.

المبحث الثاني: التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية السعودية

تتبع كل دولة توجهاً معيناً في سياستها الخارجية، لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية مع ذلك التوجه وفقاً للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها. كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة في حدّ ذاتها ومدى فعاليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

الفقرة الأولى: المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية السعودية

إن أهداف السياسة الخارجية السعودية تتحدد ضمن الدوائر الأساسية التالية:

- الدائرة الإقليمية الخليجية:

تولي المملكة العربية السعودية أهمية خاصة لاستقرار أمن الخليج وحمايته من خلال قيام مجلس تعاون لدول الخليج العربي عام 1981، حيث أن الدائرة الخليجية تقع في قلب الدائرة العربية فإن رسالة السعودية الخليجية قد تمحورت حول عدة أسس ومبادئ من أهمها: أن أمن واستقرار منطقة الخليج هو مسؤولية شعوب ودول المنطقة، فضلاً عن رفض التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول والعمل على الوقوف صفاً واحداً أمام أي اعتداء على أي من هذه الدول معتبرة إياه اعتداءً على باقي الدول الخليجية. بما يعني السعي لتعزيز التعاون فيما بين المملكة وبين دول المجلس وتنمية العلاقات في مختلف المجالات السياسية، الإقتصادية، الأمنية، الإجتماعية، الثقافية.

- الدائرة القومية العربية:

تؤكد المملكة على دعمها لجامعة الدول العربية وتؤيد القضية الفلسطينية. كما أنها تولي أهمية خاصة لتعزيز التضامن العربي لمواجهة الأخطار التي تهدد المنطقة العربية. كانت من الدول التي بادرت مع ست دول عربية أخرى إلى وضع آليه لتنظيم العلاقات العربية والعمل المشترك لخدمة المصالح العربية وقضاياها، فكان إنشاء جامعة الدول العربية والتوقيع على ميثاقها في مارس من عام 1945م كإطار جامع للعرب.

- الدائرة الروحية الإسلامية:

يمثل الإسلام أحد أهم العوامل المؤثرة في تحديد أولويات السياسة الخارجية السعودية، التي ترتكز على الدور التكاملي لمعنى التضامن الإسلامي الذي يشمل عدة مفاهيم لعل أهمها: مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية، والعمل على تسوية النزاعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الاقتصادية للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة، وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية المنكوبة، ومناصرة المسلمين والدفاع عن قضاياهم و تركز السعودية على شعار التضامن الإسلامي . كما تجدر الإشارة إلى الدور السعودي في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1972 التي أصبح مقرها في مدينة جدة . (وهنا نقصد رابطة العالم الإسلامي وهي منظمة سعودية تختلف عن منظمة المؤتمر الإسلامي التي هى منظمة دولية).

- الدائرة الدولية:

فهي تدعم الأمم المتحدة كما هو شائع انطلاقاً من اقتناعها بأن السلام العالمي هدف من أهداف سياستها الخارجية. ومع تزايد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، سعت السعودية إلى دعم هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية في سبيل تحقيق أهداف الأمم المتحدة وفي مقدمتها إرساء دعائم الأمن والسلم الدوليين. وبالرغم من تحفظاتها الأخيرة على ازدواجية المعايير التي يتبناها مجلس الأمن إزاء قضايا المنطقة فإنها لم تنسحب من منظمة الأمم المتحدة أو تمتنع عن الدعم الاقتصادي الذي تقدمه لوكالاتها المتخصصة.

كما تستند السياسة الخارجية للعربية السعودية إلى ثلاث ايديولوجيات بسيطة وقوية: دفاع قوي عن الإسلام والأعراف والتعاليم القرآنية والأماكن الاسلامية المقدسة، معارضة سافرة للشيوعية دولياً ومحلياً، ودعم متواصل للشعب الفلسطيني في سعيه للحصول على هوية وطنية في فلسطين [1].

بينما اليوم تغيرت الوقائع والمعطيات الدولية بحيث لا يمكن الحديث عن الشيوعية فربما يمكن الحديث عن معارضة سافرة للدولة الإيرانية وبرنامجها.

---

[1] نخلة، إميل، **أميركا والسعودية الأبعاد الإقتصادية والإستراتيجية**، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1980، ص 86.

الفقرة الثانية: النفط والسياسة الخارجية السعودية

يعتبر الإقتصاد من العوامل الأساسية في بناء الدولة وتحديد قوتها، كما أنه يعتبر من العوامل الفاعلة التي تؤثر تأثيراً مباشراً على توجهات السياسة الخارجية.

كما يعدّ النفط الوافد الأول والرئيس للإقتصاد السعودي حيث يمثل أكثر من 95 بالمئة من إقتصاد المملكة، وتبنى عليه العوامل الأخرى. فهو المورد الوحيد والقطاع الأساسي في الإقتصاد العام للمملكة و ترجع أهميته إلى كونه القطاع الوحيد المولّد للدخل القومي السعودي.

النبذة الأولى: تأثير النفط على السياسة الخارجية

يعرّف النفط على أنه سائل أسود يميل إلى الإخضرار، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، قابل للإشتعال ويتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات، وهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة طبقاً لإحصائيات الطاقة في العالم.

يعتمد الإقتصاد السعودي على الإيرادات العائدة من تصديره لمعظم الإنتاج النفطي إلى الخارج، بنسبة تتراوح ما بين 96 و 100بالمئة، حيث أنها شكلت نحو 73 بالمئة من إيرادات المملكة خلال العام المالي الماضي 2015. فإننا إذا ما اطلعنا على الأرقام الإحصائية نجد أن نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية 34 في المئة من الواردات السلعية لعام 2014 بينما وصلت الصادرات الخدماتية إلى 15 في المئة فقط، بينما وصلت الصادرات السلعية غير النفطية في عام 2015 بنسبة 27 في المئة من إجمالي إيرادات الدولة، فيما تمثّل الإيرادات النفطية 73 في المئة.

بالإضافة إلى أهمية النفط الإقتصادية، فإنه يشكل الدعامة الأساسية للدور السعودي الذي يزداد نمواً على الصعيد الدولي[1]. وبقدر ما هو مفتاح مستقبل السعودية لتعزيز دورها وكمتغير مهم في صنع السياسة

[1] نخلة، إميل، مرجع سابق، ص23.

الخارجية فإنه مقابل ذلك، يشكل مصدراً للعديد من مشاكلها واهتماماتها الخارجية[1]، لكونه أحد المرتكزات الرئيسية للاستراتيجية الدولية ولكونه أداة ضغط مهمة على الولايات المتحدة الأمريكية لتطويع اسرائيل وكبح جماح استبدادها لسياسة واشنطن تجاه العرب وقد ظهر ذلك جلياً في حرب أكتوبر 1973عندما تم استخدام النفط كسلاح في المعركة[2].

تواجه المملكة العربية السعودية ضغوطًا اقتصادية تعد الأكبر في تاريخها، نتيجة تراجع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، والتي سجلت أدنى سعر لها منذ إثنا عشر عاماً، بالإضافة إلى التحديات الإقليمية التي تواجهها، واتجهت المملكة في موازنة العام 2016، إلى تبني سياسات جديدة وإعلانها إعادة تشكيل الاقتصاد السعودي والعمل على رفع الإيرادات الأخرى وعدم الاعتماد على النفط فقط في وارداتها.

ولكن على الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط بسبب زيادة المعروض عالمياً والتأثير السلبي الكبير على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً السعودية والكويت، إلا أن دول الخليج التي تسيطر بشكل أكبر على منظمة أوبك تدعم سياسة رفع إنتاج النفط وعدم خفضه[3].

ثمة تساؤلات وتحديات أخرى حاضرة تحيل المتابع إلى أسئلة شتى منها: هل تعيش المملكة ارهاصات الأزمة الإقتصادية والإجتماعية الكبرى، عقب تبنيها مشروع تخفيض أسعار النفط، وعدم قبولها بتنظيم الإنتاج بما يتناسب مع العرض والطلب، ما يحافظ على أسعار مقبولة ومنافسة في السوق النفطية العالمية؟ الإشكالية هذه ترتبط باكتشاف النفط الصخري، وهو ما أدى إلى انهيارات كبيرة في مداخيل دول نفطية عديدة، في طليعتها فنزويلا التي كانت الضحية الأولى في هذه الحرب، ولم تسلم منها إيران وروسيا والجزائر، ولا السعودية نفسها.

---

1) William B. Quandt, **Saudi Arabia in 1981**, **foreign policy**, **Security and oil**, the Brooking institution, Washington 1981, p3.

2) الأعظمي، وليد حمدي ، م.س. ص 34.

3) عمار، أحمد، تقرير بعنوان: **بعد تهاوي أسعار النفط الإقتصاد السعودي إلى أين**،2016/2/9
http://www.masrawy.com/News/News_Economy/details

وقد أثر بشكل كبير في اقتصادها القائم بشكل أساسي على هذا العنصر الحيوي، علماً أنه أضيف إلى الإنفاق الكبير في الخارج وفي الداخل، مع المحافظة على المستوى نفسه من التسلّح، الذي تشغل فيه السعودية المستوى الثالث في العالم، والذي يقضم مساحة معتبرة من الموازنة[1].

كما أن المملكة انتهجت سياسة نفطية لتحقيق أهداف سياسية على صعيد العلاقات الدولية كإنتهاجها سياسة زيادة الإنتاج لتخفيض الأسعار بالرغم من تضررها هي نفسها من هذا السلوك فهي وضعت نفطها لخدمة أهداف حليفها الأمريكي تجاه منافسيه كروسيا والصين وتجاه البلدان التي هي على علاقات متوترة معها كإيران. كما صرح الرئيس الإيراني روحاني أن هناك دول تستهدف أمن إيران بسياسة خفض أسعار النفط.

ومن أولى أهداف المملكة البترولية الخارجية العمل على أن يستمر البترول مصدراً أساسياً للطاقة في العالم، لكونه سلعة استراتيجية لها ثقلها ودورها في الحياة الإقتصادية الدولية.

أما على المستوى الإقليمي فإن المملكة تتعاون مع دول المنطقة لخدمة المصالح المشتركة وخلق منظمات إقتصادية بترولية من خلال تأسيس منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (أوبك) التي تضم في عضويتها عشر دول عربية منتجة ومصدّرة للبترول. كما تجدر الإشارة إلى أن السعودية هي أول دولة فى الشرق الأوسط حققت مبدأ مناصفة الأرباح مع شركة آرامكو عام 1950، وأصبحت عام 1976 تمتلك 100بالمئة منها من الناحية المالية.

كما تنطلق السعودية في سياستها البترولية على الصعيد الدولي من موقعها في السوق ودور البترول في اقتصادها فهي تهتم باستقرار السوق البترولية الدولية، كما أنها تلعب دوراً هاماً في استمرار الحوار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة له بما يخدم الإقتصاد العالمي ومما يؤكد ذلك استضافة المملكة لمنتدى الطاقة الدولي في الرياض عام 2006.

---

[1] عبود، طارق، **رؤية المملكة 2030**:" **متعب الهذّال** " **على أنقاض** " **مدن الملح**"، السفير، 14/أيار/2016، عدد 13365.

لقد برزت المملكة العربية السعودية كأكبر دولة منفتحة على التنمية في العالم النامي، والسبب وراء ذلك هو العائدات النفطية الكبيرة، كما تزايد الرأس المال الإجتماعي والمادي حيث يصل إلى حوالي 82.6 مليون نسمة في عام 2015 وفق مقياس معدل النمو السكاني البالغ حوالي 1.2% في الفترة من 2004 ـ2015[1].

النبذة الثانية: الإقتصاد السعودي والسياسة الخارجية

ترتكز السعودية على قوة اقتصادية ومالية تجعلها أكثر مرونة في تجاوز الأزمات مع وجود هدف لرفع متانة الإقتصاد السعودي وتنوعه أمام الإقتصادات العالمية الكبرى، خصوصاً أنها الدولة العربية الوحيدة في مجموعة العشرين.

ومن المعروف أيضاً عن الإقتصاد الريعي أنه يؤدي إلى هدر واستنزاف ثروات الدول، ويحدث تشوهات هيكلية في اقتصاد الدولة، مما ينتج عنه الإقتصاد الخفي، نتيجة اعتماد الإقتصاد المحلي على العمالة الوافدة غير الماهرة. فما هو الإقتصاد الريعي وهل تنطبق معاييره على الإقتصاد السعودي وما أثر ذلك على السياسة الخارجية؟

يعتمد الإقتصاد الريعي على دخل وحيد كمصدر أساس للدخل القومي، وينعكس ذلك على الآثار السلوكية وعلى القطاعات الإقتصادية سواء أكان قطاعاً خاصاً أو قطاعاً عاماً، ما ينعكس أيضاً على سلوك المواطنين، وهذا ما يجعل المجتمع ريعياً هشاً، سهل الإنهيار، وهو نظام اقتصادي غير مستدام، لأنه يكون بعيداً عن عمليات الإنتاج، أو العمليات التصنيعية التحويلية.

في الواقع إن اقتصاد السعودية ليس حديث عهد بالتطوير والإصلاح، وأن يوصف ارتباطه بمورد واحد هو النفط، فيه شيء من المبالغة، وتجاهل حقيقة الإقتصاد السعودي، وثقله على المستوى المحلي والخليجي، رغم ما يشوبه من تشوهات هيكلية. سبق أن خطت السعودية منذ زمن خطوات واسعة في كثير من

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإغاثي،" تقرير التنمية البشرية بعنوان: **ما هو أبعد من الندرة، القوة والفقر وأزمة المياه العالمية**،2006 .

الصناعات التحويلية والبلاستيكية التي لا يمكن تجاهلها. لذلك لا يمكن وصف الإقتصاد السعودي بالريعي على المطلق، ما يعني تجاهل كثير من التطورات التي مرّ بها الإقتصاد السعودي تنويعاً واستثماراً، ما أهّله ليكون ضمن مجموعة العشرين[1].

كما تشكل السعودية قوة جذب إقتصادية، ومركز ثقل إقتصادي تنافسي لأنها تمثل شريان العالم التجاري، لذلك أدرك الملك سلمان وصمم على إخراج الإقتصاد السعودي من المحلي إلى العالمي عبر تحرير تجارة التجزئة(البيع القطاعي ويشمل على بيع السلع) ووقّع شراكة إستراتيجية للقرن الواحد والعشرين سُميت بالشراكة المتجددة عن طريق ربط القطاع الخاص الأمريكي بالسعودية لعقود طويلة.

كذلك يقود الملك سلمان تحولاً اقتصادياً جذرياً بخطى عالمية، وولادة جديدة لمفهوم الإقتصاد الداعم للقطاعات البديلة للنفط، وفتح السوق أمام الشركات العالمية، والأولوية للشركات المصنّعة. كما تتجه الدولة إلى تنويع الإقتصاد والتركيز على الصناعات التعدينية(التي تحتوي على المعادن المستخرجة من باطن الأرض) بمختلف مراحلها بدءاً من الاكتشافات إلى الإستغلال ثم التصنيع كركيزة ثالثة في الإقتصاد السعودي بعد البترول والبتروكيماويات.

ولذلك تقود الدولة التحول الوطني، إذ يتأهب الإقتصاد لمرحلة جديدة للقفز فوق محابس تبعية النفط والريع والدخول في العصر النفطي الثاني ونقله من الإقتصاد الريعي إلى الإقتصاد الإنتاجي منهج إصلاح وتدرج في التغيير والتطوير، وهو تحول وطني من الرعوية إلى التنموية، بأن تصبح مؤسسات المجتمع شريكةً مع الدولة في التنمية.

تلك الطموحات تتحقق من خلال إعلان برنامج تطلعات باقتصاد متنوع ومنافس والبحث عن إيرادات مستقرة بعيداً عن إيرادات النفط المتقلبة، ما يعني أن ميزانية عام 2016 تحمل في ثناياها رفع كفاءة الإنفاق،

---

[1] محبوب، عبدالحفيظ عبدالرحيم، **التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد الرفاه الاجتماعي**، السبت 2 يناير 2016، http://www.al-jazirah.com/2016/20160102/ec18.htm تاريخ الدخول 2016/2/8

ومواجهة انخفاض أسعار النفط بالإنضباط المالي، ولكن باحتياطيات ضخمة، ودين منخفض، ومعدل تضخم متراجع إلى 2.2 في عام 2015، لرسم اقتصاد المرحلة المقبلة، وهي ميزانية لا تميل إلى التقشف، بل إلى الإنفاق على المشروعات الأكثر أهمية و على بناء الإنسان، إذ تُقدر الميزانية إنفاق بواقع 840 مليار ريال انخفاضاً من 975 مليار ريال في 2015 [1].

أما التوجه الجديد للدولة حريص على أن تكون سوق الأسهم محورية لتحقيق التحول الوطني للاقتصاد لكي تستطيع استيعاب تحويل الشركات العامة إلى خاصة، واستيعاب المزيد من شركات القطاع الخاص، خصوصاً بعدما قطعت هيئة سوق المال خطوات جيدة في وضع العديد من الضوابط التي تمنع التلاعب بسوق المال، وضبط تقييم الشركات، التي أعاقت تلك التقييمات المرتفعة من الاندماجات في السوق السعودي.

إلا أن السياسة الخارجية للمملكة تأثرت بالأحداث السياسية المحيطة بها مما كبدها فاتورة بمئات مليارات الدولارات ما أحدث ارتدادات سلبية على المجاليين الإقتصادي والسياسي، بعد أن كانت تتبع سياسة خارجية حذرة على مدى عقود طويلة من الزمن حتى مع خصومها، خاضت مؤخراً غمار المغامرة واختارت سبيل المواجهة المفتوحة مع الجميع وانخرطت في حروب عديدة من اليمن إلى سوريا والبحرين والعراق والوقوف بشكل واضح بوجه حكم الإخوان المسلمين في مصر ومن ثم العمل على اسقاطه.

إذن تستخدم المملكة قدراتها المالية وقوتها الإقتصادية المرتبطة بالنفط أساساً في مجالين أساسيين :

- إقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول الكبرى بما يوفر لها إضافة إلى الصداقة الإستراتيجية خيارات مختلفة تبقى حاضرة في الحسبان في مواجهة المنافسين الإقليميين.
- التسلح العسكري الذي تسعى من خلاله المملكة أن تكون عنصراً فاعلاً في المنطقة في مواجهة التهديدات التي يمكن أن تفرضها عليها دول مثل إيران أو إسرائيل عبر برنامجهما النووي أو العسكري.

[1] محبوب، عبدالحفيظ عبدالرحيم، م س، تاريخ 2016/2/8

لذلك يعد العامل الإقتصادي أحد الدعامات الأساسية للسياسة الداخلية والخارجية للمملكة لاسيما بعد تراكم عوائد الثروة النفطية بشكل كبير، وقد يتفوق هذا العامل على العامل الجغرافي أحياناً.

ويعتمد في تصنيف الدول المتطورة على تقدمها الإقتصادي كمعيار، بحيث يؤثر مباشرة على استقلالية قراراتها السياسية وعلى علاقاتها الخارجية. كما أن الإقتصاد القوي أداة لسياسة محكمة تحقق الرفاهية لشعوبها.

إذن الإقتصاد هو القوة المحدِّدة للسلوك السياسي؛ فالدول تستجيبُ للأحداث الآتية من البيئة الخارجية بناءً على موقعها في النظام الإقتصادي، كما أن هذه الإستجابةَ تتَّسمُ بطابع الحتمية، وقد ازداد الإهتمام بدور العوامل الإقتصادية في السنوات الأخيرة نظراً إلى ازديادِ تدخُّل الدول في العلاقات الإقتصادية الخارجية، ومن ثَم فقد أصبحت هذه العواملُ جزءاً حيويًّاً من السياسة الخارجية حيث تلعب دوراً مركزيًّاً في اختيارات السياسة الخارجية؛ لأن تنفيذَ معظمِ السياسات يتطلَّبُ توافر الموارد الإقتصادية، ويحدِّدُ توافرُ تلك الموارد إن كان يمكنُ للدولة أن تكون دولةً مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلةً لتلك المعونة، كذلك فالموارد تحدِّدُ قدرةَ الدولة على الدخول في سباقات التسلُّح ذات التكاليف الباهظة، والتبادل التجاري، أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، فالدول التي تُعاني من نُدرةِ الموارد لن تستطيع أن تلعَبَ دورَ الدولة الكبرى، حتى إذا أرادت أن تلعَبَ هذا الدور، ومن ناحية أخرى، فإن توافرَ الموارد الإقتصادية لا يعني أن على الدولة أن تلعَبَ هذا الدور.

وإذا حاولنا أن نقارنَ بين الأثر النسبي للعوامل الإقتصادية والعوامل السياسية – الأمنية على السياسية الخارجية، فإننا نجدُ أنه من الصعب الفصلَ بين هاتين المجموعتين من العوامل؛ لأن الأدواتِ الإقتصاديةَ عادةً ما تُستَخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية.

الفقرة الثالثة: أميركا والسياسة الخارجية السعودية

ما هو مُسلّم به في العلاقات الدولية أن المصلحة تحكم السياسة الخارجية وتوجهاتها بالدرجة الأولى لما يخدم المصالح العليا للبلاد. وبما أننا نتناول في هذه الفقرة حيثيات العلاقة الخارجية ما بين دولة تعدّ أكبر مستهلك للنفط عالمياً الولايات ـ المتحدة الأمريكية ـ والمملكة العربية السعودية التي تعدّ أكبر منتج لهذه المادة الحيوية بالإضافة إلى إحتياطها الذي يقدّر بربع الإحتياط العالمي.

وبما أنّ الحصول على النفط وضمان مصدره، أمران حيويان بالنسبة إلى البلدان الصناعية، بسبب عدم توفر بديل فوري للنفط ولاستيراده كمصدر للطاقة[1]. فهنا إلتقت المصلحة أو البرغماتية الأمريكية حيث شكلّ النفط أساس العلاقة الثنائية مع المملكة العربية السعودية.

مما تقدم تتبين لنا أهمية ربط الولايات المتحدة سياستها الداخلية والخارجية وأمنها القومي بالنفط وسعيها الحثيث للسيطرة على مصادره في الخليج والمملكة بالتحديد.

لذلك تنظر الولايات المتحدة إلى المملكة على أساس أنها تمتلك طاقة إنتاجية زائدة تستطيع من خلالها القدرة على موازنة الأسواق النفطية في الأزمات من حيث الإنتاج وتحديد الأسعار[2].

إن قراءة التاريخ الحديث للعلاقات السعودية ـ الأمريكية تظهر لنا حدثين جديرين بالملاحظة، الأول 11أيلول، والثاني الغزو الأمريكي للعراق 2003 ومدى تفاعلهما وتأثيرهما على السياسة الخارجية السعودية.

---

[1] سلامة، غسان، م.س، ص225.

[2] صارم، سمير،إنه النفط يا (....)!! **الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2003، ص86.

النبذة الأولى: تداعيات الحادي عشر من أيلول

نشأت العلاقات السعودية ـ الأمريكية منذ البداية على أساس المصالح المشتركة، فلقد أدت المصالح الاستراتيجية المشتركة المتعلقة بالبترول ونقل التقنية المتقدمة للسعودية، إلى نشوء صداقة قديمة بين الطرفين تم توطيدها مع مرور الوقت، إلا أن هذه العلاقات واجهت منذ بدايتها تحديين رئيسيين:

- اختلاف الطرفين حول أسس معالجة وتسوية مشاكل الشرق الأوسط ورفض السعودية لسياسة دعم واشنطن المطلق لإسرائيل.
- اختلاف القيم الثقافية وقيم الثقافة السياسية بشكل كبير بين المجتمعين السعودي والأمريكي.

ولقد نتج عن هذا التباين بين عنصري التفاهم والتقارب (المصلحة و الصداقة)، وعنصري التباعد والتنافر (القضية الفلسطينية و اختلاف القيم المجتمعية) نوع خاص من التوازن المرن الذي مكّن العلاقات السعودية ـ الأمريكية من الإستقرار وذلك بالرغم من فترات الفتور والتوتر التي اعترت هذه العلاقات من وقت لآخر.

إلا أن تداعيات الحدث "11 أيلول 2001" و الإعلان الأميركي الرسمي عن إتهام خمسة عشر سعودياً من أصل تسعة عشر بالمشاركة في الإعتداء على نيويورك باستهداف مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون في فيرجينيا، أظهر انعكاسات مباشرة على أمن الشرق الأوسط، بعد توجيه الإتهام للإسلام الأصولي والدول الإسلامية التي صنفتها الولايات المتحدة بأنها راعية للإرهاب، وأنها وراء هذه الأحداث. فقد انتقدت الصحافة الغربية موقف السعودية من أحداث 11 أيلول, وتوجهت بدعوة الغرب إلى إعادة النظر في العلاقة معها، مما دفع المملكة العربية السعودية إلى التغيير في سياساتها وتوجهاتها الخارجية و فتح قنوات خارج نطاق علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة، مثل الصين، روسيا، والهند، وحظيت تركيا باهتمام أكبر كونها دولة إسلامية تمثل نموذجاً إسلاميّاً صاعداً.

وبعد أن أقرّ مجلس الشيوخ الأميركي مشروع قانون بعنوان: " العدالة ضد رعاة الإرهاب " يسمح لعائلات ضحايا اعتداءات 11 أيلول 2001 بمقاضاة الحكومة السعودية وإحالة هذا القانون إلى مجلس النواب للتصويت عليه. وقد حذّر وزير الخارجية السعودية عادل الجبير من أن إقرار التشريع سيقوّض ثقة

المستثمرين في السوق الأميركي. وقد صرّح الرئيس الأميركي باراك أوباما إنه سيستخدم حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القانون. وكان قدم مشروع القانون السيناتور الديموقراطي تشاك شومر والسيناتور الجمهوري جون كورنين، ويتوقع تمريره في مجلس النواب الذي يسيطر عليه الجمهوريون؛ على أن يكون بمثابة رادع وتحذير لأي دولة أخرى تساعد في شن هجمات إرهابية ضد الأميركيين[1].

وقد توصلت " لجنة هجمات 11 أيلول" عام 2004 إلى تقرير مفاده أنه لا يوجد دليل يفيد بأن الحكومة السعودية كمؤسسة أو أي مسؤول سعودي بارز قد دعم بشكل فردي منفذي الهجمات.

كما أن العلاقات العسكرية بين واشنطن والرياض من بين المجالات الأخرى التي تأثرت بفعل أحداث 11 أيلول, فقد كان الجيش السعودي يحظى برعاية خاصة من الجيش الأمريكي وذلك لعشرات السنوات،

وكانت الحكومة السعودية تمثل الحليف الرئيسي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وخليج "فارس" الاستراتيجي.

لقد إستغلت الولايات المتحدة هذه الأحداث لإنفاذ تصوراتها وتحويلها إلى واقع معاصر على الصعيد الدولي، وذلك لامتلاكها تصوراً استراتيجياً متكاملاً لمستقبل النظام الدولي، وعدم امتلاك الآخرين لتصور بديل واتفاقهم مع كثير من عناصر ذلك التصور.

النبذة الثانية: الغزو الأمريكي للعراق 2003

لقد شغل العراق بعد أحداث 11 أيلول المرتبة الأولى في سلم اهتمامات الرئيس الأمريكي بوش الإبن حيث اعتبر أن العراق يشكل مصدر تهديد يوازي خطر تنظيم القاعدة، وفقاً لذلك حددت الإدارة الأمريكية أهدافاً لسياستها الخارجية الجديدة تجاه الشرق الأوسط من ضمنها السيطرة التامة على مصادر البترول وبناء استراتيجية لإنشاء حلف دولي للقضاء على الإرهاب وضمان التفوق الأمريكي، فكانت العراق في مقدمة هذه الأهداف. رفضت المملكة العربية السعودية الحرب على العراق وذلك عكس ما حصل في حرب الخليج الثانية حيث شاركت في الحرب ضد العراق عام 1991، كانت المملكة العربية السعودية الشريك العربي

[1] مقال بعنوان " **البيت الأبيض يرفض والرياض تحذر**" صحيفة الشرق ، 19/أيار/2016، العدد2008.

الأساسي لأميركا في مواجهة المشاكل التي تعترض الإستقرار الدولي النابعة من العراق. ولكن بدأت مطالب إحتواء العراق تضع ضغوطاً على العلاقات الأميركية ـ السعودية التي ظهرت إلى العلن بعد 11 أيلول 2001.

فبعد إعلان السعودية عن موقفها المعارض إزاء الحرب على العراق انقسم أعضاء الكونغرس الأمريكي قسمين بخصوص العلاقة مع السعودية، أحدهما معارض والآخر موافق، ويستند معارضو استمرار العلاقات الأمريكية – السعودية إلى مزاعم عدة منها اتجاه السعودية نحو الوهابية ونشرها كعقيدة في العالم، خصوصاً في المدارس الباكستانية, وكذلك عدم مراعاة السعودية لحقوق الإنسان وعدم اكتراثها بحقوق المرأة، والدعم المالي السعودي للجماعات الإرهابية والحركات الإسلامية الفلسطينية، ويرى هؤلاء ضرورة خفض درجة الإعتماد الأمريكي على البترول السعودي.

يرتكز الفريق المؤيد لإستمرار العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة إلى اعتراف السعودية بتقصيرها في إقرار الديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان، والتحرك من أجل القضاء على تلك المشكلات وإزالتها، وبمرور الوقت أصبح التحدي الذي يواجه العلاقات الأمريكية – السعودية عميقًا، خصوصاً أن الغرب فتح ملفات لا حصر لها أمام المملكة السعودية.

لقد جاءت حيثيات الحرب على العراق بعد غزو أفغانستان، وسبقتها تصريحات معادية للإسلام بعضها صدر عن رؤساء مثل رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني والرئيس الأميركي نفسه جورج بوش الذي

استعمل كلمة "الحملة الصليبية" لإعلان الحرب على أفغانستان. كما نشرت آلاف المقالات في أميركا وأوروبا محرضة على الإسلام مثل كتاب أوريانا فليتشر مما أعاد لأذهان المسلمين فكرة التمييز ضد العرب وبخاصة السعوديين منهم، كما طال التحريض المملكة نفسها عبر ظهور دراسات تتحدث عن تقسيمها إلى ثلاث مناطق. وجاء الإعلان الشهير لوزير الخارجية الأميركي كولن باول أن الإدارة الأميركية رصدت ميزانية لنشر الديمقراطية في الدول العربية، لأن انعدام الديمقراطية هو المسؤول عن كراهية العرب لأميركا، ولأن واشنطن ببساطة كانت تدعم الأنظمة الدكتاتورية المتسلطة على الشعوب العربية وأكد باول في شهادة له

أمام أحد لجان الكونغرس أن الحرب على العراق هي المفتاح لإحداث تغييرات سياسية في منطقة الشرق الوسط.

تعود مبررات هواجس السعودية من عدم الإستقرار في العراق إلى التهديدات الملموسة لمصالحها ومصالح العائلة الحاكمة وذلك للأسباب التالية:

- تشكل العراق أطول حدود دولية للمملكة وهذه الحدود بعيدة وغير مرسومة ومكشوفة بلا دفاع في الجانب الأكبر منها، وكانت لأسباب متغيرة على مرّ الزمن محل مخاوف أمنية من قبل النظام السعودي.
- الخوف من تحول العراق الذي تعمّه الفوضى إلى نقطة جذب للإرهابيين.
- هاجس تهديد الحركة الإنفصالية الكردية في شمال العراق على الرغم من أن الطموحات الكردية الجامحة ربما تقابل بتدابير دفاعية من جانب تركيا، وربما تكون النتيجة تجدد عمليات التوغل العسكري التركي مما يزعزع الإستقرار حيث أن تجزئة البلاد ستوجد إحتمالات لتدخل أجنبي أكبر على الحدود الشمالية للمملكة. ومما يثير قلق المملكة طموحات كل من إيران وتركيا وسوريا في المنطقة وعلى وجه الخصوص إذا ما تحالف إحداها مع الأخرى.

أما على صعيد السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق فإنها تتضمن أربع قضايا رئيسية تتعلق بمستقبل العراق: الإستقرار الداخلي، التدخل الأجنبي، سياسة إنتاج النفط، التطور السياسي للبلد. وذلك ما لانعكاس نشر الديمقراطية في العراق على المملكة، والتأثير الديني عبر الحدود وعلى وجه الخصوص من جانب الشيعة في كلتا الدولتين وأثر مساندة المملكة للترويج للمذهب الوهابي على السنة العراقيين.

القسم الثانـي:

التقاطع والتباعد بين السياستين التركية والسعودية

إن دراسة ظاهرة التغيّر في النظام العالمي وإدراك طبيعة المحاور التي شملها هذا التغيّر، قد أكدت وبصورة غير قابلة للنقاش وجود اتجاهات متعددة لتفسير هذه الظاهرة منها وأهمها:

- المفهوم الذي يأخذ التغيير كظاهرة عمدية أو إرادية.

إنّ المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية تؤمن بفكرة التغيّر العمدي الذي يتم بفعل جهود واعية أو إرادية من جانب قوة معينة، انطلاقاً من أحد الإفتراضات الأساسية التي يقوم عليها المذهب الواقعي، وهو أن الدولة هي الفاعل الرئيس الوحيد في النظام الدولي، باعتبارها مركز القوة بجميع مكوناتها العسكرية، الإقتصادية والتكنولوجية ومن ثم فإنها وحدها القادرة على إحداث التغيير في هذا النظام العالمي.

هذا يعني أن الدول التي تحققت لها قوة متزايدة تقوم بدافع تعزيز مصالحها المختلفة سواء المتعلقة منها بالأمن أو الأهداف الإيديولوجية والمكاسب الإقتصادية، وتقوم على تحديد ظروف الحرب والسلام، وتقنين الأوضاع الجديدة، بما يحقق أهدافها ومصالحها. هذا ما أكده روبرت جبلن في كتابه الحرب والتغيير السياسي في السياسة العالمية[1].

أما إذا ما اتجهنا من الدائرة العالمية الكبرى إلى الدائرة الإقليمية فإن التحليل المنظومي ينزع إلى تحديد موقع المركز في هذه المنطقة وموقع الأطراف. إن هذا التساؤل، الذي غالباً ما ظهرت أهميته في رسم ميزان القوى، يكتسب فيما يعنينا، أهمية إضافية لا يمكن إغفالها، وهي تقوم على تلمس قضية أساسية لم نجد لها حلاً في خضم الأجوبة المقترحة غير المتجانسة والمضللة. فإذا أخذنا بتعريف مايكل هدسون حيث قال: الدول الفاعلة المركزية في المنطقة، هي الدول التي تمتلك " أكبر قوة عسكرية وإقتصادية، وأكبر وزن ثقافي وأكبر نفوذ سياسي" ويعمد إلى تسميتها: الجزائر، مصر، سورية، العراق، السعودية، إسرائيل، تركيا وإيران[2].

---

[1] جبلن، روبرت، **الحرب والتغيير السياسي في السياسة العالمية**،1981.

[2] سلامة، غسان، م س، ص 163.

يميل كارل بيرسون karl pearson * في التمييز إلى ترجيح العامل "التفاعلي" على العوامل الأخرى (العامل الجغرافي، وعامل التجانس) ويسير إلى أنه من الممكن التوصل إلى رسم معالم بالغة الإختلاف للمركز والأطراف وحسب مستويات التفاعل المختلفة التي نطبقها كمعايير. والمستويات التي يطبقها هي التالية: النزاع، موقع النظام الإقليمي في لحظة إنتهاج الدولة لسياسة ما، المشاركة (العلاقات الدبلوماسية، والإقتصادية..) وأخيراً المساعدة، إلا أن وضع الدول يتبدل من سنة إلى أخرى[1].

يبدو أن أحداً لا يضع وجود النظام الشرق أوسطي نفسه موضع الشك وإن كانت مسألة تحديد حدوده أو درجة استقلاليته عرضة للنقاش. وقد تشكل هذا النظام من عدة عناصر فاعلة دولية تقوم فيما بينها تفاعلات بنوعية وكثافة خاصتين[2].

إنه نظام إقليمي يغلب فيه طابع القرب (proximite) على الإتفاقيات أو الأهداف المشتركة المجددة[3].

ومن الممكن أيضاً إعتبار الشرق الأوسط كنظام إقليمي، إذا ما طبقنا عليه المواصفات التي عددها طومسون* والتي استعادها سيمون .S.W ولكن جزئياً، في دراسته حول آسيا الشرقية: التفاعل المنتظم للوحدات الأعضاء، الربط (Interconnection) بحيث يؤدي تغيير في نقطة من النظام إلى تغيير في نقاط أخرى منه، الهوية الذاتية لأعضاء النظام كوحدات من مجموعة متميزة، الإعتراف الخارجي بالنظام كعنصر فاعل، وحدات أعضاء تكون نسبياً ضئيلة النفوذ في النظام الشامل، مستوى معين من الروابط الأثنية واللغوية والثقافية أو التاريخية، إلخ.

---

*كارل بيرسون مؤرخ وفيلسوف بريطاني، وعضو في الجمعية الملكية، أسس أول قسم للإحصاء في العالم في كلية لندن الجامعية.

[1] سلامة، غسان، م س، ص.ص 164، 165.

[2] برايار، فيليب، ص 130.

[3] م س، ص 131.

* جوزيف جون طومسون عالم إنكليزي تخصص في حقل الفيزياء النظرية، حصل على جائزة نوبل 1906 لاكتشافه الإلكترون، ترأس كلية ترينيتي في كامبريدج.

إن هذه المعايير، وغيرها ليست، بالطبع، قابلة للتطبيق بشكل مطلق ولكن هذا لا يمنع كون هذا النظام أحد أربعة أو خمسة نظم إقليمية لا يبدو أن أحداً يشكك في وجودها[1].

إنّ أهمية العلاقات التركية ـ السعودية تنطلق من الاعتبارات الدينية، التاريخية والمصير المشترك وما يدعم هذه الإعتبارات قوة اقتصاد البلدين باعتبارهما ضمن مجموعة الدول العشرين ودورهما السياسي المؤثر في إدارة التوازنات الإقليمية.

إن لشبكة العلاقات التي يقيمانها معاً ثقل ووزن على المستويين الإقليمي والدولي كونهما دولتين من الدول المحورية في الشرق الأوسط، حيث أن تركيا تشكل قوة إقليمية صاعدة ذات ثقل ديمغرافي، وتمتاز بموقع استراتيجي، ساهم في تعدد دوائر (الأوروبية، الغربية الأطلسية، الشرقية الأوسطية، الأسيوية" آسيا الوسطى والقوقاز"، الإسلامية، البحر الأسود، البلقان) اهتمامات سياساتها الخارجية وتحركاتها.

أما المملكة العربية السعودية فإنها تتصل بروابط استراتيجية تشمل الجزيرة العربية، الوطن العربي، الشرق الأوسط، والمحيط الهندي، فهي تمتلك أوراق قوة تستطيع من خلالها التأثير على مسار الأحداث في بيئتها الإقليمية.

إن العلاقات السعودية–التركية شكلت عاملاً مهماً في المعادلات السياسة في المنطقة العربية والشرق الأوسط عامة الذي تجلى، خلال السنوات القليلة الماضية بالأنشطة السياسية التي شهدتها دولها، فتارة تتصالح سياسات الدولتين وتتقاطع، وتارة تصل إلى حدود التصادم. وذلك دون إغفال العوامل الداخلية التي أدت إلى هذا أو ذاك، كذلك عدم إغفال تعاطي كل منهما مع المتغيرات الدولية ومدى مساهمة هذه المتغيرات في التقارب أو التباعد بينهما.

ولأن العلاقات بين الدول لا تسير على خط مستقيم، وأن تطورها بشكل إيجابي أو سلبي يعتمد على طبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية ذات الإهتمام المشترك، لذا قمنا بتقسيم هذا القسم إلى فصلين إثنين، الفصل الأول تحت عنوان: "الدولتان وتقاربهما في دهاليز السياسة الخارجية" أما الفصل الثاني، فأخذ عنوان:" التباعد بين أهداف السياسة الخارجية التركية ـ السعودية."

---

[1] روزنو، طومبسون، بويد، ص528.

الفصل الأول: الدولتان وتقاربهما في دهاليز السياسة الخارجية

إن عنوان هذا الفصل "الدولتان وتقاربهما في دهاليز السياسة الخارجية" يدّل على أن التقارب مابين السياستين التركية ـ السعودية إنما هو تقارب غير متكامل إذ أن مصطلح دهاليز وهو جمع دهليز والذي يعني بحسب معجم "المعاني الجامع" المسلك الطويل الضيق الذي لا يعرف آخره.

إذن كيف لنا تطبيق عناصر الدراسة المقارنة على دراستنا لنصدر حكماً نسبياً مقبولاً في حل الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة.

يُعرّف المنهج المقارن لغـةً، على أنه المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر ويتم ذلك بمعرفة أوجه الشبه وأوجه الاختلاف، أما اصطلاحاً، فهو عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أوأكثر نستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق نميز بها موضوع الدراسة أوالحادثة في مجال المقارنة والتصنيف حيث يقول دور كايم* : « بأنها الأداة المثلى للطريقة الاجتماعية» وهذه الحادثة محددة بزمانها ومكانها وتاريخها يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب وتكمن أهميتها في تمييز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى وهنا تبدأ معرفتنا له.

ولتحقيق مقارنة سليمة يجب توافر شروط الحكم على هذه العملية الذهنية حيث ـ يجب أن لا ترتكز المقارنة على دراسة حادثة واحدة وإنما تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والإختلاف بين حادثتين أو أكثر على أن يكون هناك أوجه شبه وأوجه إختلاف فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن.

فعلينا تجنب المقارنات السطحية والتعرض إلى الجوانب الأكثر عمقاً لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة و العميقة وأن تكون مقيدة بعاملي الزمان والمكان. لذلك سنتناول في هذا الفصل دراسة أوجه الشبه أو التقارب ما بين السياستين الخارجيتين التركية و السعودية من خلال مبحثين أساسيين، الأول بعنوان "الإنفتاح التركي على العرب "، والثاني بعنوان" تطور العلاقات التركية ـ السعودية".

---

*اميل دوركايم أول عالم إجتماع فرنسي أكاديمي يشغل كرسي أساتذية علم الإجتماع عام 1913 في فرنسا.

المبحث الأول: الإنفتاح التركي على العرب

بعد الحرب العالمية الأولى، تبنت تركيا أطروحات مغايرة عما كان سائداً أيام ما كان يعرف بالخلافة العثمانية، حيث انتهج مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك المبادئ الأوروبية لإدارة الدولة ونشر الثقافة العلمانية على نطاق واسع، ترافقاً مع هجوم عدواني ضد الثقافة الإسلامية والعربية على وجه الخصوص. وكانت تركيا أول دولة إسلامية في التاريخ تفصل الدين عن الدولة ما جعلها تبتعد عن الدول العربية.

لقد سادت لذلك العلاقات التركية ـ العربية مرحلة من التوتر فتصاعدت الشكوك المتبادلة، ليسجل التاريخ أن تركيا كانت أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949، وعمقت علاقاتها معها، لتصل إلى مستوى حلف عسكري يخيف الأمن العربي، ولم تعترف باستقلال الجزائر عام 1954، ما أدى إلى استمرار القطيعة مع العرب والمسلمين.

بعد فتور مرحلة الهجوم الجمهوري على الإرث العثماني، وتراجع سيطرة الجيش على البلاد، بدأت تركيا تستعيد وعيها وتتصرف مؤسسات الدولة بمسؤولية تجاه مهمات الدولة المدنية لا حامية للعلمانية فقط، بل لم يأتي أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، إلا وظهرت بذور التغيير الجذري في البوصلة الإستراتيجية لتركيا. ولم يأتي عام 2002 إلا ليكون محور التغيير الكامل في العلاقات التركية ــ العربية ظهر إلى العلن.

وفي عام 2004 وبعد مَضي عامين أصبح الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي تركياً وذلك بجهود سعودية وخليجية، كما أنتخب رئيس الجمهورية التركية رئيساً للجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري في منظمة الدول الإسلامية، ومن ثم أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية. بالمقابل لعبت تركيا دوراً مميزاً في تقريب العلاقات الخليجية مع حلف الناتو في مؤتمر حلف الأطلسي الذي عقد في تركيا عام 2004، بهدف تعزيز الأمن العالمي والإقليمي من خلال تعاون الحلف مع دول منطقة الشرق الأوسط، وعززت تركيا خطواتها نحو العرب بمناهضة العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 وعلى غزة عام 2009، وكان لها دور في فك الحصار على غزة بإرسال سفينة الحرية، حيث أستشهد تسعة متطوعين

أتراك من طاقم السفينة " مافي مرمرة" بنيران القوات الإسرائيلية. قسمنا هذا المبحث على أربعة فقرات تحمل العناوين التالية تباعاً: مبررات هذا التحول في السياسة التركية، التحولات الداخلية في العالم العربي، الهواجس المتبادلة بين السعودية وتركيا، التعاون الإستراتيجي بين السعودية وتركيا.

الفقرة الأولى: مبررات هذا التحول في السياسة التركية

إن هذه التحولات في المواقف التركية أدت إلى نوع من التقارب التركي ـ العربي لسبب إحساس تركيا بأن مساعيها للإنضمام للاتحاد الأوروبي ستبوء بالفشل بعد معارضة كل من فرنسا وألمانيا لهذا الإنضمام في مؤتمر الإتحاد الأوروبي عام 2006، لذا لجأت تركيا إلى بعدها الإستراتيجي البديل والأنجح من خلال الإنفتاح على العالمين العربي والإسلامي، وتبني سياسة اقتصادية مفادها أن الجميع رابح في هذه العلاقة، حيث صرّح وزير المالية التركي كمال أونكتان لوزير التجارة الكويتي السابق فلاح محمد الهاجري في أحد المؤتمرات الرسمية عام 2007 بهذه الكلمات : "يجب ألا نبذل الكثير من الإهتمام بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فالأمريكان لا يرحمون أحداً، وقد يستولون على كل شيء لديك حتى حذاءك الذي تلبسه إن الأفضل لكم ولنا أن نعمل سوياً وأن تستثمروا في تركيا فهي الأقرب دائماً" [1].

إن مفاد هذا الحديث يصب في أن المصلحة حتماً تحكم وأن السياسة والحنكة التي ينتهجها السياسيون الأتراك لا حدود لها إذ أنهم دبلوماسيون أذكياء يحضّون العرب على الإستثمار في بلادهم لتحقيق الأرباح الإقتصادية وهم في المحافل الدولية يتغّنون وينشدون مبادىء تختلف عن مبادىء جيرانهم العرب لينالوا رضا الدول الأوروبية إذ أنهم كالأخطابوط إن صحّ التعبير، له أذرع ممتدة في كل اتجاه.

إن هذا التحول في السياسة التركية ما لبث أن كشف عن حقيقة غير التي أرادت تركيا إشاعتها إذ أنه تحول آني يستهدف تحقيق المصالح التركية الداخلية حيث تبحث تركيا عن الرساميل العربية وتحضّها على أن تستثمرعلى أرضها لتحقيق المزيد من الأرباح الإقتصادية لتعزيز نموها الإقتصادي لتنافس الدول الكبرى. إن مضت عدة سنوات على هذا التحول المتجه نحو العرب ظاهرياً حتى أقدم رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم على اتفاق تطبيع العلاقات بين اسرائيل وتركيا بعد قطيعة دامت ست سنوات على إثر الهجوم

[1] عبدالرحمن، الراشد، رئيس مجلس الغرف السعودية خلال استقباله الوفد التركي عام 2009.

الإسرائيلي على سفينة " مافي مرمرة " الذي وقع في 31 أيار 2010 حيث هاجمت القوات الإسرائيلية أسطول الحرية الذي كان يحمل مساعدات إنسانية لكسر الحصار على غزة. لقد أسفر هذا الإعتداء عن مقتل تسعة ناشطين أتراك. إثر ذلك خفضت تركيا العلاقات الدبلوماسية إلى المستوى الأدنى مع "إسرائيل" وعلقت جميع الإتفاقات العسكرية إلى تاريخ 22 أذار 2013 حيث قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان إعتذاراً باسم الشعب الإسرائيلي وقبل أردوغان الإعتذار.

إن أهم بنود هذا الإتفاق التركي ـ "الإسرائيلي" الذي تم التوقيع عليه في 28 حزيران 2016 من قبل ممثلي البلدين ينص على التالي:

- تعهد " إسرائيل" بتعويضات تقدر بعشرين مليون دولار لأقارب ضحايا السفينة التي تعرضت للإعتداء الإسرائيلي في عام 2010

-. إيصال المساعدات إلى قطاع غزة المحاصر.

- تفعيل عمل السفارات و تعيين السفراء لدى الدولتين.

و بموجب هذا الإتفاق فإن تطبيع العلاقات شمل كافة المجالات مقابل تشديد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من روما على أن الحصار البحري للقطاع سيبقى وأن المساعدات الإنسانية يمكن أن تصل إلى غزة عبر الموانىء الإسرائيلية[1].

إن السياسة الخارجية النشطة التي تتبعها تركيا في المحافل الدولية والموجهة إلى العدو والصديق تكشف عن طموحاتها الدبلوماسية في الوصول إلى الدور الريادي في الإقليم الجغرافي على أن تكون اللاعب المقبول من كافة الفرقاء بالإضافة إلى عملها الحثيث في بلوغ أهدافها في بؤر اهتماماتها الأوروبية وإن إنفتاحها على العرب هو لإظهار قوتها أمام الأوروبيين. فكيف قابل العرب السياسة التركية هذه؟

[1] موسوعة الجزيرة،**أبرزبنودالإتفاق التركي الإسرائيلي**، www.aljazeera.net/encyclopedie تاريخ الدخول 2016/7/27

الفقرة الثانية: التحولات الداخلية في العالم العربي

ظلّ العالم العربي في حالة من الركود بعيداً عن مؤثرات التغيير والتحول الديمقراطي في العالم حتى ظننا أنه إستثناء في هذا المجال إلى أن بدأ يشهد تفككاً في بنية بعض نظمه السلطوية بفعل إنتفاضات شعبية وذلك في مطلع العام 2011 في كل من تونس، مصر، ليبيا، البحرين، اليمن وسوريا. وبالرغم من الإختلافات البينة بين النظم العربية، خاصة بين النظم السياسية الملكية والأخرى الجمهورية، فإن هذه الدول تشترك في الكثير من الخصائص وتتفق في الكثير من السياسات، لذا كانت مطالب شعوبها الثائرة متشابهة وقد تركزت بشكل أساسي على إطلاق الحرّيات السياسية وتحقيق مبادىء الديمقراطية والعدالة الإجتماعية.

فالكيانات السياسية العربية التي قامت إثر انتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية فرضت على المجتمعات العربية فرضاً بفعل الإستعمار، فتوزع العرب على أكثر من عشرين كياناً سياسياً يحوي كلٍ منها في داخله أخلاطاً عرقية ودينية وطائفية معقدة. وكانت معظم هذه الأنظمة لا تقوم على مؤسسات تسودها القيم الديمقراطية، أو يحظى فيها المواطن بحقوقه ويتشارك مع غيره من أبناء مجتمعه في تحقيق عيش مشترك، بل على النقيض من ذلك، فقد قامت أنظمة حكم استبدادية على دول شديدة التنوع في مكوناتها الإجتماعية والدينية والثقافية، وحاولت فرض هيبتها بالإكراه؛ مما جعل الفشل والإنفجار مسائل حتمية تنتظر الوقت المناسب.

كما تتمثل الأسباب الكامنة وراء انهيار النظم السياسية العربية في غياب الشرعية وفقدان النظام للفعالية في إدارة الدولة، فتعاني المنطقة العربية من القمع والإستبداد ومن أزمات الهوية والطائفية والتشرذم السياسي وغياب العدالة الإجتماعية...

وفي السنوات الأخيرة ومع تفاقم هذه الأزمات السياسية والإجتماعية والإقتصادية في الدول العربية من جهة، و مع تصاعد دور دول إقليمية وخارجية من جهة أخرى، بدأت الشعوب المطالبة بحقوقها تنظم صفوفها وتنطلق إلى ساحات الحريات للتعبير عن إرادتها في التغيير. وبفعل تدخل القوى الخارجية والإقليمية في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية زادت حدّة الإنقسامات وانحرفت هذه الإنتفاضات الشعبية عن مسارها في أغلب الأحيان فظهرت حالة من التفكك اللامتناهي.

كما اتسمت هذه المرحلة التي شملت العديد من الحروب والإنقلابات بالتحول في طبيعة النظام الإقليمي العربي إلى نظام شرق أوسطي تشارك فيه بعض القوى غير العربية. ومن أبرز هذه التحولات الوقائع التالية:

أولاً – تفكك النظام الإقليمي العربي وتعدد المحاور:

شهدت بدايات الربيع العربي صعوداً بارزاً لتيار الإسلام السياسي حيث وصل الإخوان المسلمون للحكم في كل من مصر وتونس والمغرب وليبيا، وبات لهم حضور إقليمي غير مسبوق. ودخلت كل من دولتي تركيا وقطر، اللتان راهنتا على الربيع العربي، لدعم الإخوان، فبدأت ملامح تحالف إقليمي جديد بالتشكل لكل من مصر وقطر وتركيا ككتلة واحدة، وما إن وقع الإنقلاب في مصر (يوليو/تموز 2013) حتى بدأ هذا المحور في التراجع، حيث فقد حجر الزاوية فيه (مصر الإخوان)، وتعرضت دوله لضغوط شديدة مثل سحب السفراء الخليجيين من قطر (مارس/آذار 2014) للحدّ من دعم قطر للإخوان المسلمين.

أما المحور الثاني فقد تشكل من الدول التي تبنت مشروع الثورة المضادة للربيع العربي وجاهرت بعدائها للإسلام السياسي، وبرزت الإمارات والسعودية كأبرز القوى المحركة لهذا المحور، ونجح المحور في استعادة مصر بعد انقلاب السيسي، كما حافظ على عدائه لإيران، بالتوازي مع العداء للإخوان وداعميهم.

وخلاصة المشهد الإقليمي يتلخص بتشكل ثلاثة محاور رئيسية متصارعة: الأول محور قوى التغيير بقيادة إيران، والثاني محور (الثورة المضادة) بقيادة السعودية، والثالث محور الإسلام السياسي. ومن الممكن عند رسم المشهد إضافة محور رابع متمثل في تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). ورغم صعوبة توصيف داعش بالمحور إلا أن مشروعها وتطبيقاته على الأرض؛ كقيام كيان واسع في سوريا والعراق ووجود سيطرة في مناطق على أجزاء من ليبيا وسيناء وغيرها، يشيران إلى بوادر تشكل محور رابع يتصارع على النفوذ في المنطقة.

ثانياً_ انتقال مركز النظام الإقليمي العربي من مصر وسوريا إلى دول الخليج

خلال العقود الأخيرة، أتاح صعود اقتصاد الدول الخليجية وارتفاع القدرة المالية لديها، بالتزامن مع خروج العراق من المعادلة العربية الفرصة لكل من السعودية وقطر والإمارات للعب أدوار إقليمية مهمة في السياسة. وقد ساعد هذه الدول على ذلك عدم وجود معوقات بنيوية حقيقية أمام قيادات هذه الدول في عملية صنع القرار خصوصاً في السياسة الخارجية، فلا يوجد تعقيد مؤسسي كبير في عملية صنع القرار، ولا توجد معارضة شعبية ذات وزن، ولا يتجاوز عدد صناع القرار بضعة أشخاص؛ ممّا يتيح القدرة على اتخاذ قرارات سريعة وتغيير أي سياسة بسهولة نسبية.

إن دخول الدول التي كانت تقود المحاور، في المرحلة التي سبقت الربيع العربي، في تحولات سياسية كبرى أنهكت هذه الدول وأضعفت اقتصاداتها وهمشت أدوارها الإقليمية، فأصبحت مصر مرتهنة للسياسات الخليجية، وسوريا مهتمة بأوضاعها الداخلية، ممّا حدَّ من الدور الذي كانت تلعبه هاتان الدولتان في القيادة العربية، ولم تستطع دول عربية أخرى كالجزائر أو السودان تعويض الأدوار التي اضطلعت بها سوريا ومصر لأسباب عدة، فأصبحت الفرصة سانحة لدول خليجية عدة لملء الفراغ العربي.

ولعله من المهم الإشارة إلى أن النظام الإقليمي العربي لم يعد له مركز واحد واضح أو مركزان متنافسان كما كان الحال في السابق، فالواقع أنه أصبح مفككاً تتجاذبه القوى الخارجية والمحاور. فالصعود الخليجي لم يجعل من السعودية مثلاً مركزاً أوحد للإقليم، وإنما جعل منها مركز ثقل في إقليم مفكك، تحظى فيه بعض الدول غير العربية بمركزية وحضور يتجاوز حضور الكثير من الدول العربية.

ثالثاً _ تراجع سلطة الدولة القومية الحديثة في المنطقة العربية:

تتبنى المدرسة الواقعية التقليدية الطرح التالي أنه في عالم تسوده الفوضى (من دون حكومة عالمية) فإن "الدولة" هي الكيان الأهم في السياسة الدولية، وأنها مالكة الحق الحصري والقدرة على استخدام العنف من أجل الدفاع عن هيبتها وتماسكها في وجه التحديات الداخلية والخارجية.

ولكن ظاهرة العولمة وانتشار تكنولوجيا المعلومات والإنترنت جعلت من قدرة الدولة على السيطرة والحفاظ على سيادتها المطلقة أمراً شبه مستحيلٍ، كما أن تبادل المصالح بين الدول جعل هذه الدول في شبكة من العلاقات والتفاعلات الأمر الذي ينتقص من مفهوم الإستقلالية التامة للدول الذي كان سائداً سابقاً.

إن هذه التطورات التي تمت عبر السنين أثرت ولا تزال تؤثر على جميع دول العالم بما فيها القوى العظمى، وإن بأوضاع متفاوتة، إلا أنها باتت شديدة التأثير على الدول العربية خصوصاً بعد اندلاع الربيع العربي وما تلاه من أحداث.

في ظل هذه المؤثرات، أصبح تراجع سلطة الدولة المركزية وفشل مؤسساتها في رعاية الشؤون العامة حقيقة واضحة، فبدأت الفئات المجتمعية بالبحث عن بدائل تحميها، فبدأ جنوب اليمن بالبحث عن كيانه من جديد، وبدأ أكراد العراق وسوريا بالإبتعاد عن الحكم المركزي، وأصبحت النزعة القبلية أو الطائفية أكثر وضوحاً في العالم العربي، وأصبحت الدول العربية أكثر هشاشة من أي فترة مضت من تاريخها الحديث.

هذا المشهد الممزق يعني أن أي تدخل خارجي –إقليمياً أو دولياً– سيدفع ببعض المشاريع الفئوية للأمام، ويسهل انفصال أو تشكل كيانات ودويلات جديدة داخل الدول الهشة. ويساعد على تحقيق ذلك وجود رغبة لدى بعض القوى الخارجية التي تجد في الكيانات العربية الكبرى تعطيلاً لمصالحها أو تحدياً لقدرتها على بسط نفوذها في المنطقة، فاليمن يمكن أن يُقسّم إلى جزئين أو ثلاثة، وسوريا يمكن أن تصبح دولتين أو ثلاثة وهكذا دواليك.

خلاصة الأمر أن المنطقة العربية مقبلة على المزيد من التجزئة والتقسيم، ولن يوقف هذا الخطر سوى نجاح مشروع سياسي وحدوي في إحدى الدول العربية المركزية، وهذا ما لا توجد له أي بوادر في المرحلة القريبة المقبلة.

رابعاً_ صعود دور الحركات والفاعلين غير الدولة (non-state actors):

تنامت هذه الظاهرة على الصعيد السياسي في المنطقة العربية والشرق الأوسط خصوصاً والعالم عموماً وتعلن عن بروز أدوار لقوى فاعلة غير الدولة، وهي تتزامن مع تراجع نفوذ سلطة الدولة القومية

الحديثة داخلياً وخارجياً. ففي الآونة الأخيرة ظهرت القوات المسلحة، غير الدولة التي كانت تحتكر حق استخدام القوة والإكراه في بسط نفوذها، وهذه الظاهرة تجلت في الصراعات الداخلية للدول العربية كالصراع في سوريا الذي يحوي العديد من القوات المسلحة والجماعات المتناحرة سواء كانت محلية أم أجنبية. والمشهد في اليمن أيضاً يظهر تصاعد دور جماعة الحوثيين في مواجهة الدولة التي تراجعت مؤسساتها في مقابل صعود القبائل المقاومة الشعبية بالإضافة إلى التدخلات الخارجية.

خامساً_ تصاعد أدوار القوى الإقليمية غير العربية في المنطقة:

لقد وجدت القوى الإقليمية والدولية في الربيع العربي فرصة لها للدخول إلى المنطقة العربية واختراقها. فانهيار أنظمة مركزية قوية كالنظام المصري والليبي والسوري واليمني سمحت لقوى إقليمية مختلفة كإيران وتركيا بالدخول على المعادلات المحلية لهذه الدول. وقد تفاوت هذا التدخل بين تأثير سياسي أو إعلامي في بعض الحالات، وتدخل عسكري مباشر أو غير مباشر في حالات أخرى.

واستغلت القوى العظمى بدورها هذه الفرصة السانحة لتعزز من وجودها في المنطقة كما فعلت الولايات المتحدة، أو تبحث عن دور مفقود كما فعلت روسيا وفرنسا، وكانت نتيجة هذا التدخل الأجنبي أن أصبحت مصائر بعض الدول العربية مرتبطة بشكل مباشر بالقرارات الدولية، بينما أصبحت بعض القوى المحلية أشبه بأحجار متحركة على رقعة شطرنج مشتعلة.

هذه القوى الإقليمية والدولية جاءت لتبقى وتحصل على نصيبها من كعكة المنطقة، وستستمر في لعب أدوار محورية في رسم مستقبل المنطقة العربية وتحديد شكل خريطتها المستقبلية.

سادساً _ تراجع مكانة الصراع العربي ـ الإسرائيلي والقضية الفلسطينية:

لطالما مثّل سابقاً، كل من الصراع العربي–الإسرائيلي والقضية الفلسطينية أحجار الأساس في بناء أي تحالف إقليمي ـ عربي. أما بعد اندلاع الربيع العربي وما تلاه من تطورات، فقد غرقت دول المنطقة في شؤونها الداخلية، ولم تعد القضية الفلسطينية تحمل نفس الخصوصية التي كانت تحظى بها من قبل. فجميع البؤر العربية مشتعلة ويسقط فيها الشهداء، والقضية الأهم على أجندة صناع القرار في المنطقة هي كيف

يمكنهم إسقاط نظام ما أو كيف يمكنهم الحفاظ عليه، ولم تعد المواجهة مع إسرائيل، أو حتى التسوية معها، هي القضية الأهم على طاولة صانع القرار العربي في هذه المرحلة.

ولعل تراجع محورية القضية الفلسطينية يعود لأسباب ذاتية أيضاً بالإضافة للأسباب الموضوعية. فمشروع التسوية معطل منذ سنين، والطرف الإسرائيلي يزداد تطرفاً ولا يجد في التوصل إلى تسوية دائمة أي مصلحة استراتيجية. أما مشروع المقاومة فقد تحول في غزة إلى ما يشبه توازن الردع، بحيث أضحى القطاع أشبه بدولة طوق لا جزءاً من الأرض المحتلة، وأما في الضفة المحتلة فقد حوصرت المقاومة بشكل يمنعها من تحريك القضية الفلسطينية في المستقبل القريب. ويزيد من تعقيد المشهد استمرار النظام السياسي الفلسطيني في الانقسام والاستقطاب؛ ممّا يمنع القضية من إحراز أي تقدم على أي صعيد.

أما بالنسبة للأسباب الموضوعية، فإن الأزمات تفشت في دول عربية ذات ثقل استراتيجي كسوريا ومصر واليمن شغلتها في أوضاعها الداخلية والقوى الدولية والإقليمية أصبح لديها قضايا أكثر الحاحاً كمواجهة داعش، ولم تعد القضية الفلسطينية بنفس الأولوية التي كانت عليها قبل سنوات.

أدت جميع هذه التحولات ولا تزال لتغيير خريطة المنطقة الإستراتيجية، ولن يكون من السهل تحليل العلاقات التركية ـ السعودية أو تقدير الموقف دون الوقوف عندها.

إن المشهد العام يظهر تبايناً واضحاً في وجهات النظر السعودية والتركية فيما يتعلق بهذا الملف حيث التقت المواقف الداعمة والمؤيدة للحراك الشعبي في سوريا والبحرين بينما تباينت المواقف حيال الحراك الشعبي ضد نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك. ومع وجود قوى عالمية تتنافس على النفوذ في المنطقة مدفوعة بمصالحها، حيث اعتبر هذا الحراك اللاعب الرئيس في إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط وتوزيع الأدوار فيها. فاعترت العلاقات التركية ـ السعودية العديد من الشكوك، إلا أن عوامل عدة أدت إلى التحفظ الجزئي من قبل السعودية على دور تركيا في المنطقة أولها: إن هذا الدور التركي النشط يخدم مصالح السعودية بشكل كبير، لعدة أسباب، أهمها محاولة خلق توازن مع تنامي نفوذ إيران.

ثانيها، هو أن تركيا لا يمكنها الإستفادة من الربيع العربي قبل أن تستقر الأنظمة الصاعدة وهذا سيستغرق عقدًا أو عقدين من الزمن حتى تتضح ملامح هذه الدول الدستورية وتوجهاتها السياسية الجديدة، أي أنه لن يكون من السهل على تركيا التعامل المباشر مع الفاعلين الجدد قبل مرور فترة زمنية معينة، تتمكن فيها السعودية من إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية، كالخلافة والسلطة والإصلاح غير أن أي تأخير في معالجة أي ملف من هذه الملفات: الخلافة والسلطة والإصلاح، سوف يكون عاملاً سلبياً بالنسبة لسياسة السعودية الخارجية، بذلك تغلب النقاط غير التوافقية في إدارة العلاقات الخارجية المملكة السعودية، مع العالم الثائر والمتغير، ومنها العلاقات مع تركيا ضمناً.

في المحصّلة، ليس من السهل بمكان رصد ملامح هاجس سعودي من تنامي نفوذ تركيا في المنطقة، مع وجود تحفظ مرحلي جزئي، للأسباب التالية: أولاً: لاعتقاد السعودية بأن تركيا لا تمتلك طموحات توسعية. ثانيًا: أن الدور التركي المتنامي يخدم مصالح السعودية أكثر من مضرته بها وذلك في مواجهة النفوذ الإيراني. ثالثًا: أن هنالك قيودًا بنيوية على دور تركيا؛ فمن جهة دورها في احتمال دعم الجماعات الإسلامية، فإن ذلك مقيداً بقيود عديدة وسيواجه منافسة إيرانية كبيرة. ومن ناحية أخرى دورها في التأثير بالنخبة العربية المثقفة؛ فإن ذلك مرتبطٌ بتوجهات هذه النخب وتطلعها نحو الغرب، ثمّ، إنّه لا يزال أمام السعودية فرصة زمنية كافية لإعادة بناء قدراتها بما يتناسب مع المرحلة الجديدة. فلا يزال الحال غير مستقر في دول الربيع الثائرة، ولا تزال قوانين اللعب القديمة سارية المفعول[1].

فكيف تطورت العلاقات بين السعودية وتركيا بعد ذلك؟

[1] منصور المرزوقي البقمي، باحث ومحلل سياسي سعودي، مقال بعنوان: **السعودية وتركيا في ظل الثورات العربية**، تاريخ الدخول 2015/5/12. http://studies.aljazeera.net/reports/2011/10/201110259362798688.htm

الفقرة الثالثة: الهواجس المتبادلة بين السعودية و تركيا

دفعت التطورات الإستراتيجية والظواهر السياسية المتلاحقة في منطقة الشرق الأوسط، الدول الإقليمية إلى إعادة ترتيب سياساتها الخارجية بما يؤمن لها دوراً فاعلاً وتبوء مكانة متقدمة منافسة بالتوازي مع القوى الدولية الكبرى، وبما يتناسب مع حجمها السياسي والإقتصادي والجغرافي والديموغرافي وقدراتها العسكرية، للمشاركة في رسم السياسات والإستراتيجيات الإقليمية والدولية وتحديد ملامح الجغرافيا السياسية للمنطقة، في ظل المتغيرات والأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وإعادة صياغة شبكة تحالفات متشابكة بين القوى الإقليمية والدولية من منطلقات قد تكون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو دينية أو جيوسياسية أو كافة تلك المنطلقات مجتمعةً، ما ولّد التنافس والإشتباك غير المباشر فيما بينها لزيادة النفوذ والتأثير على دول منطقة الشرق الأوسط في صنع قرارها، بما يخدم أهداف الحلفاء بتنفيذ الخطط التي أعدت مسبقاً لتدمير الدولة المركزية وجعلها ضعيفة ومسلوبة القرار، ما أعاد للذاكرة مفهوم المعسكر والمحور الشرقي والغربي ومفهوم الحرب الباردة بين الأقطاب المتنافسة، ولتتجسد مقولة ونستون تشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة الأسبق "في السياسة ليس هناك عدو دائم أو صديق دائم هناك مصالح دائمة"، وهذا بمجمله يأتي ضمن سياق نظرية توازن القوى وإدارة الصراع، في ضوء تحول النظام الدولي من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب وبروز الفواعل من غير الدول, ما يعني تغير بنية وهيكلية النظام الإقليمي والدولي.

ضمن هذا الإيجاز، يأتي التحالف السعودي ـ التركي كجزء رئيسي من هذه المنظومة المعقدة، حيث شهدت العلاقات السعودية ـ التركية تطور وتعاون وتنسيق استراتيجي ملحوظ منذ اندلاع الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي والتي أجيز تسميتها ثورات الربيع العربي، التي أدت إلى:

أولاً: حروب داخلية ذات أبعاد طائفية وقومية وعرقية، أدت إلى بروز العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي كان من أهم نتائجها إضعاف وتدمير الدولة واغراقها في أتون الصراعات الداخلية.

ثانياً: أسفرت تلك التطورات الجذرية إلى بروز التنظيمات الإرهابية وتنامي قوتها وتفشيها داخل الدولة وتمدد نفوذها الجغرافي.

ثالثاً: برز دور الفاعلين من غير الدول.

رابعاً: استغلال إيران لتلك التطورات وزيادة نفوذها وتدخلها في المنطقة إلى جانب التدخل والتنافس بين القوى الدولية الكبرى.

خامساً: انتشار الفوضى وانعدام الأمن والاستقرار الداخلي لتلك الدول، وتعرض الأمن القومي في الشرق الأوسط بشكل عام والسعودي والتركي بشكل خاص للتهديد والخطر وتعرضهما لتحديات كبيرة.

أدت كل هذه التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، إلى إعادة التقارب والتعاون والتنسيق المتبادل بين السعودية وتركيا لمواجهة تلك التحديات والتهديدات، تأميناً للجبهة الداخلية والتأثير في مجريات الأحداث بما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين ولعب دور فاعل لإنهاء الحروب والأزمات التي خلفتها ثورات الربيع العربي، والتعامل مع كافة القضايا والتحديات والتحولات الإقليمية والتصدي لكافة المخططات والمؤامرات التي وُضعت لمنطقة الشرق الأوسط الهادفة إلى تقسيمها إلى دويلات على أسس طائفية وعرقية وقومية، وذلك من خلال تنسيق الجهود والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي.

فكانت أولى ملامح هذا التطور والتنسيق تأسيس مجلس التعاون الإستراتيجي بين البلدين ليكون بمثابة الإعلان الرسمي لبناء التحالف الإستراتيجي، فالسعودية وتركيا تعتبران من أكبر دول منطقة الشرق الأوسط من حيث الجغرافيا والديمغرافيا، بالإضافة إلى امتلاكهما أكبر اقتصادين وتتميزان بعمق استراتيجي، بالتوازي مع وجود سياسة خارجية واضحة، وامتلاكهما لقوة عسكرية معتبرة، إلى جانب كونهما يتمتعان بمكانة بارزة على المستوى الإسلامي والعربي والإقليمي والدولي، ما جعل كل منهما من الدول الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط ولكل منهما حضورها ودورها في السياسة العربية والإقليمية والدولية، ووجود العديد من الملفات والتحديات المشتركة التي تحتم ضرورة إعادة التنسيق والتعاون المشترك لمواجهتها. وذلك بوجود الكثير من المواقف الصريحة والعلنية تجاه القضايا والأزمات المستمرة في المنطقة، من حيث أن هناك اجماع واتفاق وموقف ثابت ومشترك تجاه القضية الفلسطينية والأزمة السورية واليمنية والعراقية والنفوذ الإيراني وملفها النووي والتنظيمات الإرهابية بزعامة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة، واختلاف وتباعد في الرؤى والمواقف تجاه الملف المصري على وجه التحديد.

بموازاة الأهداف المشتركة لتأسيس مجلس التعاون الإستراتيجي يوجد أيضاً قضايا مشتركة وأخرى فردية ساهمت إلى حدٍ ما في تسارع التنسيق والتعاون بين الدولتين تتمثل في النقاط التالية:

أولاً: الدور الإيراني المتنامي في منطقة الشرق الأوسط وتشكيلها منافساً صريحاً لكلا البلدين.

ثانياً: الأزمة السورية التي أدت إلى تفاقم الصراع والحرب الداخلية بين قوات النظام السوري وقوات الجيش السوري الحر، أحدثت تناغماً وتوافقاً في المواقف ووجهات النظر السعودية والتركية تجاه الأزمة المتمثلة بضرورة رحيل نظام بشار الأسد والحفاظ على وحدة وأمن واستقرار سوريا من خلال وقف اطلاق النار وإدخال المساعدات وإعادة بناء الدولة السورية وتحقيق تطلعات وآمال الشعب السوري وتطبيق لإعلان جنيف 1 وقرار مجلس الأمن رقم 2254.

ثالثاً: تنامي خطر الإرهاب بقيادة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتمدده الجغرافي في العديد من الدول وخاصة في سوريا والعراق، والذي بدوره أدى إلى زيادة التنسيق بين البلدين على المستوى الاستخباراتي والأمني واللوجستي لمواجهة الإرهاب.

رابعاً: زيادة التدخلات من قبل القوى الدولية والفاعلين من غير الدول كالأحزاب.

خامساً: الأزمة اليمنية التي تفاقمت مع تنفيذ جماعة الحوثيين بالتحالف مع الرئيس اليمني السابق على عبد الله صالح انقلاب على مخرجات الحوار الوطني اليمني واتفاق السلم والشراكة الوطنية، والذي أدى إلى تشكيل التحالف العربي العسكري وبدء عملية عاصفة الحزم بقيادة السعودية والتي لقيت دعماً سياسياً ولوجستياً من قبل تركيا.

سادساً: الأزمة الروسية التركية التي نجمت جراء اسقاط الدفاعات الجوية التركية للطائرة القتالية الروسية سوخوي 24 بعد أن اخترقت الأجواء التركية والتي أسفرت عن قطع وتوتر العلاقات بين البلدين والذي أدى إلى وقف تصدير الغاز الروسي إلى تركيا ما دفع تركيا إلى محاولة ايجاد مصادر بديلة للتزود بمصادر الطاقة بالاتجاه ناحية دول الخليج بشكل عام والسعودية على وجه الخصوص.

سابعاً: معضلة حزب العمال الكردستاني الذي يُشكل مصدر تهديد مستمر للأمن الداخلي التركي.

ثامناً: انخفاض أسعار النفط، ما دفع السعودية إلى ايجاد بدائل أخرى للاستثمار وتعزيز الأمن الاقتصادي بالاتجاه إلى تعزيز التعاون والاستثمار مع تركيا.

تاسعاً: ضرورة نشر الإستقرار والأمن والسلم الدوليين في منطقة الشرق الأوسط.

عاشراً: تطابق المواقف والآراء المشتركة والتحركات تجاه القضية الفلسطينية في المحافل الإقليمية والدولية وتمسكهم بضرورة تطبيق كافة القرارات الدولية والشرعية وتنفيذ المبادرة العربية للسلام، والدعم المستمر لتوجهات وتحركات السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ومساندة كافة الحقوق الفلسطينية.

إن هذه القضايا والملفات المشتركة بين السعودية وتركيا، أدت بشكل متسارع إلى تطابق وتطبيع العلاقات بينهما في كافة المجالات والتنسيق والتعاون والتبادل المشترك في كافة المحافل الإقليمية والدولية تجاه أزمات وتحديات المنطقة. إن هذه الشراكة سيكون لها أثرها الفاعل في المنطقة على المدى القريب والبعيد، كما أن هذا التطور والتعاون والأهداف والمصالح المشتركة بين الرياض وأنقرة، جاءت في خضم التنافس وإعادة بناء التحالفات الإقليمية والدولية ضمن مبدأ وسياسة إعادة توازن القوى وإدارة الصراعات، لتشكل قوة ردع دفاعية لمواجهة التحديات والتهديدات، ومحاولة سد الفراغ الذي نجم عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة وعن الصراعات التي أفرزتها ثورات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط.

وتجسيداً لهذا التعاون والتحالف الإستراتيجي بين البلدين، تأتي زيارة رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية ولقائه بالملك سلمان بن عبد العزيز، للتأكيد على متانة العلاقات السعودية التركية والتنسيق المتبادل والمتكامل تجاه قضايا المنطقة سياسياً واقتصادياً وأمنياً واستراتيجياً وتجارياً، والبحث في المواضيع الثنائية وسبل تطوير كافة مجالات التعاون بين البلدين ضمن المباحثات التي جمعت بين الرئيسين وزيادة التنسيق أيضاً بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي لتعزيز المصالح الإستراتيجية ولمواجهة كافة التحديات التي يتعرض لها الأمن القومي السعودي والتركي في المقام الأول والأمن القومي الخليجي ثانياً والعربي ثالثاً.

الفقرة الرابعة: التعاون الإستراتيجي بين السعودية وتركيا

إن تأسيس مجلس التعاون الإستراتيجي يعتبر نقلة نوعية وذا أهمية استراتيجية في مسيرة العلاقات السعودية ـ التركية، فهناك أهداف عديدة لتأسيس المجلس منها السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية والإستثمارية والطاقة وغيرها. فوفق ما جاء في تصريح وزير الخارجية السعودي عادل الجبير "إن الهدف الرئيسي لإقامة مجلس التعاون الإستراتيجي بين الدولتين يكمن في أهمية التنسيق بينهما من جميع الجوانب الأمنية والعسكرية والاقتصادية والمالية والتعليمية، وتعزيز العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة بينهما من أجل المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للشعبين السعودي والتركي[1]."

إذن الهواجس المشتركة التي راودت كل من تركيا والسعودية ترجمت عملياً في إعلان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو في مؤتمر صحفي في تاريخ 2015/12/30 عن تشكيلهما لـ" مجلس تعاون استراتيجي".

وما هو لافت توقيت هذا الإتفاق الذي جاء بعد أسبوعين من إعلان السعودية عن تشكيلها تحالف إسلامي يضم أكثر من 34 دولة لمكافحة الإرهاب.

إن الزيارة التي قام بها الرئيس التركي أردوغان إلى السعودية في 2015/12/29 و التي نتج عنها إتفاق التعاون الإستراتيجي تعتبر الزيارة الثالثة لأردوغان إلى السعودية خلال عام 2015 إلا أنها جاءت في توقيت بالغ الأهمية قبيل أيام من توتر العلاقات بين السعودية وإيران على خلفية قيام السعودية بتنفيذ حكم الإعدام في المعارض الشيعي نمر النمر وما تلا ذلك من إعتداء على كل من السفارة والقنصلية السعودية في طهران ومشهد.

---

[1] غبشي، بوعلام، مقال بعنوان: **هل ينجح مجلس التعاون السعودي التركي في التصدي لمحاولات التوسع الإيراني؟**

2015/12/30 تاريخ الدخول 2016/7/31 m.france24.com

تعتبر ظروف هذا التعاون محكومة بتطورات الوضع الراهن لما يحدث في سوريا واليمن والعراق والخطر الذي بات يشكله تنظيم "الدولة الإسلامية" بالإضافة إلى التواجد الإيراني في المنطقة الذي لا يخدم لا الرياض ولا أنقرة.

أما من الجهة التركية فقد ساهم الخلاف التركي ـ الروسي، على خلفية إسقاط تركيا الطائرة الروسية على الحدود مع سوريا بعد خرقها للفضاء التركي، ودعم طهران لموسكو ، في سعي تركيا لتوطيد علاقاتها مع دول الخليج كبديل لتغطية النقص بالطاقة (الغاز الروسي) وكبديل مؤقت للسوق الروسي، فتركيا تستورد يومياً 200 ألف برميل من النفط الإيراني بالإضافة إلى الغاز الروسي والإيراني وبالتالي فإنّ السعودية وقطر هما البديل لمواجهة أزمات الطاقة المحتملة في البلاد . في هذا الإطار وقعت أنقرة والدوحة في سبتمبر 2015 إتفاقاً لتأسيس المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي بين البلدين، كما تم التوقيع على اتفاقية بين الطرفين تقضي باستيراد2،1 مليار متر مكعب من الغاز المسال القطري في تسع دفعات لشتاء 2015 ـ 2016 . ثم جاء الإتفاق الأخير مع السعودية تتميماً لهذه المصلحة[1].

شكّلت إستراتيجية "الإرتكاز الآسيوي" الأمريكية عاملاً إضافياً في تعزيز العلاقات السعودية التركية، بعد سقوط منطقة الشرق الأوسط من رأس الأولويات الأمريكية، وجدت الرياض نفسها مجبرة للبحث عن حليف إستراتيجي جديد يحلّ مكان الحليف الأمريكي. بعبارة آخرى، تدرك الرياض عدم قدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية وحيدةً، في ظل وجود منافسين أقوياء كالجمهورية الإسلامية الإيرانية ومصر وتركيا والعراق نسبياً، لذلك بحثت عن حليف قوي يشاطرها في أغلب مشاريعها الشرق أوسطية، ووجدت في تركيا ضالتها. الرئيس أردوغان أيضاً، يسعى لتعزيز نفوذه في المنطقة بغية تمرير مشاريع "العثمانيين الجدد"، وقد وجد ضالته في الملك سلمان.

إن كل هذه التطورات تدل على مؤشر التقارب والتفاعل الإيجابي ما بين السياسة الخارجية التركية والسعودية، فإلى متى ستبقى وتستمر هذه العلاقات على هذه الوتيرة؟

---

[1] شافعي، بدر حسن، مقال بعنوان:" **الإخوان تداعيات التقارب السعودي التركي**" ، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 21/يناير/2016 تاريخ الدخول 2016/7/28www.eipss-eg.org

المبحث الثاني: تطور العلاقات التركية ـ السعودية

شهدت المنطقة العربية فراغاً استراتيجياً لم تستطع دولها ملأه؛ فكانت الفرصة متاحة لشغل قوى إقليمية أخرى لهذا الفراغ، ومنها تركيا بسبب المقومات التحفيزية التي تمتلكها لجهة علاقاتها التاريخية والثقافية والإيدلوجية بدول المنطقة. لذلك لم يكن من المستغرب أن تستثمر تركيا هذا الفراغ لصالحها، ذلك لأنه لم يكن ينظر إليها في ذلك الوقت على أنها منافس إقليمي لأي من الدول المحورية في المنطقة العربية كمصر أو السعودية، بل على العكس، كانت تمثل لبعض هذه الدول فرصة لضبط التجاذبات والتوازنات الإقليمية والدولية، وهو ما كان يتطابق مع ما تريده أنقرة واتجاهها نحو المنطقة العربية بسياسة تصفير المشكلات. هذا كله بالإضافة إلى العامل الاقتصادي وفرص الإستثمار التي لم يكن من الممكن إغفالها من ناحية سوق كبير ومستهلك كالسوق العربي والخليجي، وهو في نفس الوقت ما وفّر تعويضاً لخسارة تركيا لحصة مفترضة من السوق الأوروبية.

الفقرة الأولى: مسار العلاقات التركية ـ السعودية

بدأت العلاقات التركية ـ السعودية، منذ ظهور عائلة آل سعود كلاعب سياسي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث ثارت عائلة آل سعود مرات عديدة ضد العثمانيين حتى العشرينيات من القرن العشرين حين تم إنشاء المملكة العربية السعودية كدولة مستقلة في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

ومع التوقيع على معاهدة لوزان 24 تموز/يوليو 1923 انتهجت جمهورية تركيا سياسة خارجية جديدة، اعترفت باستقلال الدول التي كانت تتبع الدولة العثمانية. وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بالمملكة العربية السعودية ووقعت معاهدة صداقة معها. ومع ذلك، فإنه بسبب إختلاف الأنظمة والأيديولوجيات والسياسات الخارجية، فلم تبذل تركيا أو المملكة العربية السعودية أي جهد لتحسين العلاقات الثنائية، ونتيجة لذلك، فإن العلاقات بين البلدين لم تشهد أي تحسن طوال الفترة الكمالية.

إلا أن تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية يعود إلى عام 1929 وذلك إثر توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بين البلدين في الثالث من آب أغسطس من العام المذكور

وكان توفيق حمزة أول مندوب دائم فوق العادة ووزيراً مفوضاً يعمل في تركيا عام 1948. وكان السفير صالح مصطفى أول سفير سعودي في تركيا منذ عام 1957 ـ 1963. رغم ذلك كان مسار العلاقات بين البلدين تعرض لأكثر من عرقلة عبر التاريخ لأسباب عديدة منها شكل النظام وتركيبته وأسسه وخياراته المختلفة في البلدين[1]. وضعف مستوى الزيارات الرسمية على مستوى القادة باستثناء الزيارة التي قام بها الملك فيصل بن عبدالعزيز إلى تركيا في عام 1966، لبضعة ساعات فقط لحضور مؤتمر دولي، ولم يقم أي ملك سعودي أخر بزيارة رسمية إلى تركيا خلال هذا القرن.

وقد يكون اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني شكّل حجر عثرة لمواصلة تطور العلاقات التركية ـ السعودية بشكل عام الذي أضاف الجمود على تلك العلاقات. ولكن وصول الحركة الإسلامية في تركيا لسدّة الحكم أحدث منعطفاً ملحوظاً في مسار هذه العلاقات التركية السعودية التي شهدت تطوراً مع تولي حزب العدالة والتنمية سدّة الحكم حيث أنها وصلت إلى مستوى متميز في كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والأمنية حيث ظهر ذلك بشكل جلي في الزيارات المتبادلة والإتفاقيات التي وقعت بين البلدين.

بدايةً ظهر تحسن نسبي في العلاقات التركية ـ السعودية، عندما دعمت تركيا الموقف العربي سياسياً خلال حرب رمضان عام 1973، ضد إسرائيل، قابلته المملكة العربية السعودية بدعم التدخل التركي العسكري في الأزمة القبرصية في عام 1974.

وخلال مرحلة الثمانينات من القرن العشرين فرضت الحرب العراقية ـ الإيرانية والحرب في أفغانستان على كل من أنقرة والرياض أن تعطيا أبعاداً استراتيجية لعلاقاتهما، التي ترجمت آنذاك في الزيارة التي قام بها وزير الدفاع التركي إلى السعودية عام 1984 والتوقيع على اتفاقية للتعاون العسكري بين الدولتين، شملت تطوير الصناعة العسكرية برأسمال سعودي وخبرة تركية.

فالتعاون بينهما –أنذاك– كان يهدف إلى إضعاف خصمهما التاريخي (إيران)، ولاسيما أمام مخاوفهما من امتداد آثار الثورة الخمينية إلى الداخل التركي والسعودي والخليجي بشكل عام.

---

[1] عطوان، عباس فاضل، **العلاقات السعودية التركية 2002 ــ 2010**، الطبعة الأولى، العربي للنشر، القاهرة، 2015، ص 8.

كما عملت في الوقت نفسه حكومة العدالة والتنمية منذ استلامها الحكم في 18 تشرين الثاني نوفمبر2002،على تحسين علاقاتها مع المملكة العربية السعودية بحيث أنها أحرزت تقدمًا ملموسًا على المستوى الدبلوماسي، الإقتصادي، الأمني والعسكري، نتج عنه مستوى متميز من التوافق والتناغم في سياستهما الخارجية. عزز ذلك وجود ثقة متبادلة بين قيادتي الدولتين، مما أدى إلى تزايد التعاون والتنسيق في تناول القضايا الإقليمية والإسهام في الجهود الدبلوماسية لدعم القضية الفلسطينية ورفض الاستيطان الإسرائيلي وتعزيز الاستقرار في العراق ولبنان واليمن وأفغانستان والسودان، كما تتعاون المملكة وتركيا فيما يخص التعاون المشترك عبر الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي. كل هذا جاء نتيجة توافر إرادة مشتركة لدى النخبة السياسية في البلدين لتوسيع هذه العلاقات وتطويرها في شتى المجالات وصولاً إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية.

لقد شكلت زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود إلى تركيا ـ في الثامن من أغسطس 2006 ـ علامة بارزة على تحسن العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، حيث أثمرت عن توقيع ست اتفاقيات ثنائية من ضمنها: مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية الثنائية بين وزارتيْ الخارجية في البلدين، كما جرى التوقيع على بروتوكول تعاون بين المركز الوطني للوثائق والمحفوظات في المملكة العربية السعودية والمديرية العامة لأرشيف الدولة برئاسة الوزراء التركية، اتفاقية بين حكومتيْ البلدين بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

وبعد لقاء الملك عبد الله، أعلن رئيس الوزراء التركي –آنذاك– رجب طيب أردوغان أن هناك العديد من رجال الأعمال والشركات التركية تعمل في مشاريع تبلغ قيمتها نحو 30 مليار دولار في المملكة العربية السعودية. كما أشار إلى زيادة أعداد رجال الأعمال والسياح السعوديين إلى تركيا، الذين وصل عددهم إلى نحو 32 ألف شخص في عام 2005، الأمر الذي يوضح تزايد الاهتمام السعودي بتركيا.

ولا شك أن الزيارات المتبادلة بين الدول تلعب دوراً رئيساً في تطوير العلاقات الثنائية. وكانت زيارة الملك عبد الله إلى تركيا في عام 2006 أول زيارة لملك سعودي إلى هذا البلد بعد مرور 40 سنة. عادت وتطورت العلاقات الثنائية بعد تلك الزيارة سريعاً حيث لم تمض سنة واحدة عليها حتى قام الملك عبد الله نفسه بزيارة ثانية إلى تركيا وذلك في عام2007.

وفي المقابل قام رئيس الجمهورية التركي الرئيس عبدالله غول بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية ما بين 3 و6 فبراير (شباط) 2009 وتحدث عن الآثار الناتجة عن تحسن العلاقات السعودية ـ التركية والحوار الاستراتيجي الخليجي التركي وهو الحوار الأول بين دول المجلس ودولة خارجية. و من ثم بزيارة المملكة مرة أخرى للمشاركة في

مراسم إفتتاح جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في سبتمبر (أيلول) 2009. وتوالت زيارات مكثفة بين البلدين من 2006 إلى 2012 سواء على المستوى الثنائي أو للمشاركة في المؤتمرات والقمم الدولية[1].

لقد استمرت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والمملكة العربية السعودية في التحسن بين عامي 2010، 2011، وتم تبادل الزيارات بشكل منتظم. فقد زار رئيس الوزراء التركي –آنذاك– رجب طيب أردوغان المملكة مرتين في كانون الثاني/ يناير وفي شهر آذار/ مارس من العام 2010. وخلال زيارته الثانية مُنح جائزة الملك فيصل العالمية، التي تعتبر بمثابة جائزة نوبل في العالم العربي وذلك تقديرًا لمواقفه السياسية، ولا سيما موقفه مع الرئيس الإسرائيلي السابق " شمعون بيريز" أثناء قمة منتدى دافوس في كانون الثاني/يناير عام2009.

لذلك فإن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حين علم بوفاة العاهل السعودي قام بقطع جولته في أفريقيا واتجه نحو الرياض لأداء واجب العزاء يعتبر هذا مؤشر على الرغبة التركية في توطيد العلاقات مع المملكة السعودية.

كما قام مؤخراً العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز بزيارة رسمية إلى العاصمة التركية أنقرة، تلبية لدعوة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان في 11/4/2016 لإجراء محادثات تناولت العلاقات الثنائية، فضلاً عن القضايا الإقليمية والدولية. وتعد زيارة الملك سلمان هذه الثانية إلى تركيا خلال ستة شهور التي أتت بعد أقل من أربعة شهور لزيارة أجراها أردوغان إلى الرياض نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي.

[1] أمرالله إيشلر نائب في البرلمان التركي عن حزب العدالة والتنمية،**العلاقات التركية السعودية**، 22 مايو 2013 على الرابط التالي: http://archive.aawsat.com تاريخ الدخول 2014/11/12

فيما عقب ذلك مشاركة الملك سلمان في أعمال القمة الإسلامية الثالثة عشرة، التي تنظمها منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول يومي 14 و15 أبريل/نيسان 2016 فيما ترأستها الدولة التركية.

تكتسب الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين أهميتها من خلال الثقل الذي يمثله بلداهما، إضافة إلى توقيت تلك الزيارات الذي يفسر التقارب الدبلوماسي بينهما بشكل إيجابي بالإضافة إلى التقارب العسكري والأمني والإقتصادي. إضافة إلى ذلك فإن كل من الملك السعودي والرئيس التركي يمثل أهمية كبرى في تقرير توجه السياسة في بلده.

الفقرة الثانية: التبادل الإقتصادي

لقد تنوعت أوجه التعاون بين الدولتين على الصعيد الإقتصادي. ففي عام 2003 تم إنشاء مجلس الأعمال السعودي ـ التركي، وفي عام 2005، تم إنشاء صندوق الإستثمار من أجل تشجيع الإستثمارات الخاصة والحكومية القادمة من دول الخليج إلى تركيا. وازداد التعاون بين القطاع الخاص والشركات الرائدة في كلتا الدولتين، حيث قام البنك الأهلي التجاري، وهو أكبر بنك في المملكة العربية السعودية بدفع1.8 مليار دولار أميركي وحصل على 60 في المئة من أسهم بنك "فاينانس قاتيليم" التركي المملوك لمجموعات "أولكر، بويداك". وحصل بنك الزراعة على رخصة مصرفية في عام 2008، حيث أنشأ سبعة فروع في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى الفرع الموجود في مدينة جدة.

أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين تركيا والمملكة العربية السعودية، فقد بلغ في نهاية عام 2013، 10 مليارات دولار أميركي، وفي مجال قطاع البناء وصلت خدمات المقاولات التركية في المملكة العربية السعودية خلال المدة الواقعة ما بين 2002–2012، إلى 12.7 مليار دولار أمريكي، وبلغت الاستثمارات السعودية في تركيا حتى نهاية عام 2013 2 مليار دولار أمريكي. أما في مجال السياحة، فقد بلغ عدد السياح السعوديين إلى تركيا في نهاية عام 2013 أربع مئة ألف سائح، وبلغ عدد الحجاج والمعتمرين الأتراك إلى الديار المقدسة في المملكة العربية السعودية في عام 2013، إلى 800 ألف تركي.

لقد نظمت تركيا قمة العشرين في مدينة أنطاليا التي شهدت مشاركة عدد كبير من قادة الدول الأقوى اقتصادًا في العالم، ومن بينهم كانت المملكة السعودية، التي مثلها الملك سلمان بن عبد العزيز وابنه ولي

ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، من أكثر من حظي بالاهتمام من قِبل القيادة التركية. لقد توقع أغلب المراقبين منذ الإعلان عن مشاركة الملك سلمان والأمير محمد بن سلمان أن تكون القمة فرصة كبيرة للبلدين لتمتين علاقاتهما الثنائية، حيث رفع حجم التنسيق إلى مستويات أكبر، وتوقيع المزيد من اتفاقيات الشراكة في كافة المجالات.

إن سياق قمة العشرين هو سياق اقتصادي بالأساس، وإنه الدليل على حجم التبادل التجاري بين البلدين ويعطي في الوقت نفسه فكرة عن طبيعة تطور العلاقات السياسية بين البلدين. إن التبادل التجاري بين البلدين وصل إلى أكثر من 5 مليار دولار مع نهاية العام 2014، وكلا البلدين ينظران إلى هذا الرقم على أنه رقم صغير لابد من الإرتقاء به إلى مستويات أعلى. كما أنه لكل من البلدين إستراتيجية طموحة من أجل الصعود الإقتصادي. فتركيا لديها خطة لعام 2023 وتريد منها أن يصل الناتج القومي في 2023 إلى 2 تريليون دولار، بينما تطمح السعودية إلى تقليل اعتمادها الإقتصادي على عائدات النفط وتريد التنويع في مجالات أخرى.

ومع التقارب السياسي بين البلدين أصبحت الفرصة مؤهلة للتعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والاستثمار حيث أن تركيا تستورد 200 ألف برميل نفط يوميًا من إيران وتقدم إيران ذلك بأسعار مغرية، فضلًا عن الغاز الذي تعتمد فيه تركيا على روسيا وإيران. ولهذا فإنه من الممكن أن يكون التحول أو التقليل من الاعتماد على روسيا وإيران كهدف تركي عبر التعاون مع كل من السعودية وقطر. وفي هذا السياق علينا أن نشير إلى أن السعودية هي صاحبة المخزون الاحتياطي الأكبر في العالم على مستوى النفط بينما تعد قطر صاحبة المخزون الأكبر في قطاع الغاز.

وبالعودة إلى قمة العشرين فقد جرت العادة ألا تقتصر مباحثات القادة في قمة العشرين على الاقتصاد بل تشكل أيضًا نقاشًا سياسيًا وأمنيًا من أجل معالجة الأزمات الدولية والقضايا الإنسانية، وأيضًا فرصة لتمتين العلاقات الثنائية على المستوى السياسي والعمل على زيادة التأثير عبر التعاون والتفاهم مع أكثر عدد من الدول. ومن هنا فإن تركيا والسعودية على المستوى السياسي حاولتا الوصول إلى المزيد من التقارب في حين تجتمع مواقف البلدين في عدة نقاط كالتالية:

- رفض التوغل الإيراني في المنطقة.
- الدعوة لحل سياسي في سوريا لا يشمل وجود الرئيس بشّار الأسد.
- دعم البلدين كل منهما للآخر في سوريا واليمن.

لقد كان جو القمة كما يشير بعض المراقبين عاملاً محفزاً لزيادة التقارب بين البلدين؛ خاصة أنه بتعاونهما من الممكن أن يكرسا مصلحة المنطقة على حساب المصالح الأجنبية فيها. ولعل هذه النقاط تم التأكيد عليها والقيام بالمزيد من التنسيق حولها خلال اللقاء المباشر الذي جمع الرئيس التركي والملك السعودي في قمة العشرين.

من جهة أخرى، يعتبر إنتخاب تركيا للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن للأمم المتحدة للفترة 2009-2010، دليلاً على ما تشعر به الأسرة الدولية من ثقة تجاه السياسة الخارجية التي تنتهجها تركيا. إن العلاقات المؤسساتية التي أسستها تركيا سواء على شكل عضوية أو مراقبة أو شراكة مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية البارزة ذات المهام والمناطق الجغرافية المختلفة، تظهر ميزة تعددية الأوجه لسياستها الخارجية. إلى جانب محاولتها الإنضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي، فإن تركيا عضو في منظمات مختلفة مثل الأمم المتحدة، اللجنة الأوروبية، حلف شمال الأطلسي، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، المنظمة الأوروبية للتعاون والأمن، منظمة التجارة العالمية، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة البحر الأسود للتعاون الإقتصادي، منظمة التعاون الإقتصادي، مجموعة الثمانية، مؤتمر تدابير زيادة الثقة والتعاون في آسيا. كما تشارك تركيا في مبادرة عملية برشلونة للإتحاد في البحر المتوسط.

وتشارك تركيا أيضاً بصفة مراقب دائم في فعاليات منظمة الدول الأمريكية وإتحاد الدول الكاريبية والإتحاد الأفريقي، ووقعت عام 2007 إتفاقية لتأسيس منتدى التعاون التركي- العربي تمهيداً لتحويل علاقاتها مع الجامعة العربية إلى علاقات مؤسساتية، ودخلت عام 2008 في إطار مؤسساتي عبر آلية الحوار الإستراتيجي مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن نافلة القول في هذا المجال أن نؤكد أهمية الموارد المائية التي تمتلكها تركيا في نظر المملكة العربية السعودية المتعطشة إلى مصادر المياه، حيث تعتبر تركيا بمثابة أكبر خزان طبيعي للمياه في الشرق الأوسط وكانت تركيا قد طرحت فكرة ما يسمى بمشروع "أنابيب السلام" الذي تسمح أنقرة من خلاله ببيع فائض المياه لدول أخرى.

وفي مبادرة تعكس حنكة أنقرة في توظيف مواردها الطبيعية لما فيه مصالحها الإستراتيجية في المنطقة اقترح الرئيس التركي خلال زيارته إلى قطر في شباط/فبراير 2005 مبادلة المياه التركية بالنفط الخليجي في إطار من العلاقات المشتركة بين الجانبين، موضحاً أن بلاده تعد مشاريع واعدة للإستفادة من مياه بعض الأنهار التركية التي تهدر في البحر[1].

ومما لا شك فيه أن هذا المشروع يحقق ربحاً مادياً يقدر بنحو ملياري دولار عائدات سنوية لتركيا. كما يمكننا القول أن السنوات القادمة ستصبح فيها المياه عاملاً مؤثراً ووسيلة فعالة من وسائل الضغط السياسي لتحقيق المصالح القومية.

بذلك بإمكاننا القول بأن العلاقات السعودية– التركية كانت اقتصادية بالدرجة الأولى، في الفترة الممتدة مابين عامي 2002 و 2011 حيث لم تتوفر هوامش لأي تطور للعلاقات السياسية بينهما سواء في التوافق أو الاختلاف لعدم توافر حاجة إقليمية أو دولية، ناهيك عن انتفاء الغرض الثنائي لكل منهما في أن يكون هناك حاجة إلى تطوير هذه العلاقات الجيدة اقتصادياً إلى تحالف سياسي وقتها –إذ كانت رؤية الاستقطاب الطائفي السعودية وقتها في طوّر البداية– كما أن السياسة التركية كانت وقتها تقوم على «صفر مشكلات» وفوائدها الاقتصادية، وبالتالي لم تكن أنقرة قد بدأت بعد في هذه الفترة لعب دور سياسي بوصفها قوة إقليمية في المنطقة العربية وملفاتها، وخاصة أن لا تماس يجمعها في هذا السياق مع الرياض أو غيرها من عواصم الدول العربية الكبيرة مثل القاهرة ودمشق ليتفقا أو يختلفا حوله. هذا الأمر أنعكس أيضاً على القفزة الاقتصادية التي شهدتها العلاقة بين السعودية والرياض.

---

[1] مصطفى شفيق علام، **التقارب التركي الخليجي ...الدوافع و المحفزات والآثار**، مجلة السياسة الدولية، العدد 182، القاهرة 2010 ص 131.

ومن ناحية أخرى كانت الرياض تسعى لأن تكون أنقرة على وفاق مع سياساتها الخاصة في العراق تجاه إيران، الأمر الذي يتضح في سياق محاولات تطوير العلاقات السياسية بين البلدين منذ 2007، والذي من خلاله يتضح عدة أمور أولها استعجال الرياض لجذب تركيا إلى تحالف ضد إيران وهو ما كان يقابله تحفظ تركي يأتي لرؤية أنقرة لطبيعة علاقاتها مع إيران، والتي هي علاقات جيدة لا يجوز إفسادها بسبب طرف ثالث، وبالتالي كان سقف التعاطي السياسي بين تركيا والسعودية في هذه الفترة هو العلاقات العادية ومن خلال أُطر إقليمية ودولية مثل «منظمة التعاون الإسلامي» أو «مجموعة العشرين»، فيما ظلت نقاط التخوف السعودية من تركيا قُبيل 2011 لجهة منافستها في نفوذها الإقليمي ولكن رغم ذلك لم يكن هناك مانع من إيجاد شراكة بين الطرفين على قاعدة العلاقات الإقتصادية. أما بالنسبة للتحالف السياسي فكان وقتها أمر غير مُلّح ويتناسب عكسياً مع رؤية كل من البلدين للاستفادة من الآخر، وهو في هذه المرحلة كانت الرؤية التركية لها الغلبة والتي لم تكن تتجاوز العلاقات الجيدة التي توفر بيئة جيدة للاستثمارات الاقتصادية[1].

إلا أن كل من تركيا والسعودية انخرطتا في جهد مشترك لإقامة تعاون سُني في مواجهة إيران، بدأ رسمياً من الاجتماع السُباعي التشاوري في فبراير 2007 بإسلام آباد، والذي ضم كل من السعودية وتركيا ومصر والأردن وإندونيسيا وماليزيا بالإضافة إلى باكستان البلد المضيف، لمناقشة إقامة جبهة مشتركة لحل المشاكل الإقليمية.

فإن السعودية ظلت تشدد على تركيا بضرورة التزامها بالقوى التقليدية للعب دورها في المنطقة، وعلى رأسها الرياض، والتي تصاعدت شكوكها ومخاوفها من توسع النفوذ التركي عقب حرب غزة أواخر 2008، لتصل إلى واقع جديد مفاده عزم أنقرة على تكوين ثقل إقليمي بالتعاون مع دول عربية على رأسها قطر، وهو ما كان تجاوزاً للخطوط الحمراء السعودية التي ليست فقط متعلقة بنفوذ المملكة في المنطقة وحسابات الضرر

---

1) Muhittin Atamanm, **Turkey and Saudi Arabia: Newly Discovered Partners?,** SETA Brief vol. 57,Turkey 2012, S E TA | FOUND ATION FOR POLITICAL ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH. https://goo.gl/d9Qtwy

الواقعة على حلفاء لها مثل مصر، ولكن أيضاً على مزاحمة الدوحة لها في منظومة مجلس التعاون الخليجي، وهو ما جعل وزير الخارجية السعودية السابق، سعود الفيصل يؤكد في زيارة له في بداية يناير 2011 لتركيا على أن هناك تحفظات سعودية على الدور الإيجابي التركي، الذي تجاوز التعاطي المشترك فيما يخص العراق وفلسطين، إلى ملفات أخرى[1].

إزاء هذا التغير في الموقف التركي عقب 2011 والإستجابة السعودية المقابلة، فإن تطوير العلاقات السعودية –التركية تجمد في حدوده الدنيا، إن لم يكن قد تأثر في مجال أو أكثر، لكن دون الإصطدام المباشر، فباستثناء الموقف في مصر عقب يوليو 2013 الذي سنأتي على ذكره لاحقاً. لذلك نجد أنه في هذه الفترة اكتفت الدولتان بالإبقاء على حد أدنى من العلاقات السياسية يسمح بعدم الانجرار للخصومة، والحفاظ على التميز في العلاقات الإقتصادية، وهو ما لم يتوسع إلى مجالات أخرى.

لذلك شكلت زيارة أردوغان إلى المملكة في مارس 2015 نقطة بداية للتحالف التركي–السعودي، والذي كان دافعه الأساسي بالنسبة لأنقرة هو خسارة كل حلفائها الإقليميين، أو بمعنى أدق لم يعد لديها أي حليف في المنطقة سوى قطر المقيدة والتي رزحت تحت ضغط العقوبات السعودية منذ2013، ناهيك عن عدم توافق أنقرة مع أي من القوى الدولية في الشرق أو في الغرب فيما يخص الأزمة السورية، وهذا بالطبع يأتي كتتويج لتبدل السياسة الخارجية لتركيا وتحولها من «صفر مشكلات» إلى كل المشكلات مع كل الأطراف الإقليمية والدولية.

[1] السفارة السعودية في أنقرة، **البيان الافتتاحي..**"، 12 يناير 2011، ويكيليكس https://goo.gl/xVnY46 : Doc#122724

الفقرة الثالثة: التعاون العسكري

سجلت العلاقات الثنائية بين تركيا والسعودية تطوراً لم يقتصر فقط على المجال الاقتصادي فحسب بل امتد إلى شتى المجالات ويأتي على رأسها المجالات العسكرية والتدريبية.

لقد أسهمت الأحداث الإرهابية التي وقعت في المملكة عام 2003 في حدوث تقارب بين البلدين وخاصة على مستوى التعاون الأمني والإستخباري، حيث توافقت رؤية البلدين تجاه مواجهة الإرهاب الدولي والإقليمي، وظهر ذلك من حجم المشاركة التركية في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في الرياض شباط 2005 .

أما على المستوى العسكري فقد وقّع كل من تركيا والسعودية في مايو 2010، إتفاق تعاون عسكري يغطّي التدريب والأبحاث العلمية والتنمية التكنولوجية، ويتمثّل المجال الآخر للتعاون السعودي ـ التركي في قيام الشركة التركية "إف إن إس إس" بتحديث مئات ناقلات الجند المدرّعة "إم113" الأمريكية الصنع[1].

إن اعتماد تمرينات عسكرية مشتركة، توجت بتمرين مناورة نسر الأناضول في تركيا عام 2012، بمشاركة القوات الجوية الملكية السعودية وست دول متقدمة في مجال القوة الجوية، حيث يعتبر هذا التمرين من أكبر المناورات العسكرية المشتركة القتالية الجوية على مستوى العالم، حيث شاركت القوات الجوية الملكية السعودية بالعديد من طائراتها الهجومية والدفاعية والمساندة، بالإضافة إلى العديد من الأطقم الجوية والفنية والإدارية التي من شأنها دعم الجاهزية القتالية للقوات الجوية المشاركة في هذا التمرين مع القوات الجوية التركية، مما أكد أن التعاون العسكري رفيع المستوى بين أنقرة والرياض.

وبعد تولّي الملك سلمان مقاليد الحكم في السعودية، ازداد التقارب العسكري بين الدولتين. ففي 19 فبراير 2015 زار رئيس هيئة أركان الجيش التركي السابق، الجنرال نجدت أوزال، الرياض في ظل التنسيق

---

[1] مصري، أحمد، **الاتفاقيات التركيّة العسكرية.. دور إقليمي وحماية مشتركة**'، تركيا بوست، 23 ديسمبر 2015. تاريخ الدخول 2016/10/10.http://www.araa.ae/index

للتصدي لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وحضور اجتماع قوات التحالف المشترك ضد التنظيم، الذي حضره أيضا رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية مارتن ديمبسي والقائد الأعلى لقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) فيليب بريدلاف، ومسؤولون عسكريون من عشرين دولة.

وجاءت زيارة ولي ولي العهد السعودي حينها، وزير الداخلية، محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، إلى أنقرة، يوم 6 إبريل 2015، ضمن تلك المساعي لتحديد الأطر العامة للتقارب بعد شهور من التنسيق، على مختلف الأصعدة السياسية، الأمنية والعسكرية.

وكانت صحيفة "أكشام" التركية قد نقلت عن يغيت بولوت ، كبير مستشاري الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قوله إن تركيا دخلت سوق الأسلحة السعودية بعدما وقّعت اتفاقية عبر شركة "أسلسان" التركية للصناعات الدفاعية مع السعودية ممثلة في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية وشركة تقنية الدفاع[1].

وأكّد رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية الأمير تركي بن سعود أن هذه المذكّرة هي بداية لشراكة استراتيجية مهمة من شأنها أن يكون لها تأثير إيجابي على القدرات التقنية والإبتكار في السعودية.

وسبق أن تعاونت الرياض وأنقرة في مجال توريد الأسلحة، وطلبت السعودية مع بداية عاصفة الحزم ذخائر بحكم أن الجيشين التركي والسعودي يستخدمان أسلحة متشابهة، علماً أن هناك مجالاً كبيراً للتعاون بين البلدين في تصنيع الذخائر والصناعة البحرية والطائرات من دون طيار.

كما أكدّ محللون إستراتيجيون وسياسيون أن التعاون الجديد بين السعودية وتركيا في مجال التسليح خطوة كبيرة على طريق تحسين العلاقة بين البلدين بعد الفتور الذي شابها في الفترة السابقة.

وأشاروا في الوقت ذاته إلى أنه لا يجب إعطاؤها أكبر من حجمها، فهي لا تزال في طور التعاون التقني ولم تصل لمرحلة أن تتحول تركيا إلى مورد أساسي للسلاح إلى السعودية.

---

[1] مصري، أحمد، **الاتفاقيات التركيّة العسكرية.. دور إقليمي وحماية مشتركة**، مرجع، سابق.

من جانبه، يشدد الخبير الإستراتيجي في الشؤون الأمنية أحمد موكلي على أن "الاتفاقية حتى ولو لم تعلن تفاصيلها فإن الهدف الأهم منها هو زيادة التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المستفيدة من مجالات التعاون، مشدداً على أنها تأتي في إطار الإستراتيجية السعودية الأخيرة الساعية لتنويع مصادر اقتناء الأسلحة المتطورة".

غير أنه يستبعد أن تكون لهذه الإتفاقية تداعيات أكبر، ويقول: "إن العلاقة بينهما علاقة تاريخية لا ترتبط بأحداث بعينها، فبينهما روابط مشتركة فهما عضوان في منظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة العشرين، وغيرها من المنظمات الدولية، وإن كانت مرّت العلاقة بينهما في الفترات الماضية بفتور بسيط نتيجة تباين في بعض المواقف خصوصاً في الشأن المصري فهذا شيء طبيعي ويحدث بين أي بلدين"[1].

ويشير موكلي أيضاً إلى أن تركيا لن تكون مورداً بديلاً للسلاح الغربي، لأن "السلاح يتطور يوماً بعد يوم وأن المملكة ودول الخليج لا تزال بحاجة إلى أسلحة نوعية ومتطورة خصوصاً تلك المتعلقة بسلاح الجو، وهذه قد لا تكون موجودة بشكل متطور إلا في الغرب أو الصين".

[1] موكلي، أحمد، **اتفاقية السلاح السعودية ـ التركية خطوة لتحسين العلاقات**، الجزيرة http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews 21/7/2015 تاريخ الدخول 10/2016/10

الفصل الثاني: التباعد بين أهداف السياسة الخارجية التركية ـ السعودية

كانت تميل كفة الميزان في العلاقات التركية ـ السعودية، قبل العام 2011، إلى جهة التقارب الذي يقوم على أساس التبادل والتعاون في المجالات الإقتصادية، إلا أن هذا التقارب لم يرتقِ إلى درجة التحالف السياسي بينهما حيث تصاعدت الشكوك والمخاوف السعودية من توسع النفوذ التركي عقب حرب غزة في أواخر عام 2008، بهدف الوصول إلى واقع جديد مفاده عزم أنقرة على تكوين ثقل إقليمي بالتعاون مع دول عربية يأتي على رأسها قطر. هذا ما اعتبر تجاوزاً للخطوط الحمراء لجهة السعودية التي ليست متعلقة بنفوذ المملكة في المنطقة وحسابات الضرر الواقعة على حلفاء لها مثل مصر، ولكن أيضاً على مزاحمة الدوحة لها في منظومة مجلس التعاون الخليجي، وهو ما جعل وزير الخارجية السعودية السابق، سعود الفيصل يؤكد في زيارة له في بداية يناير 2011 لتركيا على أن هناك تحفظات سعودية على الدور الإيجابي التركي، الذي تجاوز التعاطي المشترك فيما يخص العراق وفلسطين، إلى ملفات أخرى.

من هنا بإمكاننا القول أنه إذا كانت المعادلة في العلاقات بين تركيا والسعودية قائمة ما قبل 2011، فإن هذه المعادلة برمتها لم تعد سارية المفعول ما بعد هذا التاريخ حيث إن حالة التشرذم التي انتابت دول المنطقة وخاصة مصر وتونس وسوريا واليمن وليبيا تكفي لإعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط، بل والعالم كله. إن هذه الفرصة استغلتها تركيا جيداً لتصبح لاعباً إقليمياً مهماً بعدما كانت طيلة العِقد السابق شريكاً لقوى المنطقة التقليدية يبحث عن موطئ قدم بموافقتهم وفي هامش الفراغ المتروك من جانبهم في ملفات عدّة، هذا بالإضافة إلى أن حالة الفراغ التي انتابت دول المنطقة كان لابد من ملئها خاصة وأن بعض من هذه الدول يخص تركيا بشكل مباشر مثل سوريا ذات الحدود المشتركة، ومصر التي صعد فيها تيار الإسلام السياسي و«جماعة الإخوان المسلمين» المرادف الإيديولوجي لحزب «العدالة والتنمية» وإحدى ركيزتي التمدد التركي في المنطقة بعد التحالف مع دولة قطر، ليتشكل محور جديد يضم الثلاثة أطراف السابقة، وهو ما تُرجم لدى السعوديين على أنه تحقق للمخاوف السابقة الذكر دون حتى أن يكون هذا الأمر مرتبطاً بالتكتل الطائفي الذي تعمل عليه الرياض؛ كما أن هذا التحالف نشأ في واقع ليس اعتيادي ويمتاز بالتغيرات التي تحصل بوتيرة متسارعة.

ولكن كما كان الحال بالنسبة لتركيا فيما يتعلق بـ"الربيع العربي" من ناحية استغلال الفرص الإستراتيجية، فإن السعودية كان لها نفس الحظ تقريباً، وإن اختلفت الساحات، فمن ناحية كانت تماثل اليمن ما تماثله سوريا لتركيا من حيث الحدود المشتركة، ومن ناحية أخرى كانت الأحداث في سوريا وتدهور عجلة الاحتجاجات السلمية إلى الإقتتال المسلح ثم الحرب الأهلية فتدخل أطراف إقليمية ودولية بغرض إسقاط النظام السوري، وهو ما سعت إليه السعودية منذ البداية كون أن سوريا تمثل أحد أركان محور "المقاومة"الذي على رأسه إيران.

وبالتالي كان الموقف السعودي تجاه دور تركيا في سوريا دائماً ما يشدد على إقصائها بصفتها "شأن عربي"، وبالتالي تصاعدت التوترات بين البلدين، وهو ما اقتضى معادلة سعودية جديدة أمام التمدد التركي على حساب تقويض النفوذ السعودي عقب 2011، في إطار تعديل الأولويات السعودية؛ فأصبح مجابهة وتقويض نفوذ المحور (التركي–القطري– الإخواني) على رأس أولويات السياسة الخارجية السعودية[1]. هذا ما سنتناوله ضمن مبحثين اثنين الأول بعنوان التباين التركي ـ السعودي بين الشكل والجوهر والثاني بعنوان توتر العلاقات التركية ـ السعودية.

[1] وزارة الخارجية السعودية، **تعميم لكافة بعثات المملكة في الخارج** رقمDoc#122064 ويكيليكس على الرابط: تاريخ الدخول 2017/6/7 https://goo.gl/oq613M

المبحث الأول: التباين التركي ـ السعودي بين الشكل و الجوهر

مهما بلغت العلاقات الدولية مستوىً رفيعاً من التبادل الدبلوماسي تبقى ضمن دائرة المجاملات والبروتوكولات الشكلية لمراعاة حسن سير العلاقات في النسق الدولي، وقد تكون مرحلة التعاون أو التصادم مرحلة عرضية أو استثنائية في تاريخ العلاقات بين دولتين، إذ أن الأجدى هو العودة إلى جوهر هذه العلاقات إن كان قائماً على أسس ومبادىء مشتركة وتاريخ متناغم وظروف متجانسة أم أن هذه العلاقات تتبدل بتبدل الظروف والمصلحة.

إن للعلاقة التركية ـ السعودية خصوصية كونها علاقة قائمة بين دولتين تنتميان إلى الدائرة الإسلامية إلا أننارغم ذلك رصدنا الكثير من أوجه الإختلاف.

إن أولى هذه الإختلافات تتعلق بالإسلام ذاته. إن هذه السّمة المشتركة بالشكل لها وجهة إختلاف في المضمون لكن و على الرّغم من أن الدولتين تنتميان إلى العالم الإسلامي إلا أنّ المملكة العربية السعودية نشأت على أساس أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع في البلاد فيما قامت الدولة التركية على أساس علماني مع مصطفى كمال أتاتورك، وخاضت غمار الديمقراطية ولا زالت في بداية تجربتها. إن هذا الإختلاف الجوهري في طبيعة وشكل نظام الحكم ما بين ملكية وجمهورية وما بين الشريعة الإسلامية والعلمانية أدى بدوره إلى وجود شكوك متبادلة في مرحله تجاوزت الأربعة عقود مرّت فيها العلاقات الثنائية بينهما. كل هذا لم يمنع المصالح السياسية المتبادلة من أن تتقدم على العامل الأيديولوجي، وخاصة أن البلدين كانا يتمتعان بصداقة قوية مع الولايات المتحدة وكانت مصالحهما تتطلب العمل سوياً لمواجهة خطر المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي لذلك وبالرغم من حالات التذبذب التي قامت بينهما فقد حافظت العلاقات السعودية ـ التركية على مستويات جيدة من التناغم في السياسة الخارجية وخاصة تجاه الأزمة القبرصية والثورة الإيرانية ورفض الإحتلال السوفياتي لأفغانستان.

أما الإختلاف الشكّلي الثاني فهو يتعلق بمبدأ الديمقراطية، أو المؤسسات بحدّ ذاتها، حيث أن تركيا بلد ديمقراطي لها نظام قائم على مؤسسات لها تاريخها وموروثها وهي مختلفة كلياً عن تلك الموجودة في

السعودية. زد على ذلك إن البنية التحتية السياسية التركية وردود أفعال الرأي العام والبحث العلمي والنخب السياسية مختلفة تماماً عن تلك القائمة في السعودية حيث أن الملك يتمتع بصلاحيات مطلقة حسب النظام الأساسي للحكم فيما يتعلق بإدارة البلاد بما في ذلك السياسة الخارجية. كما إنّ تركيا تدعم الحرّيات وتؤيّد الإحتجاجات الشعبية التي شهدتها ولازالت المنطقة العربية الأمر الذي تسبب في توتر العلاقات بينها وبين السعودية. وكذلك الأمر بالنسبة لدعم الحكومة التركية لجماعة الإخوان المسلمين الذي ترفضه دول الخليج التي أغلبها مازالت ملكيات وتخشى من وصول فتيل الثورات إلى داخلها وانهيار أنظمتها. هذا في الشّق السياسي، أما في الشّق الإيديولوجي فالخلاف عميق مابين الوهابية (السعودية) والإخوان المسلمين حيث ظهر ذلك في حيثيات أحداث 30 يونيو 2013 في مصر والتي سنأتي على ذكرها في المبحث الثاني.

أما اليوم فإن إحجام المملكة السعودية عن المباشرة في الإصلاحات السياسية الداخلية سيقلّص من قدرتها على التفاعل الإيجابي مع المتغيرات في المنطقة؛ والإنكفاء عن التقارب مع اللاعبين الإقليميين، مثل تركيا. ولربما ستجد المملكة نفسها أقرب للبناء على العناصر غير التوافقية في تقييم علاقتها مع تركيا. فعندما تقوم بتوظيف تلك العناصر غير التوافقية ، كالإختلاف المؤسساتي، وإبراز الجانب العلماني لتركيا، على سبيل المثال، على أنه نقطة تباعد ليس مع السعودية فحسب وإنما مع الشعب العربي ككل بهدف تحقيق أهداف سياسية معينة؛ فإن ذلك سيكون مسار تباعد بين الدولتين.

أما الإختلاف الثالث فإنه يظهر في الإستراتيجية والسياسة الخارجية و يكمن في أن التنمية هي التي تحرك سياسات تركيا الخارجية فيما يأتي الأمن في المرتبة الثانية. فبعد أن شهدت مستوى من الإستقرار السياسي والإزدهار الإقتصادي تواجه اليوم تركيا تحدي الخروقات الأمنية نتيجةً لسياسات خارجية موجهة لبؤر النزاع، كما شهد عام 2016 محاولة إنقلاب عسكري لم يبصر النور إلا أن هذه التحولات في الوضع الأمني للبلاد تدل على وجود ثغرات داخلية وخارجية يجب معالجتها. بينما المحرك الأول للسياسة الخارجية السعودية هو الأمن السعودي حيث هي في مواجهة تزايد النفوذ الإيراني والعراق مابعد إنسحاب أمريكا بالإضافة إلى تغيُّر الأنظمة الحليفة في المنطقة. سنتناول في هذا المبحث قضايا التفاعل السلبي، إن صحّ التعبير، بين الدولتين ضمن ثلاث فقرات الأولى بعنوان الملف الإيراني والثانية بعنوان القضية الكردية والثالثة بعنوان الملف السوري.

الفقرة الأولى ـ الملف الإيراني

تعتبر الجمهورية الإيرانية فاعلاً إقليمياً ولاعباً دولياً له وزنه على صعيد العلاقات الدولية حيث أن العلاقات الخارجية التي تقيمها هذه الدولة مع دول الشرق الأوسط لها تأثير وارتدادات في ميزان القوى القائم. وبما أن العلاقات التركية ـ الإيرانية تسير بوتيرة متذبذة في المقابل فإن العلاقات السعودية ـ الإيرانية لها تاريخ من التوتر أي منذ عام 1979 تاريخ نجاح ثورة الخميني وتخوف السعودية من تصدير الثورة إلى الداخل الخليجي. لذلك العام 2016 قامت السعودية بإعدام سبعة وأربعون محكوماً بتهمة الإرهاب من بينهم رجل الدين الشيعي نمر النمر الأمر الذي أدى إلى قطع السعودية العلاقات الدبلوماسية رسمياً مع إيران بعد أن تمّ إقتحام مقرّ السفارة السعودية بطهران ومقرّ قنصليتها بمشهد ردّاً على تنفيذ حكم الإعدام.

كما تعتبر المملكة العربية السعودية أن الجمهورية الإيرانية أكبر مصدر للخطر في المنطقة وذلك لطموحاتها في تصدير مبادىء الثورة إلى دول الخليج وتكوين محور سياسي شيعي نافذ. لذلك فإنها ترى في موضوع إمتلاك إيران للقوة النووية أمراً لا يمكن لها التغاضي عنه لأن من شأنه أن يخلق حالة من الإرباك في موازين القوى القائمة في المنطقة.

بينما الدولة التركية تمتلك رؤية مغايرة بالنسبة للملف النووي الإيراني مقارنةً بالموقف السعودي فإنها ترى بأن إيران تشكّل لها النافذة الجغرافية الأكثر أماناً بعد توتر علاقاتها مع سوريا والعراق وروسيا وأرمينيا وإغلاق هذه النافذة الوحيدة عليها يعني كالحكم عليها بالإعدام. فحاجة تركيا لإيران تكمن في تأمين موارد النفط والغاز خصوصاً في ظل وقوع الأزمة مع روسيا، كما أنه في حسابات أنقرة السياسية لا يمكن لها الدخول في حلف تام مع السعودية لأنه لا يفيد الإستقرار في الداخل التركي مع تصاعد المواجهة مع حزب العمال الكردستاني المتواجد في تركيا و على الحدود مع سوريا والعراق وإيران وما لقدرة هذه الأطراف الإقليمية في التأثير على القضية الكردية فليس من مصلحة تركيا إزكاء الإحتقان المذهبي في حال دخولها في مواجهة ذات طابع مذهبي مع إيران. والدليل على ذلك أن تركيا لم تقف إلى جانب الرياض في قضية إعدام النمر بل أعلنت موقفها ضد الإعدامات لأسباب سياسية واتخذت موقفاً محايداً من التوتر بين إيران والسعودية عارضةً دور الوساطة.

بالمقابل قام وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بزيارة إلى أنقرة للقاء نظيره التركي والرئيس رجب طيب أردوغان بتاريخ 2016/8/12 حيث تم البحث في العلاقات الثنائية التركية ـ الإيرانية والتطرق لموضوع الأزمة السورية، فكان التوافق قائماً بينهما لذلك اعتبرت هذه الزيارة خطوة مهمة في توثيق العلاقات بين البلدين من حيث أنها أتت في التوقيت المناسب عقب المصالحة الروسية ـ التركية وإعلان أنقرة عن سياسة تركية خاصة بها، تنطلق من مصالحها الوطنية، وما على الغرب (أوروبا والولايات المتحدة والحلف الأطلسي) إلا احترامها. كما عاد وأشاد وزير الخارجية الإيراني بمؤيدي الرئيس أردوغان الذين نزلوا إلى الشارع لمعارضة الإنقلاب ما يعني أن طهران أفصحت عن جانب مهم في علاقاتها مع أنقرة وعلى وجه الخصوص مع الرئيس أردوغان شخصياً ربما تعويلاً على حسابات مستقبلية أيضاً.

هذا من جهة ومن جهة أخرى وربطاً بما تقدم، ومع استلام الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد الحكم السعودية في كانون الثاني / يناير 2015 حيث قام بتغييرات واسعة في النخبة الحاكمة ما أدى بالنتيجة إلى تغيّر في المقاربات السياسية السعودية لمجمل الملفات الإقليمية، وبالتالي أحدث تغيراً في السياسة الخارجية السعودية معلناً بذلك إنتهاء سياسة الخطوات الحذرة التي إنتهجها سلفه نحو إيران الأمر الذي اقتضى تخطي السعودية للخلافات مع كل من قطر وتركيا ومراجعة الموقف السعودي من حركة الإخوان المسلمين بوصفهم بالخطر الأول على أمن المملكة ليتصدر مكانه الخطر الإيراني.

و مع إنطلاق ما يسمى " عاصفة الحزم"* يكون بذلك قد أحدث الملك سلمان نقلة نوعية في سياسة المملكة من السياسة التقليدية الإنكفائية إلى سياسة مبادرة ونشطة في مواجهة الدور الإيراني لتقف السعودية على رأس تحالف عربي ـ إقليمي اتخذ قراراً بخوض المعارك مباشرة على الأرض لوقف تمدد إيران في المنطقة[1].

* عاصفة الحزم: عملية انطلقت فجر الخميس 26 مارس/آذار 2015 بمساهمة عشر دول على الأقل بقيادة المملكة العربية السعودية، ضد أهداف جماعة الحوثي والقوات الموالية للرئيس المخلوع علي عبد الله صالح باليمن.

[1] بكر، صدقي، **تركيا و التطورات في شمال سوريا**، جريدة القدس العربي، تاريخ الدخول 3/أيار/2015 http:www.al quds.co.uk2016/11/10

ولكن وعلى الرغم من كل ذلك وبالتحديد أنه على صعيد العلاقات التركية ـ السعودية تتكاثر الأسئلة وعلامات الإستفهام فأنقرة والرياض كانتا تعملان معاً جنباً إلى جنب، لحل الأزمة السورية بحسب السيناريو العسكري أو وفق سيناريو سياسي يستبعد وجود الرئيس الأسد. ولكن توجهات أردوغان الأخيرة، وتصريحات وزير خارجيته ومستشاره تشير إلى تحولات ملموسة في السياسات التركية بعد الإنقلاب الفاشل 2016، وعودة العلاقات بين موسكو وأنقرة.

الفقرة الثانية ــ القضية الكردية

لطالما شكلت القضية الكردية إحدى هواجس الأمن القومي التركي، خوفاً من إقامة منطقة حكم ذاتي خاصة بالأكراد بعد أن قادت سياسات تركيا السلبية إزاءهم إلى خلق حركة انفصالية مسلحة. لذا تصيغ الدولة التركية سياساتها تجاه كلٍ من دول إيران، سوريا، والعراق تبعاً للقضية الكردية التي تشكل تهديداً مستمراً لاستقرارها في بيئة إقليمية شديدة الحساسية إزاء المناورات الخارجية. ما يبرر مواقف سياسية عدة اتخذت فيها تركيا طرفاً إلى جانب الجمهورية الإيرانية في وجه المملكة العربية السعودية تحسباً لدعم ومحاكاة حلم الأكراد في إقامة دولة كردستان الكبرى.

أن الأكراد هم شعب يعيش في غرب آسيا شمال الشرق الأوسط بمحاذاة جبال زاكروس وطوروس في المنطقة التي يسميها الكورد بالكردية كردستان الكبرى، وهي اليوم عبارة عن أجزاء من شمال شرق العراق وشمال غرب إيران وشمال شرق سوريا وجنوب شرق تركيا. يعتبر الأكراد كعرق جزءاً من العرقيات الإيرانية، يتواجد الأكراد أيضاً بأعداد قليلة في جنوب غرب أرمينيا وبعض مناطق أذربيجان و لبنان[1].

يعتبر الأكراد إحدى أكبر القوميات التي لا تملك دولة مستقلة أو كياناً سياسياً موحداً معترفاً به عالمياً. وهناك جدل حول الشعب الكردي من نشأته وتاريخه وحتى مستقبله السياسي. وقد إزداد هذا الجدل حدّة في الآونة الأخيرة نظراً لتواجد الأكراد في بؤر النزاع وما لذلك من أثر وتأثير وتفاعل يستدعي الإهتمام.

---

[1] **منطقة محاية كردية نحو تسوية عملية للمشكلة الكردية،** 31 مايو 2015 على الرابط التالي: https://www.sasapost.com/opinion/kurdish-neutral-territory/ تاريخ الدخول 2016/10/10

تشغل القضية الكردية حيزاً هاماً من السياسة الخارجية التركية الموجهة نحو القضايا العالقة في المنطقة ومن هذه السياسات التسوية التركية ـ الروسية التي تخص الأزمة السورية، حيث تعهدت أنقرة بموجبها بعدم تقديم أي إمدادات بشرية أو تسليحية أو مالية للجماعات السورية المسلحة المتهمة بالإرهاب، وعدم الإقدام على أي عمل من شأنه محاولة تغيير النظام السوري، مقابل حصول تركيا على تعهد من روسيا بعدم تقديم أي دعم للأكراد لإقامة مناطق حكم ذاتي، أو كيان مستقل على طول الحدود الشمالية السورية والعراقية، أو انفصال الإقليم الكردي جنوب شرق تركيا، خاصة بعد أن سيطر الأكراد السوريون على المناطق الحدودية مع تركيا، وأهمها القامشلي والحسكة وعامودا ورأس العين وعين العرب وصولاً إلى جرابلس وعفرين. ولكي يمنع الرئيس التركي حزب العمّال الكردستاني والوحدات الكردية السورية من التأسيس لكيان انفصالي على طول الحدود التركية، وجب عليه أن يعمل على منع الدعم الدولي عنهم، المتمثّل في الدعم الإيراني والروسي، حيث تعاني الحكومة التركية من "الكورد فوبيا"، ما يدفعها لمحاربة خيمة كردية قد تنشأ في أبعد دولة إفريقية بحسب "حدو"* والذي حمّل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحكومته مسؤولية دخول الإرهابيين من مختلف جنسيات العالم إلى سوريا، ووقوفها وراء استبعاد المجلس المعارض من المشاركة في المحادثات الدولية التي تجمع وفد الرياض مع الحكومة السورية.

وبموجب المحادثات الروسية ـ التركية، أتى الروس على الطلب من نظرائهم الأتراك إغلاق الحدود التركية ــ السورية لوقف تدفق الإرهابيين والأسلحة، بدليل أن موسكو تستطيع أن تقدم للجانب التركي صوراً من أقمار صناعية تظهر فيها معابر لتهريب الأسلحة والمسلحين إلى سوريا. كما دعت موسكو أنقرة مراراً إلى تأمين إغلاق الحدود التركية ــ السورية من أجل وقف تهريب الأسلحة والمسلحين، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، وتطبيع الوضع الأمني في سوريا، إلا أن الطلب الروسي قوبل بالرفض عدة مرات خاصة خلال الأزمة التي نشبت بين الطرفين الروسي والتركي.

*ريزان حدو هو عضو مجلس سوريا الديمقراطية ومحلل سياسي.

كما طالبت تركيا بإنشاء منطقة آمنة* شمال سوريا متذرعةً بإقامة مخيمات للاجئين السوريين وتخفيف أعباء ثلاثة ملايين لاجىء على أرضها والحؤول دون تدفقهم نحو أوروبا. لم توافق الإدارة الأميركية على هذا المطلب، تعقّد الوضع الجيواستراتيجي فوجدت أنقرة نفسها مكبلة تجاه ما يجري على حدودها.

إن تركيا بدأت بالمطالبة بإقامة منطقة آمنة مع حظر جوي قبل أكثر من ثلاث سنوات لم توافقها واشنطن لخشيتها من الإشتباك مع الطائرات السورية. وفي آب 2015 وجدت تركيا حلمها في قيام المنطقة الآمنة فاستغلت الخطأ الإستراتيجي الذي ارتكبه الأكراد في منطقة الحسكة وطرد الجيش السوري والحديث عن عمليات تطهير عرقي في منطقة منبج فاعتبرت أن هذا الأمر سيؤدي إلى ظهور كيان كردي مستقل يمتد من حدود العراق حتى أعزاز مهدداً وحدة سوريا وتركيا.

إن الهدف التركي الأساس من هذا التدخل هو احتواء استكمال الأكراد مشروعهم ومنع إقامة كيان كردي على طول الشريط الحدودي وإقامة منطقة آمنة فيه بموافقة أميركية. لذلك تبذل تركيا جهدها لمنع حصول أي إحتكاك مع النظام السوري وكل من إيران وروسيا. كما استثمرت تركيا علاقاتها المستجدة مع موسكو وطهران، مما إضطر واشنطن لوقف المدّ الكردي شرق الفرات إثر ذلك جاء اعتراض النظام السوري على التدخل التركي منعاً لشرعنة العدوان وأيده لذلك كلٍ من روسيا وإيران كونه لا يتعدى عملية ربط نزاع.

وفق هذه الأحداث عقدت قمة وارسو التي ضمت قادة الحلف الأطلسي، في العاصمة البولندية في تاريخ 8 و 9 تموز 2016 حيث إقترح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إعتماد خارطة طريق واضحة لمكافحة الإرهاب في سوريا والعراق، بدلاً من دفع الأمور إلى المواجهة مع روسيا. وأشار إلى التباين الجدّي في المواقف ما بين أنقرة وكلٍ من الرياض و واشنطن والحلف الأطلسي حول قاعدة آنجرليك، وأغراضها،

*المنطقة الآمنة: هي المنطقة العازلة لحماية المدنيين، مساحة تحددها الأمم المتحدة أو أطراف دولية يندرج قرار إنشائها تحت ما يسمى الفصل السابع، وهو بند في ميثاق الأمم المتحدة يعطي الأطراف الدولية المعنية القوة القانونية والعسكرية للتدخل باستعمال القوة المسلحة، بهدف حماية السلم والأمن الدولي. أما هنا فهي أمر واقع غير شرعي وهي، المنطقة الممتدة على الحدود الشمالية السورية التركية من جرابلس إلى أعزاز بعرض 90 كلم وبعمق 30 كلم.

ووجهات إستعمالها، وحجة أردوغان واضحة :" إنها على الأراضي التركية، وتخضع للسيادة الوطنية وبالتالي فإن جميع نشاطاتها يفترض أن تكون منسقة مع الدولة المضيفة[1]. فجاء الرد الأطلسي متذرعاً بالسرية المفترضة لضمان نجاح عمل آنجرليك ضمن المهمات الإستراتيجية برفضه وجهة النظر التركية السالفة الذكر مدعوماً من واشنطن بقوة، مما أثار إستياء وزير الخارجية التركية مولود جاويش أوغلو وصرّح أن تركيا ستتعاون مع كل من سيحارب داعش و أن تركيا فتحت قاعدة آنجرليك أمام الذين يريدون المشاركة في المعركة بنشاط ويمكننا أن نتعاون مع روسيا في محاربة تنظيم داعش. لم يمر الكثير من الوقت على هذه المواقف المتوترة حتى حصلت محاولة الإنقلاب الفاشلة ضد الرئيس أردوغان وأكدت الصحف التركية إتهام الرئيس أردوغان للولايات المتحدة بالوقوف وراء محاولة الإنقلاب هذه.

لذلك بإمكاننا القول أن هناك ثلاث أولويات تسبب القلق لتركيا وللرئيس أردوغان:

- الأولى، قاعدة آنجرليك التي ينظر إليها كمستعمرة أميركية ـ غربية مدججة بأحدث أنواع الأسلحة في قلب تركيا دون أن يكون للحكومة المركزية أي سلطة عليها.
- الثانية، الرفض الأميركي ـ الأطلسي قرار الرئيس التركي وضع أحد مدارج هذه القاعدة بتصرف الطيران الحربي الروسي لضرب الإرهاب داخل سوريا.
- الثالثة رفض الولايات المتحدة التجاوب مع رغبة الرئيس التركي في قيام منطقة عازلة داخل الأراضي السورية وعلى طول الحدود التركية ـ السورية و بعمق 45 كيلو متراً لإيواء النازحين السوريين وعدم التجاوب مع رغبته في إقامة منطقة حظر جوي.

لذلك عاد الرئيس التركي من قمة وارسو الأطلسية غاضباً و عقد إجتماعاً لمجلس الأمن القومي وهو الهيئة الإستشارية ـ التنفيذية في البلاد وتحدث عن ضرورة الإنفتاح على موسكو حتى لو كان ثمن الإعتذار باهظاً معنوياً لتجاوز حادثة السوخوي– 24 والتي كانت السبب المباشر في قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

[1] علم، جورج، **وجهة نظر**، مجلة الجيش اللبناني عدد 375/374 السنة الثانية والثلاثون، آب/أيلول2016 ص 211.

فكان من نتائج هذا الموقف عقد قمة سان بطرسبورغ بين الرئيسين بوتين وأردوغان التي نجحت في إعادة العلاقات بين البلدين ولكنها إصطدمت بعائقين عند طرح الملف السوري، الأول عدم إمكان وضع أحد مدرجات آنجرليك بتصرف الطيران الروسي بعد الرفض القاطع الذي أبداه الأميركيون والأطلسيون والثاني عدم تطابق وجهات النظر حول مستقبل النظام في سوريا، في حين يرى أردوغان أن رحيل الرئيس بشار الأسد شرطاً أساسياً للحفاظ على وحدة سوريا فيما أكدّ بوتين بأن ضمانة وحدة سوريا هو النظام وأن إسقاطه يؤدي إلى الفوضى في ظل غياب البديل الموثوق. وكان قد استبق الرئيس الروسي انعقاد هذه القمة بأخرى ثلاثية عقدت في باكو ضمته مع الرئيس الإيراني حسن روحاني والأذربيجاني إلهام علييف حيث تم التباحث حول خطة للقضاء على تنظيم داعش فقام المحور المؤلف من روسيا، تركيا، إيران وسوريا في سياق التعاون الإستراتيجي.

خلاصة القول إن التحول في الموقف الأردوغاني جاء واضحاًمن خلال كلمته أمام إجتماع الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية " حيث قال كما قمنا بتطبيع العلاقة مع إسرائيل و روسيا سنطبّع علاقتنا مع سوريا وقد يكون هذا الموقف لقاء حصوله على وعد من روسيا بعدم السماح بإقامة دولة كردية مستقلة في المنطقة وهذه النقطة تحديداً هي موضع خلاف مع الأميركيين بحيث ترى تركيا أن هدف أميركا في إقامة دولة كردية على حدودها يؤدي إلى عزلتها عن العالم العربي والشرق الأوسط وبالتالي يؤدي ذلك إلى إقتطاع أراضٍ من جنوب تركيا.

إن هذا الموقف التركي جاء مختلفاً عما كان عليه في السابق من إبداء اتفاق وتناغم ما بين السياسة السعودية والتركية حول الحلّ العسكري ورحيل الرئيس الأسد، لعل السبب وراء هذا التبدل يعود للقضية الكردية ومعضلة عدم التفاهم والتلاقي مع السياسة الأمريكية على حلول مشتركة ومشكلة الإرهاب المتفشي عبر الحدود الأمر الذي أدى إلى عدم الإنصياع للرغبة السعودية في هذا الملف.

فالأولويات التي تشكل مدخلات الأمن القومي للدولة التركية تختلف عن تلك التي تخص المملكة العربية السعودية، ففي حين تولي تركيا أولوية كبرى للقضية الكردية يتربع الملف اليمني على عرش الأولويات السعودية في موضوع أهداف السياسة الخارجية.

الفقرة الثالثة ــ الملف السوري

تبلورت في الآونة الأخيرة مؤشرات تؤكد تبايناً في المواقف التركية ـ السعودية في العديد من ملفات المنطقة الشائكة، لاسيما بعد تحول سياسة تركيا جذرياً إزاء الملف السوري، بسبب التفاهمات التي جرت بين روسيا وتركيا وإيران حول مستقبل الوضع في سوريا، الأمر الذي له تأثير واسع على علاقات أنقرة والرياض في المرحلة المقبلة.

لقد اندلعت الأزمة السورية على إثر كتابة أحد الأفراد لبعض الشعارات على الجدران تنادي بالحرية وتندد بالنظام الحاكم وذلك في تاريخ 26 شباط/ فبراير عام 2011 في مدينة درعا. وفي يوم 15 أذار/ مارس دعت إحدى صفحات مواقع التواصل الإجتماعي فيسبوك الشباب السوري للتظاهر فاستجاب لها مجموعة من الناشطين مطالبين بالحريات وبالحصول على حقوقهم المدنية والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي في البلاد تأثراً بما عرف " بالربيع العربي" .

بعد ذلك ساءت الأوضاع الأمنية في سوريا ما بين مواجهة وقمع، وبدأ الرئيس بشار الأسد القيام ببعض الإصلاحات ورفع حالة الطوارىء في البلاد، إلا أن الإحتجاجات ما لبثت أن تحولت إلى حرب شبه دولية تخطت حدودها الطبيعية حتى شاركت فيها جيوش من كافة الدول تحت مسمى الإرهاب ومكافحته وتحت غطاء دولي.

بدايةً، أتى الموقف السياسي التركي ـ السعودي المتفق عليه علنياً من مجريات الأحداث في سوريا على أن رحيل الرئيس السوري بشّار الأسد هو الحلّ كجزء من إتفاق السلام الذي سيتبعه إتفاقية حول توقف الإعتداءات ولكنّ خلافهما يدور حول من يجب أن يحلّ مكان الرئيس في مرحلة ما بعد النزاع، حيث أن حكومة حزب العدالة والتنمية التركية ذات الجذور الإسلامية تدعم جماعة الإخوان المسلمين في دورها كوسيط في الحكومة السورية المستقبلية بينما تشعر السعودية بالقلق إزاء هذا الإحتمال تخوفاً من مدّ نفوذهم إلى المملكة العربية السعودية.

ولكن وبعد مرور سنوات على إستمرار الأحداث في سوريا، نرى تخبطاً واضحاً مردّه الى أمرين: الأول يتعلق بالخسائر في الميدان السوري الآخذ بالتحول تدريجياً لصالح الجيش وحلفائه على الجبهات كافة، والثاني

يتمثل بالغضب والغيظ التركي تحديداً من انهيار أحلام أردوغان وما بناه في خمس سنوات من عمر الأزمة، وتعاظم دور الأكراد في الشمال السوري بعد انتصارهم في معركة كوباني والدعم الأميركي ـ الروسي لهم في مواجهة «داعش».

لقد عقدت القمة الروسية ـ التركية يوم الثلاثاء 9 أغسطس 2016 في مدينة لينينغراد، التي تدعى حالياً سان بطرسبورغ والتي اكتسبت أهمية كبيرة نتيجة التأثيرات التي قد تولدها ليس فقط على العلاقات الثنائية بين موسكو وأنقرة بل بالنسبة للحرب شبه الدولية الدائرة على الأرض السورية منذ مارس 2011 ومجمل التدخلات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط حيث تسعى واشنطن إلى إعادة رسم حدود دول المنطقة[1].

هذا التقارب الروسي ـ التركي يكمن في عدة عوامل، بعضها يتعلق بسياسة تركيا الخارجية وبعضها يتعلق بعوامل خارجية. أولا، تركيا وجدت نفسها في عزلة تامة وقررت تغيير سياستها الخارجية والتصالح مع دول استراتيجية قريبة مثل إسرائيل وروسيا، حيث تستطيع الاعتماد عليها في الأمور المتعلقة بالحرب السورية ومحاربة الإرهاب، وأيضا في ما يتعلق بموضوع الطاقة.

فالتقارب الروسي ـ التركي يعني ابتعاد تركيا عن الغرب، بالإضافة إلى أن الإتحاد الأوروبي وضع العراقيل أمام انضمام تركيا إليه، وهناك حالة من عدم التفاهم بين أوروبا وتركيا في السنة الأخيرة حول موضوع اللاجئين من الشرق الأوسط وبالأخص من سوريا بالإضافة إلى قلق الغرب من وضع الديمقراطية في تركيا على ضوء التطهير الإيديولوجي الذي قام به أردوغان إثر محاولة الإنقلاب الأخير. إن هذه المواقف الغربية تعتبر في نظر أردوغان تدخلاً في شؤون تركيا الداخلية حيث دفعت بتركيا إلى التقرب من روسيا الشريك الذي يهتم أقلاً بالديمقراطية التركية وطبيعتها، ويهتم أكثراً بالمصالح الواقعية.

كما أن اقتراب السعودية وتركيا من تنفيذ عمل عسكري مشترك في سوريا يعني تجاهل التحذير الإيراني تماماً، والمضي قدماً في تحالف عسكري مع السعودية، لتأمين الحدود مع سوريا ولفرض وجهة النظر التركية ـ السعودية في القضية السورية بالقوة. فمسألة إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد التي كانت تطمح السعودية في

---

[1] نجيب، عمر، **القمة الروسية التركية ومتاهة التحالفات**، 22/8/ 2016
تاريخ الدخول *11*/2016/10 http://www.raialyoum.com/?p=504797

تحقيقها، أصبحت أمراً مستبعداً لاسيما بعدما اتفقت موسكو وطهران وأنقرة على تبني فكرة إنشاء مناطق حكم ذاتي في إطار كيان فدرالي برئاسة الأسد. هذا الطرح ترفضه شكلًا وموضوعًا المملكة العربية السعودية حيث مازالت تتمسك بموقفها الداعي إلى الإطاحة بالرئيس بشار للقبول بالعملية الإنتقالية في سوريا، ودعم المعارضة السورية وهو ما يصعب تحقيقه خاصة بعد تراجع الدور الأمريكي في سوريا، والانتصارات التي حققها الجيش السوري في مدينة حلب خلال الفترة الماضية والتي كانت محوراً للتفاهمات الروسية التركية الإيرانية على خلفية التوصل لاتفاق بوقف إطلاق النار بمدينة حلب ثم امتد ليشمل باقي المناطق السورية.

وإزاء الدعوة الروسية الرسمية للسعودية وقطر للانضمام لمحادثات استانة بكازاخستان لم تلق موسكو أي ترحيب أو موافقة، وقال مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، إن دولته سترحب بمصر والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت إن قرروا الإنضمام للجهود الروسية التركية لتسوية الأزمة السورية وخاصة في التحضير إلى اجتماع أستانة الذي سيجمع وفدي نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، والمعارضة السورية للتفاوض بشكل مباشر.

بعد ساعات قليلة من هذه الدعوة الروسية صرّح وزير الخارجية السعودي عادل الجبير قائلاً بأن سياسة بلاده تجاه سوريا كانت تجنح دائماً إلى الحلول السياسية والسلمية، إلا أن هذه التصريحات الإيجابية لم تترجم إلى رد رسمي بقبول التطورات الأخيرة في الملف السوري.

وفي ضوء الرفض السعودي لقبول نتائج تطورات الملف السوري، وتحولات الموقف التركي الذي فضل العمل في سياق مصالحه القومية على الاعتبارات الإيديولوجية، حيث تحول موقفها من باب التصدي إلى إنشاء الأكراد حكمًا ذاتيًا على الحدود التركية، مقابل التنازل عن الحفاظ على السياسة الداعية إلى إسقاط الأسد، كون أردوغان أحد أفرع جماعة "الإخوان" التي تقاتل ضد نظام بشار الأسد، وهو ما استدعى تنسيقًا مع إيران وروسيا، شعرت السعودية بخيبة أمل كبيرة جراء التغيير الحاصل في توجهات تركيا من التنسيق مع الرياض إلى التنسيق مع طهران وموسكو حول الملف السوري وقضايا الشرق الأوسط.

وكانت الرياض تراهن على مواقف أنقرة منذ صعود الملك سلمان عبد العزيز إلى الحكم، إزاء ملفات المنطقة لاسيما وأن العلاقات السعودية التركية بدأت في الازدهار خلال العام 2015 بشكل ملحوظ، وكان التعاون العسكري أبرز ما شهدته هذه العلاقات. وفي نفس الإطار كانت تعول الرياض على أن تكون تركيا قوة عسكرية مهمة في التحالف الإسلامي الذي ترعاه والتحالف الدولي في اليمن، إلا أن أنقرة خيبت طموحات السعودية في هذا الإطار وابتعدت عن الدعم العسكري لعملية عاصفة الحزم، وإن كانت أيدتها سياسيًا، حيث كانت تتوقع السعودية الدعم العسكري والانخراط في التحالف الإسلامي الذي دعت له.

ولكن تركيا أكدت أنها لن تقوم بأي دور عسكري مباشر في العملية الدائرة في اليمن، ويعود ذلك – ربما– لعدة اعتبارات منها الميل التركي للمقاربات والحلول السياسية وأيضا لطبيعة العلاقات التي تحكم تركيا مع الجهات المعارضة للعملية وتحديداً روسيا وإيران و كما أن هناك عاملاً زمنياً كان يجعل تركيا المقبلة على انتخابات برلمانية بعد قرابة ثلاثة أشهر تنأى عن فتح هذه البوابة التي يشوب نتائجها الغموض بسبب عدم اتضاح أشكال ردود الفعل المختلفة. بالإضافة إلى الرأي العام التركي الذي يعارض قسم كبير منه التدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى.

خلاصة القول أنه برأينا لم يكن الملف اليمني كما السوري هي الملفات الوحيدة التي توضح من خلالها العلاقات المتذبذبة بين السعودية وتركيا وإن كان السوري الأهم، فإن الملف العراقي هو الآخر من بين الملفات التي توضح التحول في السياسة الخارجية التركية في الفترة الأخيرة. هذا ما عبر عنه الإتصال بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي.

ففي الوقت الذي تشير فيه التصريحات الرسمية العراقية نحو الرياض إلى أن العلاقات بينهما ليست على ما يرام خاصة بعدما دعا العبادي المملكة إلى حل مشاكلها بعيداً عن العراق، أكد أردوغان أن تركيا سخّرت كل مجهودها وإمكانياتها مع العراق في حربه ضد "داعش"، وهو ما يشير بوضوح إلى خروج الملف العراقي هو الآخر من قائمة التنسيق السعودي ـ التركي.

بالإضافة إلى أن جماعة «الإخوان» هي الأخرى تعد بؤرة خلاف بين السعودية وتركيا، وعلى الرغم من أن نظام الحكم في الرياض بعد رحيل الملك عبد الله بن عبد العزيز لديه مرونة أكثر في العلاقات مع الجماعة إلا أنه ما زال يعتبر الجماعة تنظيماً إرهابيًا في السعودية، وهو ما يتعارض مع الحكومة التركية التي تقدم دعماً كبيراً لها في مصر والأردن وتونس.

كما أنه يمكن إعتبار السبب الرئيس لإطلاق " عاصفة الحزم" هو الإحباط الخليجي العام من سياسة أوباما والغضب من التقارب الأميركي ـ الإيراني والتنسيق الموضوعي بين الأخيرين في العراق وتوقيع الإتفاق النووي ما يعني الإفراج عن عشرات المليارات من الأموال الإيرانية المجمدة بفعل العقوبات.

لذلك سعت السعودية لربط ديناميات عاصفة الحزم في اليمن ضد قوات الحوثي و علي عبدالله صالح بالتغيرات الميدانية في سوريا بالذات، بسبب تماثل الأوضاع بين البلدين من حيث طبيعة علاقتهما مع إيران.

هذا ما تبرره الإجابة عن إشكالية الموقف السعودي المزدوج في إتخاذ موقف حاسم ضدّ أي فرصة لنجاح الربيع العربي في الدول الأخرى بينما في سوريا تريد السعودية لهذا الحراك الشعبي أن ينجح وأن يحدث تغيراً في النظام السياسي القائم وبالتالي في السياسة الدولية العامة لسوريا.

إن المشهد الذي تتركه الأحداث المتسارعة في سوريا يتطلب قراءة متأنية من دوائر إستراتيجية وجيو-سياسية ويطرح الكثير من التساؤولات حول الجهة الدولية الحاضنة لهذه الحرب.

كما شكّل التدخل العسكري التركي نقطة تحول في مسار هذه الحرب مثلما فعل تماماً التدخل الروسي من ذي قبل.

المبحث الثاني: توتر العلاقات التركية ـ السعودية

تلقت المملكة العربية السعودية التطلعات التركية الشرق أوسطية، بانفتاح لم يَشُبْهُ سوى خشية من لعب دور سياسي في المنطقة عن طريق استغلال التشابهات الإيديولوجية بين النظام الحاكم في تركيا ممثلاً بـ «حزب العدالة والتنمية» وتيارات الإسلام السياسي على رأسها جماعة «الإخوان المسلمين».

لذلك لا بدَّ لنا في هذا السياق من الإستطراد قليلاً عن الموضوع لمعرفة من هم "الإخوان المسلمون"، ومعرفة الوقائع التي حلّت بمصر خلال أزمتي الحكم في 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013، وربط آثارهما على كلٍ من الدولة التركية والمملكة العربية السعودية وتحليل مواقف الدولتين من هذا الحدث وكيف تترّجم عملياً على صعيد السياسة الخارجية العامة لكلٍ منهما كدول ذات شأن وتأثير في الإقليم الجغرافي. ولماذا اتجهت العلاقات التركية ـ السعودية إلى حدّ القطيعة في هذا الملف وهل من بوادر إنفراج على صعيد العلاقات السياسية بينهما؟

الإخوان المسلمون هم جماعة إسلامية تصف نفسها بأنها إصلاحية شاملة، تعتبر أكبر حركة معارضة سياسية في الكثير من الدول العربية[1]، وصلت لسدّة الحكم أو شاركت فيه في عدد من الدول العربية مثل مصر وتونس وفلسطين. في حين يتم تصنيفها كجماعة إرهابية في عدد من دول العالم مثل روسيا وكازاخستان كما تم تصنيفها كذلك في مصر والسعودية بعد الإنقلاب العسكري في مصر عام 2013[2].

---

[1] الحكومة البريطانية: **لا ينبغي تصنيف "الإخوان" كمنظمة إرهابية**، البشير، نشر في 17 ديسمبر 2015، دخل 15 فبراير 2016 http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-219770.htm

[2] حسن، كريم، **النص الكامل لقرار مجلس الوزراء بإعلان "الإخوان" جماعة إرهابية**، بوابة الأهرام،2013/12/25 تاريخ2017/1/10http://gate.ahram.org.eg/News/435113.aspx

وفي نوفمبر 2014 صنفتها الإمارات كمنظمة إرهابية[1]، ومن جهة أخرى فإن دولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا رفضت تصنيف الإخوان كجماعة إرهابية[2].

تأسست الجماعة بعهدة حسن البنا في مصر في أذار/ مارس 1928 كحركة إسلامية وسرعان ما انتشر فكرها وبدأ نشاطها السياسي عام 1938، نشأت جماعات أخرى تحمل فكر الإخوان في العديد من الدول وصلت إلى الآن إلى 72 دولة تضم كل الدول العربية ودولاً إسلامية وغير إسلامية في قارات العالم الست[3]. محمود عزت هو المرشد التاسع والحالي لها.

من أهداف الجماعة الإصلاح السياسي والإجتماعي والإقتصادي من منظور إسلامي شامل في مصر وفي الدول العربية التي ينشطون فيها مثل الأردن، الكويت، فلسطين والسعودية كما أن الجماعة لها دور في دعم عدد من الحركات الجهادية التي تعتبرها حركات مقاومة في الوطن العربي والعالم الإسلامي ضد كافة أنواع الإحتلال أو التدّخل الأجنبي، مثل حركة حماس في فلسطين وحماس العراق في العراق وقوات الفجر في لبنان[4]، تسعى الجماعة في سبيل الإصلاح الذي تنشده إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة و المجتمع المسلم ثم الحكومة الإسلامية، فالدولة فأستاذية العالم، وفقاً للأسس الحضارية للإسلام عن طريق منظورهم وشعار الجماعة:" الله غايتنا، الرسول قدوتنا، والقرآن دستورنا والجهاد سبيلنا والموت في سبيل الله أسمى أمانينا"[5].

---

[1] **الإمارات تعلن "الإخوان" و"النصرة" و"داعش" و"الحوثيين" جماعات إرهابية**، روسيا اليوم، نشر في 16 نوفمبر 2014، دخل في2017/1/10 https://arabic.rt.com/news/764918

[2] مصادر بريطانية:من مكتب رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون،ل**ا علاقة للإخوان بأنشطة إرهابية**، الجزيرة.نت، نشر في 23 أكتوبر 2014، دخل في 6 ديسمبر 2014http://www.aljazeera.net/news/international

[3] يوسف ندا، مفوض العلاقات السياسية الدولية في جماعة الإخوان المسلمين: **الأمريكيون استخدموا مصر «سلخانة»**، الحلقة الثالثة للحوار، جريدة المصري اليوم، 27 مايو2008.

[4] علي حسين باكير، **المصري: الجماعة الإسلامية في لبنان تحالفت مع حزب الله لطرد إسرائيل**، الإسلام اليوم، 5 أغسطس 2006. تاريخ الدخول 2017/1/10http://www.islamtoday.net

[5] الفقي، أحمد، **ظهور جماعة الأخوان**، 12 /2015/3 على الرابط التالي:
تاريخ الدخول 2017/1/10 http://www.sasapost.com

تم توجيه العديد من الإنتقادات لهذه الجماعة من أبرزها :

- وجود فجوة كبيرة داخل الجماعة في فهمهم لمسألة الديمقراطية، حيث يفهمونها كممارسة وليس كقيم، أي يدخلون الإنتخابات ويطلقون مظاهرات لكن لا يوجد إيمان لديهم بقيم الديمقراطية من مساواة وحرية وعدالة.
- يواجهون أربع إشكاليات في مواجهة المجتمع المدني المصري وهي الديمقراطية والمرأة والأقباط والعلاقة مع الغرب.
- وتتهم جماعة الإخوان المسلمين من قبل الحكومة المصرية وعدد من المحللين بتهمة إستغلال الدين للوصول سياسياً إلى السلطة، من خلال شعار "الإسلام هو الحل". وتنص التعديلات الدستورية التي تم اقرارها في مصر في مارس 2007 على منع استغلال الدين لأغراض سياسية.

كذلك هناك اتهام للجماعة في تاريخها الذي يتضمن عدداً من عمليات الاغتيال السياسية التي أودت بحياة عدد من الزعماء والمسؤولين المصريين.

شهدت جمهورية مصر العربية أزمة في الحكم في تاريخ 25 يناير 2011 على أثر إنتخابات مجلس الشعب، التي مكّنت الحزب الوطني من الحصول على 97% من مقاعد المجلس ما يعني أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر مما أثار حفيظة المواطنين ووصفوا تلك الإنتخابات بالمزورة لأنها مناقضة للواقع المصري. فاندلعت الإحتجاجات الشعبية التي على أثرها تم تنحي الرئيس السابق محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011 ، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد.

في هذه المرحلة، بعد إستلام الرئيس مرسي مقاليد الحكم في الجمهورية بدا انقساماً منفتحاً فقط على الأفكار الإسلامية لاسيّما الإخوان المسلمين. بعد مضي عاماً واحداً على ولايته، بدأت الإحتجاجات الشعبية في 30 يونيو 2013 معربةً عن غضبها وعدم رضاها عن الحكم مجدداً وذلك لعدم حدوث تغيرات بعد أزمة 25 يناير – لم تقدم السياسات الجديدة أية حلول للمشكلات القائمة، سوء الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية، فازدادت الأصوات المعارضة للنظام و المطالبة باجراء انتخابات مبكرة.

كما فشل الرئيس المعزول في سياسته الخارجية من خلال الزيارات المتعددة التي قام بها شرقاً وغرباً في فتح آفاق التعاون البناء بين مصر ودول عديدة في العالم، حيث بات واضحاً ان علاقات مصر الخارجية تأطرت في دول بعينها تدعم حكم الإخوان في مصر مثل "قطر"، و"تركيا"، فضلاً عن "الولايات المتحدة"، في المقابل، تراجعت علاقات مصر بدول محورية عديدة خاصة في العالم العربي. لقد رسخ حكم مرسي على مدار عام حالة من الاستقطاب الحاد، وقسم المجتمع المصري بين مؤيد للمشروع الإسلامي الذي اطلقوا عليه مشروع النهضة دون أن يقدموا دليلاً واحداً على هذا المشروع، وبين قسم آخر مناهض له.

كل هذا مهد الطريق أمام وزير الدفاع الفريق الأول عبد الفتاح السيسي بالقيام بالإنقلاب العسكري على حكم محمد مرسي وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور في 3 يوليو 2013. عبد الفتاح سعيد حسين خليل السيسي هو الرئيس السادس والحالي لجمهورية مصر العربية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، تم انتخابه لمدة 4 سنوات بعد نجاحه في الإنتخابات الرئاسية لعام2014 .

كان يشغل منصب القائد العام للقوات المصرية المسلحة ووزير الدفاع الرابع والأربعين منذ 12 أغسطس 2012 حتى إستقالته في 26 مارس 2014 للترشح للرئاسة في 3 يوليو 2013 أطاح بالرئيس السابق محمد مرسي عقب إحتجاجات شعبية طالبت برحيله وأعلن عدة إجراءات أيدها المعارضون لمرسي واعتبر ما قام به تلبية للمطالب الشعبية بينما إعتبر فريق آخر من الشعب المصري والعربي والدولي ما حصل إنقلاباً عسكرياً. احتل المركز الرابع في قائمة الزعماء والرؤساء الأكثر نشاطًا وظهورًا وتأثيرًا بارزًا في مسار الأمور بالعالم خلال العام 2016، التي أعدتها وكالة أنباء سبوتنيك[1].

سنتوسع في هذا المبحث ضمن فقرتين إثنتين الأولى بعنوان الخلاف التركي ـ السعودي على حكم الإخوان في مصر، والثانية بعنوان مستقبل العلاقات التركية ـ السعودية.

---

[1] "سبوتنيك": **السيسي رابع الزعماء الأكثر تأثيرا في 2016**، *الشروق*،

تاريخ الدخول 2017/1/11 http://www.shorouknews.com

الفقرة الأولى: الخلاف التركي ـ السعودي على حكم الإخوان في مصر

لقد تغيرت ملامح العالم العربي، بعدما شهد هذا العالم العديد من الأزمات السياسية التي تمخض عنها غياب مؤسسة الدولة وتفشي ظاهرة العقائديين على اختلاف طبيعتهم ومنطلقاتهم. لقد شكّل وصول عدد من جماعات الإسلام السياسي إلى سدّة الحكم في عدد من الدول العربية، كمصر وتونس تحدِّياً كبيراً لأنظمة الحكم التقليدية، وصل إلى مستوى تحدٍّ للبقاء، ما برّر المواقف العامة للسياسة الخارجية السعودية من الإخوان المسلمين، التي وصلت إلى حدّ الحرب الصريحة على الحكومات والأنظمة التي جاءت بها إنتخابات شعبية بعد "الربيع العربي"، على النحو الذي جرى في مصر، وقد شكّل الحدث أهمية بالنسبة للمملكة العربية السعودية وذلك لإرتباط الإخوان المسلمين، الذين كانوا في سدّة الحكم في تلك المرحلة، بالمستوى الإقليمي والدولي، باعتبارهم أصحاب مشروع أممي له تواجده في عشرات الدول من بينها دول إقليمية لها وزنها.

إن رؤية فكر الإخوان المسلمين، وطبيعتهم كتيار إسلام سياسي له جذور وامتدادات اجتماعية، هي من الأمور التي لا تتفق فيها مع التيارات الأخرى كالليبرالية والسلفية التقليدية والسلفية الجهادية، حيث تتبنى هذه الأطراف رؤية ذات طابع سلبي، على اختلاف طبيعة الفكر والمشروع الإخواني، عما تدعو وتتبناه هذه الأطياف من أفكار، حتى رافعي شعار الإصلاح فيها. فالتيار الليبرالي يطرح قضايا الإصلاح السياسي والمجتمعي والثقافي، ولكن بمحتوىً مختلف تماماً عن المحتوى الذي يطرحه الإخوان، بينما السلفية التقليدية ترفض كل أشكال التغيير، فيما تدعو السلفية الجهادية إلى التغيير لكن بأساليب لا يقرها الإخوان.

فيما بعد ظهرت هناك شراكة إستراتيجية أسس لها الرئيس المخلوع في مصر، حسني مبارك والعاهل الراحل الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في نهاية الثمانينيات، من خلال ترابط بين مصالح الأمن القومي لنظام آل سعود الحاكم في المملكة، بالأوضاع في مصر وتطوراتها، سلباً وإيجاباً. لذلك سعت السعودية لإسترجاع الأوضاع في مصر لما قبل فبراير 2011، ودعمت الأوضاع التي تلت عزل الرئيس مرسي من جانب الجيش، وتثبيت أركان النظام الجديد في الحكم.

لذلك يعتبر تغيّر النظام في مصر بمثابة خسارة للسعودية، لذلك فإنه ليس من المستغرب أن تتحفظ السعودية على مواقف تركيا من أزمة 25 يناير في مصر، وعلى دعوات القيادة التركية للرئيس مبارك

بالتنحي حينما اشتدت الأزمة في القاهرة. ولكن هذا التحفظ السعودي لم يكن مقتصراً على تركيا، بل إنه شمل أهم حلفاء السعودية الدوليين، نعني بذلك الولايات المتحدَّة الأميركية؛ ما يدّل على ذلك الموقف الذي سجلته السعودية حينما هددت أميركا بقطع المساعدات عن مصر، حيث وقفت السعودية بقوة في وجه هذه الضغوط لتعلن استعدادها تعويض مصر عن المساعدات الأميركية؛ ولذلك، لا تتوفر المؤشرات الكافية على أن التحفظ السعودي على دور تركيا في مصر، هو مقتصر على تركيا فقط، أو متعلق بالتخوف من أهدافها في مصر، بل إنه موقف عام من الفعل ذاته أي تهديد نظام مبارك الحليف التقليدي للسعودية، وليس من الفاعل، سواء كان تركيّاً أم أميركيّاً.

أما على الجانب التركي، كانت أزمة 25 يناير بمثابة حصان طروادة للوصول إلى الهدف السياسي في مصر فبعد تحقيق الهدف الإقتصادي وجدت الحكومة التركية أن مصر مصابة بضعف سياسي ويتقدم فيها حلفاء طبيعيون لها (الإخوان) فكانت الأزمة جسراً لتنظيمات سياسية صديقة للوصول إلى الحكم كذلك جسراً لتركيا للعبور الى إفريقيا و مصر.

إستطاعت حكومة أردوغان أن تتوج جهودها بعد فوز الرئيس محمد مرسي بالحكم بأن تصبح مؤثرة في القرار السياسي المصري الذي يمكن رصده عبر أحداث غزة 2012 ثم التحول في القرار المصري في الأزمة السورية، على عكس الدور التركي في عهد مبارك كطرف جديد بالمسألة الإقليمية يسعى للتوافق مع مصر وهو ما نتبينه من مباحثات شرم الشيخ التي لم يؤثر فيها أردوغان على القرار المصري الخاص بقطاع غزة أو الموقف من "إسرائيل"، كانت العلاقات السياسية قد وصلت في عهد رئاسة الرئيس مرسي الى درجة الخضوع للموقف التركي وربما كانت النهاية أن يتم تأميم القرار المصري السياسي لصالح أنقرة.

جاء الإنقلاب العسكري الذي حدث عام 2013 على حكم الإخوان المسلمون في مصر مشكلاً قضية خلاف سياسي ما بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية، حيث أن الرياض مارست ضغوطًا على الحكومات التي تدعم الإخوان المسلمين في المنطقة، وعلى رأسها تركيا، التي رفضت – في المقابل – هذه الضغوط السعودية، وهو ما شكّل عائقاً أمام قيام تحالف استراتيجي بين الرياض وأنقرة.

النبذة الأولى: مبررات المواقف الرسمية التركية ـ السعودية

إن قراءة المشهد السياسي عامةً، تظهر حدّة في المواقف المتبادلة بين السعودية وتركيا حول أحداث تموز 2013 في مصر جراء التدخل العسكري للجيش المصري بقيادة عبد الفتاح السيسي، الذي قام بعزل الرئيس المنتخب محمد مرسي واعتقال ثلاث مئة عضواً من الإخوان المسلمين. وبناءً لهذه الأحداث أتت ردود الأفعال الدولية متباينة، إذ أن بعض الدول اعتبرته إنقلاباً عسكرياً فيما البعض الآخر رأى فيه استجابة للمطالب الشعبية.

ولكن قبل الشروع في دراسة المواقف الرسمية ومبرراتها لكلٍ من السعودية وتركيا حول ما حدث في مصر، فإنّ السياسة الخارجية لكلا البلدين تأثرت بعدد من المستجدات الداخلية والدولية، منها وأهمها:

- جاء فوز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات التركية في آذار/مارس 2014 ليعطي تركيا المزيد من القوة في مواجهة التحديات المحّدقة بها.
- كرّست بعض الدول الخليجية كالسعودية والإمارات العربية دعمها لشرعية نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي.
- أخذ الموقف الأميركي بُعدًا واقعيًا، عبّر عنه وزير الخارجية الأميركي جون كيري حيث صرّح بأن "الولايات المتحدة ستتعامل مع السيسي إن فاز في الانتخابات"[1].

قد يكون الدافع الرئيس وراء الموقف السعودي من حكم الإخوان في مصر هو خوف مزدوج من نجاح الديموقراطية، مضافاً إليه أن الطرف الذي وصل إلى الحكم في ظل هذه الديموقراطية كان «الإخوان المسلمين»، فالديموقراطية تُشكل بحد ذاتها تحدياً سياسياً للسعودية، ووصول «الإخوان» إلى الحكم تحت ظلالها يضاعف هذا التحدي، من حيث أنهم يمثلون رؤية للإسلام تختلف عن تلك التي تمثلها المملكة.

وقد يكون الدافع في موقفها هو استقرار مصر الذي يمثل بالنسبة إليها مصلحة استراتيجية عليا بعد انهيار العراق وسوريا. فالسعودية تقع في عين العاصفة، العراق يحدها من الشمال واليمن يحدها من الجنوب والبحرين شرقاً وفي الشمال الغربي منطقة الشام. اضطراب الوضع في مصر يجعل السعودية في هذه الحال

[1] كيري جون، مقابلة مع قناة العربية، 24 يناير/كانون الثاني 2014.

مكشوفة أمام كل المخاطر، بل إن هذا الاضطراب يفتح أبواب مصر أمام تدخلات خارجية مثلما حصل في العراق وسوريا.

وقد يعود السبب في موقف السعودية إلى طبيعة علاقتها مع الجيش المصري التي تمتد لما يقارب الـ42 عاماً، وهي الفترة التي تغطي حكم كل من أنور السادات وحسني مبارك، حيث اتصفت بالثبات والإستقرار. وإلى جانب ذلك كشفت أحداث " الثورة " للرياض أن الجيش لا يزال هو أقوى وأكبر مؤسسات الدولة و لا ينافس الجيش من حيث القوة السياسية والتنظيم إلا جماعة «الإخوان»، لكن هؤلاء لا يملكون تجربة في الحكم على عكس الجيش.

لذلك ونظراً لتاريخ علاقة الرياض بكل منهما فإن اختيارها لجانب الجيش ليس مفاجئاً، وينطلق من اعتبار سياسي مركزي هو تثبيت استقرار مصر، وأن الجيش هو الأقدر على تحقيق ذلك.

كل هذا لا يُخرج "الإخوان" من الحسابات السعودية في تقرير موقفها، لكنهم كعامل يأتي بعد أهمية استقرار مصر في هذه المرحلة. بالإضافة إلى أن الهدف السعودي في الوقوف إلى جانب مصر في الظروف الحالية مشروع بكل المعايير، فاستقرار مصر كمنطلق لخروجها من أزماتها السياسية والاقتصادية هدف استراتيجي لمصر وللمنطقة.

في المقابل اتخذت تركيا موقفاً واضحاً من أحداث 30 يونيو 2013 في مصر، اعتبرت ما حدث إنقلاباً عسكرياً منافياً لمبادئ الديمقراطية، وبناءً على ذلك لم تعترف بكل ما أفرزه الإنقلاب من مؤسسات ومسمّيات رافضة التعامل معها بشكل مبدئي؛ مما ميزها حتى عن بعض الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة التي بدا موقفها الأوليّ المعلن حائراً تجاه الشكل الذي تم فيه تسويق الإطاحة بالرئيس محمد مرسي على أنه ثورة شعبية في 30 يونيو/حزيران2013[1]. نتج عن الموقف التركي سحب السفراء وتخفيض التمثيل الدبلوماسي، ورافق ذلك اتهامات متبادلة بين البلدين، بدا فيه الموقف التركي وكأنه يحرق جسور العلاقة مع القيادة المصرية الرسمية حتى على المدى البعيد. كما كان رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان

[1] أردوغان: **لن أحترم الانقلابيين أبدًا**, موقع بي بي سي, 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 تاريخ الدخول 2/8/2016

واضحاً، عقب طرد السفير المصري من تركيا بقوله إنه "لن يحترم أبداً أولئك الذين يستولون على السلطة بإنقلاب"[1].

إلا أنّ هناك مبررات وراء الموقف التركي المعارض بشدة للإنقلاب العسكري في مصر، تتعلق بطموح توسع النفوذ التركي في منطقة المشرق العربي و شمال أفريقيا الذي وجد ضالته بتوثيق العلاقات مع حركات الإسلام السياسي الصاعدة في مرحلة " الربيع العربي". كما أنّ تركيا لم تأخذ بالحسبان الفاتورة الإقتصادية لتبعيات قطع العلاقات مع مصر وذلك للإعتبارات التالية: يتوفر لدى تركيا بدائل إقتصادية متعددة علاوة على إرتفاع النمو الإقتصادي فيها تضاعف مرتين عن عام 2011 حسب صندوق النقد الدولي الذي يتوقع أيضاً أن ينمو الإقتصاد التركي بنسبة 2.3 في العام2014[2] .

بالإضافة إلى الحساسية الشديدة والتاريخية لدى الأتراك تجاه الإنقلابات العسكرية، وهذا ما حصل مؤخراً في تاريخ 15/تموز يوليو/2016 في محاولة إنقلاب قامت بها مجموعة من قبل القوات العسكرية المسلحة التركية حيث لاقت محاولة الإنقلاب هذه رفضاً شعبياً، حزبياً، برلمانياً وعسكرياً دفاعاً عن الديمقراطية.

لقد بلغت الإجراءات ذروتها عندما وضعت الرياض الإخوان المسلمين، ضمن قائمتها للتنظيمات الإرهابية، في نهايات العام 2013، وبالتالي تم رسميًّا تجريم الأنشطة التي ترتبط بالإخوان المسلمين، إلا أن الأسابيع الأخيرة من العام 2015، شهدت الكثير من التحولات في السياسات السعودية في كلا الملفَّيْن، الإخوان والعلاقات مع النظام الإنقلابي في مصر فعلى المستوى السياسي، أجرى، أحمد التويجري عضو مجلس الشورى السعودي السابق، بعض المراجعات الإعلامية للقرار الذي تم اتخاذه في ديسمبر من العام 2013، بشأن اعتبار الإخوان المسلمين، وتنظيمات أخرى، جماعات إرهابية وقال بأن جماعة الإخوان تنضوي تحتها أمم، وهي حليف طبيعي للمملكة العربية السعودية، ونفى أن تكون وزارة الداخلية قد صنفت

---

[1] الرنتيسي، محمود، **تركيا والانقلاب في مصر: المسؤولية الأخلاقية**، موقع صحيفة يني شفق، 5 كانون الثاني2014 تاريخ الدخول 2/8/2016 http://arabic.yenisafak.com/turkiye-haber/09.01.2014-123002

[2] The International Monetary Fund (IMF), 2014 Spring REI for Central, **Eastern and Southeastern Europe: Safeguarding the Recovery as the Global Liquidity Tide Recedes**, 29/4/2014. http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr14179.htm

جميع الإخوان كإرهابيين، وأوضح أن سياق هذا التصنيف ينضوي تحته فقط من انتهج العنف من هذه المنظمة. وأشار التويجري إلى احتمالية تغيير المملكة لمواقفها تجاه الإخوان في ظل حكم الملك سلمان، واستشهد بتصريح سابق للأمير سعود الفيصل قال فيه: ليس لنا أي مشكلة مع الإخوان المسلمين، مشكلتنا فقط مع فئة قليلة تنتمي لهذه الجماعة، هذه الفئة هم من في رقبتهم بيعة للمرشد[1].

وفي حقيقة الأمر، كان من الواضح أن رد فعل المملكة تحت حكم الملك عبد الله تجاه جماعة الإخوان كان مبالغاً به؛ حيث جاء في سياقات "الربيع العربي"، مما أصاب الرياض بحالة من الهلع نتيجة للمكاسب التي حققتها الحركات الإسلامية في جميع أنحاء المنطقة والمخاطر التي تحيط بالمملكة جراء سياساتها الداعمة للثورات المضادة في دول الربيع العربي، والتكلفة المرتفعة لدعم الإنقلاب في مصر، وخصوصاً مع تراجع أسعار النفط.

إلا أن الإنفتاح السعودي مع الملك سلمان بقي محدوداً، لأن الإخوان يرغبون في تأسيس نظام ديمقراطي ذو مرجعية إسلامية، وهو ما تراه الرياض تهديدًا لها. ولكن الرياض في المقابل ترى أن الابتعاد عن جماعة الإخوان المسلمين داخل المملكة، قد يقود لعواقب وخيمة، مثل ألا تكون قادرة على رؤية ما يقومون به، وهو ما يفرض عدم قطع كل الأحبال. كما أن قيوداً عدة ظهرت، ومن بينها احتياجات الأمن القومي التي تربط السعودية بمصر. ثم إن الموقف الإماراتي الرافض للمصالحة مع الإخوان، لعب دوراً وزاد من الضغوط على الرياض في هذا الجانب، بما للإمارات من دور في التحالف العربي الذي يحارب في اليمن وتغير المعادلة السياسية والعسكرية في الأزمة السورية، بفعل التدخل الروسي.

---

[1]) التلاوي، أحمد، **السياسات السعودية تجاه الإخوان في عهد الملك سلمان**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، تاريخ 26/يناير/2016 على الرابط: http://www.eipss-eg.org/

فكان أن استبدلت الرياض تحالفاتها التي كانت تسعى إلى أن يكون الإخوان المسلمون، بتنظيماتهم، وتركيا وقطر، جزءًا أصيلاً لبناء تحالف سُنِّي واسع يواجه إيران، بالعودة إلى الحكومات؛ فكانت القرارات الأخيرة التي أعاد فيها الملك سلمان تخطيط علاقات بلاده الإقليمية، بالمزيد من التمترس خلف الحكومات التي تمثل حليفًا تقليديًّا للرياض، على حساب النظرة الأولى التي تبناها للمعادلة الإقليمية، والتي كان الإخوان مكوِّنًا أصيلاً فيها. فكان أن أكد الملك سلمان على تحالفه مع النظام المصري، من خلال ضخ مليارات جديدة في الاقتصاد المصري، وضمان احتياجات مصر النفطية ، في مقابل المزيد من التضييق على الإخوان داخل المملكة، وتخلي الرياض كليةً عن فكرة أن يكون الإخوان جزءًا من تحالف إقليمي تقوده المملكة[1].

النبذة الثانية: تداعيات أحداث مصر على العلاقات التركية ـ السعودية

إن التحولات السياسية في مصر ألقت بظلالها على العلاقات التركية ـ السعودية، فقد دعمت المملكة العربية السعودية سقوط حكم الإخوان والتي عدت سقوطه انقاذاً لمصر من "الإسلام السياسي"، وقدمت مع بعض دول الخليج (الكويت، الإمارات) دعمًا ماليًا بقيمة 12 مليار دولار أميركي. فهي تأمل بهذا السقوط أن تعود مصر إلى سابق عهدها كحليف أمني وسياسي مع دول الخليج العربي، وتراهن على تشكلها كرافعة ضد تركيا وإيران تحت مسمى"العروبة"، في حين اعتبرت تركيا ما وقع في مصر في ذلك التاريخ انقلابًا وطالبت بالإفراج عن الرئيس الأسبق محمد مرسي وإعادته للحكم. كما بدأت الحكومة التركية بمختلف مستوياتها والصحافة الموالية لها، بالتهجم على وزير الدفاع –آنذاك– ورئيس الجمهورية الحالي عبدالفتاح السيسي قائد التحول السياسي وعلى الذين يقفون مع الإنقلابيين واعتبرتهم شركاء لهم فيما يفعلون في إشارة واضحة للموقف السعودي.

كما طالب أردوغان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي التركي الجنسية " أكمل الدين إحسان أوغلو" بتقديم استقالته، وإزاء انتقادات تركيا المستمرة للوضع المصري الجديد جمّدت الإمارات والسعودية

---

[1] سيدي الجاش، عنفار: **السعودية تتقرب من الإخوان.. فهل تخسر الإمارات؟**، الحرة.نت، 26 أغسطس 2015

http://www.alhurra.com/a/saudi-arabia-emirates

صفقات تجارية مع تركيا ومشروعات كهربائية تزيد قيمتها على 12 مليار دولار أميركي.

كما تعتبر سياسات وعلاقات الملك سلمان وحكومته مع الإخوان المسلمين هو الجانب الأكثر تنوعًا وتعقيدًا، والأكثر ارتباطًا بالتطورات الإقليمية المتعلقة "بالربيع العربي"، ومن بين تلك الأوضاع في دول الأزمات من اليمن وسوريا وحتى ليبيا وتونس، وبطبيعة الحال مصر. في حين أنه في عهد الملك عبد الله، تم التوصل إلى اتفاق عرف باتفاق الرياض، وجب على قطر بموجبه الالتزام بالسياسة الخليجية الموحدة أو شبه الموحدة في التعامل مع مستجدات "الربيع العربي" والإخوان المسلمين، وكانت سياسات هجومية في الغالب، وكان ذلك شرطًا لإعادة سفراء الرياض وأبوظبي والمنامة إلى الدوحة، وكانت البلدان الثلاثة قد سحبتهم في ظل أزمة مستحكمة بينها وبين الدوحة حول الإنقلاب في مصر، والأوضاع في ليبيا[1].

ولكن الملك سلمان مال إلى التهدئة مع قطر وإعادة تطبيع العلاقات معها، بالرغم من عدم التزامها باتفاق الرياض، واستمرارها في استضافة البعض من الإخوان المسلمين المصريين. وكان ذلك هو ذات الموقف مع تركيا، في إطار رغبة الرياض في تنفيذ سياساتها في كل من اليمن وسوريا، بشكل أكثر فاعلية. فكانت مصالح الرياض هي التي حركت الملك سلمان أولاً في محاولة لدمج الإخوان المسلمين في معادلة صراعات وأزمات المنطقة، كعامل إسناد، وكانت هي كذلك التي دفعت إلى الابتعاد الذي قد يراه البعض مفاجئاً، ولكنه كان متوقعًا، حيث رأت الرياض أن تحالفاتها مع الحكومات والأنظمة القائمة في المنطقة أفضل، في ظل طبيعة الصراع مع إيران، والذي يتطلب دولاً لمحاصرة مشروعها الإقليمي، بينما لا تصلح الجماعات والتنظيمات على غرار الإخوان المسلمين، وأذرعها الممتددة، مثل حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، إلى مثل هكذا مهام.

وبحاكمية ملف إيران فإن الاوضاع مرشحة للتصاعد خلال فترة السنوات القادمة بين الرياض وطهران، وفي ظل حساسية الموقف وأولوية الملف بالنسبة للرياض؛ فإن التحالفات والخصومات سوف تكون بدورها مرشحة للاستمرار حيث ترسخت سلطة تيار يناصب الإخوان المسلمين العداء، ويعتبرهم ناكري جميل بحسب تعبير الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود، وزير الداخلية السابق، وأحد أهم من رسموا سياسات المملكة

---

[1] قام المعهد المصري للدراسات بإعداد **3 تقديرات موقف حول التحولات الداخلية في المملكة وتداعياتها على الإخوان المسلمين**، وتم الإعتماد عليها http://www.eipss-eg.org 26/يناير كانون الثاني/ 2016

تجاه الإسلام السياسي[1] والجناح المهيمن حاليًا على السياسة السعودية، هو موقف سلبي للنظام السعودي من الإخوان باعتبار أنهم يطرحون خطاب التغيير والإصلاح؛ فإنه، وفي ظل تطورات ما بعد الربيع العربي، وطموحات الأمير سلمان؛ سوف يكون العداء والإنفصال هو الإحتمال الأكيد في العلاقة بين الرياض وبين الإخوان[2] . إن التحولات التي طرأت على سياسات النظام السعودي من الإخوان المسلمين، مرتبطة باتساع نطاق أزمة الإرهاب، وهو ما أنشأ هاجسًا قويًّا من التعامل مع أية قوة من قوى الإسلام السياسي، وبطبيعة الحال؛ فالإخوان المسلمين على رأس القائمة فالحرب العالمية الراهنة على ما يُسمَّى بالإرهاب، وهدفها الأساسي تنظيم داعش، قاد إلى المزيد من الحذر، حتى في الغرب، من التعامل مع قوى مرتبطة بمصطلح الإسلام السياسي.

وأخيراً بإمكاننا القول أن هناك تبايناً كبيراً في وجهات النظر بين الرياض وأنقرة حول الملف المصري خاصة مع تمسك أنقرة بموقفها بشأن الإعتراف بشرعية عبدالفتاح السيسي و بالشروط الأربعة التي من أبزرها الافراج عن الرئيس محمد مرسي والافراج عن كل المعتقلين السياسيين، وعلى الطرف الآخر تقدم الرياض الدعم السياسي والاقتصادي للنظام المصري، منذ الانقلاب العسكري وإن هذا التباين قد يشكل عقبة كبرى في طريق زيادة التعاون الاستراتيجي بينهما، خاصة مع زيادة الحديث عن قيام الرياض بدور كبير من أجل توفيق وجهات النظر بين القاهرة وأنقرة لتحقيق مصالحة بينهما، لكن حتى ذلك الحين يظل هذا الملف عائقاً بين ووصول التعاون الاستراتيجي إلى غايته. إن علاقة السعودية بمصر استراتيجية وتحالفية والرياض متمسكة بدعم مصر، بالرغم من عدم الإرتياح إلى مواقف القاهرة تجاه سوريا، أو ترددها في المغامرة في اليمن، أو ما يراه البعض ضعفاً في دورها في الحلف الإسلامي ضد الإرهاب. ومصر من جهتها، تقدّر الدعم السعودي والإماراتي والكويتي الذي لا غنى عنه بالرغم من استيائها من التوقعات الخليجية منها، ومن اضطرارها إلى التخلي مرحلياً عن موقع القيادة العربية. ففي نهاية المطاف تدرك الرياض أن مصر حيوية ومركزية ولا بديل منها في موازين القوى الإقليمية.

---

[1] موقف المملكة من الجماعة الإرهابية يعود إلى عقود عدة.. الأمير نايف قبل 13 عامًا للسياسة: **كل مشكلاتنا جاءت من "الإخوان المسلمين**، السياسة الكويتية، 9 مارس 2013 http://al-seyassah.com

[2] وزير الدفاع السعودي: **الأمير الشاب الذي يقلق العالم**، بي. بي. سي، 16 ديسمبر 2015

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/12/151216_profile_saudi_defense_minister

الفقرة الثانية: مستقبل العلاقات التركية ـ السعودية

منذ التحولات السياسية التي جرت في مصر في 3 تموز/ يوليو 2013 ظهرت وقائع سياسية أمنية جديدة كتمدد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في العراق وسوريا، وبروز الحوثيين بقوة على المشهد السياسي اليمني، والإتفاق الأمريكي الإيراني بشأن الملف النووي مما يستوجب على تركيا والمملكة العربية السعودية أن تضعا خلافاتهما بشأن الملف المصري جانباً، للتعامل مع المستجدات الإقليمية.

وفي هذا السياق فمن المتوقع أن نلحظ أحد المشاهد التالية في العلاقات التركية ـ السعودية:

إن تسارع الأحداث في المنطقة، والتغير الحاصل في موازين القوى، قد يدفع نحو مزيد من التقارب التركي ـ السعودي خلال المرحلة المقبلة في حال تجاوزت السعودية بعض الإشكاليات في ترسيم العلاقة وتجاوز التحولات السياسية في مصر. و من الواضح أن الطرفين السعودي و التركي قد قررا، مؤقتاً على الأقل، وضع الملف المصري جانباً ليقرر كل طرف موقفه دون أن يشكل ذلك عائقاً أمام العلاقة بين البلدين في ضوء اتفاقهما حول القضايا الأخرى.

ويأتي هذا الانفتاح في ظل قناعة كلا الدولتين بأهمية الدور الملقى على عاتق كل منهما حيث شهدت العلاقات السعودية التركية خلال العام 2015 تطوراً كبيراً على عدة مستويات أهمها السياسي الذي تحول فيه البلدان من علاقة التعاون إلى علاقة التنسيق الإستراتيجي. فبعد رحيل الملك عبدالله بن عبدالعزيز اعتبر خلفه الملك سلمان أن هناك تطابقاً كبيراً في المصالح الاستراتيجية ما تم الإعلان عنه في زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى السعودية نهاية ديسمبر 2015.

كما هناك العديد من الأسباب والاعتبارات التي تقف خلف تطور العلاقات من بينها:

ارتباط المملكة بعلاقات صراع مع إيران بسبب العديد من الاعتبارات السياسية والمذهبية والاستراتيجية، وأصبح الصراع سياسياً، عقب سقوط نظام صدام حسين في العراق عام 2003، والذي أطلق يد إيران بقوة في الداخل العراقي بالتنسيق مع الإدارة الإمريكية التي، كانت تسعى للخروج الآمن من العراق وملء الفراغ الإقليمي الذي خلفه سقوط النظام العراقي، فكانت الفرصة سانحة لإيران لفرض سيطرتها بشكل كبير على العراق ومنازعة الغريم التقليدي (السعودية) النفوذ في منطقة الخليج.

أيضا التسوية النووية التي تم التوصل إليها بين إيران والقوى الغربية حول ملف طهران النووي في يوليو2015، والتي بموجبها سيتم رفع الحظر الاقتصادي الغربي عن إيران ودخولها بقوة في عصر الانفتاح على القوى الغربية، إضافة إلى التساهل الأمريكي حيالها اثناء التفاوض حول النووي، أثار ذلك مخاوف الرياض من تحول الولايات المتحدة الأميركية للبحث عن حليف استراتيجي آخر في المنطقة وربما يكون هذا الحليف هو إيران، والتخلى عن الحلفاء الاساسيين في دول الخليج، مما دفع ذلك الرياض للبحث عن حليف إقليمي قوي يعيد التفوق في المنطقة إلى السعودية. فمن أجل ذلك ربما اتجهت السعودية إلى التقارب الشديد تجاه تركيا التي تمثل إلى حد كبير داعماً قوياً للقضايا العربية والإسلامية المتوافقة مع السياسة السعودية في الفترة الأخيرة.

كما أن هناك قلق تركي كبير من تنامي النفوذ الإيراني في العراق الجار القريب لتركيا والتي تمثل لها قنبلة موقوتة خاصة فيما يتعلق باقليم كردستان العراق الذي يعد عمقاً استراتجياً لتركيا، والذي تسعى أنقرة بشكل كبير أن يظل الاقليم تحت سيطرتها مخافة اندماج بعض أكراد تركيا مع الإقليم العراقي وكذلك التطور الأخير في موقف الحكومة العراقية من القوات التركية المتواجدة في العراق وتكرار طلب حكومة العبادي بانسحاب القوات التركية المتمركزة في شمال العراق في معسكر "معشوقية" والتي ترى أنقرة أن إيران هي من تقف خلف هذا التصعيد في الموقف العراقي حيال تركيا خاصة لما تتمتع به طهران بنفوذ شديد داخل حكومة العبادي.

وقد يبقى مشهد استمرار توتر العلاقات حاضراً بين الدولتين، في حال استمرت المملكة العربية السعودية في وضع الحرب ضد "الإسلام السياسي" على رأس سلم أولوياتها, وسيعزز التباين الحاصل في الموقف السعودي والتركي من عدة قضايا مثل الموقف من مصر وغزة والنظرة إلى حركة حماس.

يستند هذا السيناريو إلى أن هناك اختلاف في بعض الملفات المهمة والحيوية بين البلدين تركيا والسعودية وحتى اذا ما تم التوافق بينهما حول عدة قضايا ستظل بعض هذه الملفات تمثل هاجساً للعودة إلى نقطة البداية بين الطرفين وتراجع التعاون بينهما، ومن هذه الملفات:

- ملف الإخوان المسلمين حيث يمثل وضع الجماعة من قبل السعودية على قوائم الإرهاب، والتي تعد المرجعية الفكرية للحزب الحاكم في تركيا عقبة كبرى أمام استمرار التحالف بين الرياض وأنقرة. فرغم حالة التقارب بين الاسلاميين في اليمن وبين نظام الحكم في الرياض منذ وصول الملك سلمان إلى الحكم في مطلع عام 2015، إلا أن الجماعة مازلت محظورة وبين الحين والأخر يتم التضييق على أفرادها بشكل كبير في الداخل السعودي و أيضاً الرغبة السعودية في استمرار الدعم للنظام المصري الحاكم الذي ترفض أنقرة الاعتراف به، و هو الأخر يعد سبباً مهماً في تباين وجهات النظر بين البلدين ويهدد بتراجع التعاون في الفترة المقبلة.
- كما أن تركيا لا ترى أن لها مصالح حيوية في الحرب التي تتزعمها السعودية في اليمن، ضد مسلحي الحوثي وأنصار الرئيس اليمني المخلوع على عبدالله صالح، التي تعتبرها الرياض، حربها الأهم للقضاء على نفوذ إيران في الجار اليمني القريب. فمنذ اليوم الأول للاعلان عن عملية عاصفة الحزم في مارس 2015، قالت تركيا إنها لن تشارك عسكرياً في هذه الحرب لكنها ستقدم الدعم اللوجيستي للسعودية فيها، وطبقاً لهذا التعاون بين البلدين ستكون هناك رغبة سعودية ماسة لمشاركة تركيا بشكل أكبر في التخلص من هذه الأزمة وهو ما يمكن أن يتعارض مع التوجهات التركية.
- انتقاد تركيا للأوضاع الداخلية السعودية: رغم حالة التوافق الظاهرة حول الملفات الخارجية لكن تظل الاوضاع الداخلية بين البلدين مختلفة تماماً، فنظام الحكم في السعودية دائما ما توجه له انتقادات لاذعة، خاصة في مجال الحريات وحقوق الإنسان، والتي ترى أنقرة أنها من أهم المدافعين عن الحقوق والحريات في المنطقة، فأمام أنقرة طريقان إما أن تغض الطرف عن الممارسات الحقوقية التي ترفضها من جانب نظام الحكم في السعودية، وإما ان تخسر التحالف الاستراتيجي مع الرياض.
- الأزمة القطرية: والتي تعد هي الأخرى سبباً هاماً في نقاط الإختلاف في السياسة التركية ـ السعودية في حين تعتبر تركيا قطر من الدول الحليفة ايديولوجياً قامت السعودية مؤخراً باتهامها برعاية الإرهاب وقطعت علاقاتها الدبلوماسية معها وقامت بمحاصرتها إقتصادياً بالإضافة إلى موقف دول مجلس التعاون الخليجي ضدها مشكلين بذلك ضغوطاً سياسية على دولة قطر، إثر هذه الأحداث هددت تركيا بالتدخل العسكري داخل الأراضي القطرية وذلك لمساندة قطر في أزمتها السياسية.

إلا أننا نرى أن بقاء العلاقات بين البلدين في المستوى الأدنى من التعاون مع الحفاظ على التعاون في الملفات ذات العلاقات الوثيقة هو الإحتمال الأقرب إلى المنطق.

الخاتمة

كثيرة هي الأحداث التي شهدها العالم عامةً والشرق الأوسط تحديداً عام 2016، التي تطورت وفق وتيرة سريعة يصعب اللحاق بها أحياناً سببت من أزمات وحروب شكّلت مرحلة من عدم الإستقرار في مسار العلاقات الدولية وسط تحولات جيوسياسية عميقة، حيث بدأ الشرق الأوسط يصدّر أزماته إلى العالم مستدرجاً بذلك التجاذبات ومثيراً المخاوف الدولية من أزمات الإرهاب والهجرة، إلى التدخل الروسي والتدخل التركي في سوريا، من القضية الكردية الصاعدة إلى الصراع السعودي ـ الإيراني، إلى الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي، من الإنقلاب العسكري الفاشل في تركيا إلى التحول السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية مع ولاية الرئيس الجديد.

إنّ هذه المرحلة التي شهدت فيها العلاقات الدولية ظواهر و مستجدات تبيّن أن مبدأ الديمقراطية والتعددية والتنمية القابلة للإستمرار والتطور البشري وتأسيس الفهم المتبادل بين الثقافات إكتسبت أهمية وأولوية؛ وزادت الحاجة إلى إيجاد الحلول للمشاكل على أسس القوانين الدولية وتعددية الأطراف الفعّالة. كما أن هذه المتغيرات الإقليمية والدولية التي حصلت أحدثت قناعات جديدة لدى صنّاع القرار بحيث باتت بمثابة مدخلات لإعادة صياغة بعض جوانب السياسة الخارجية للدول لتتناغم مع السياسة الدولية العامة.

في هذا الإطار، فإنّ السياسة الخارجية للدول العربية بدت متفاوتة بشكل كبير عقب إنطلاق ما عرف "بالربيع العربي" حيث شهدنا شبه انهيار في المنظومة العربية، إلا أن بعض الدول المحورية كالسعودية نجحت في الحفاظ على وحدة الموقف الخارجي لتكتل إقليمي كمجلس التعاون الخليجي، باستثناء دولة قطر التي تحاول إيجاد نوع من الإستقلالية في دبلوماسيتها إزاء القضايا الإقليمية. ولكن السياسة الخارجية لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية ارتبطت بمجموعة من المحددات كان أبرزها الموقع الجغرافي والتركيبة السكانية والمكانية والدينية للسعودية كونها قبلة العالم الإسلامي إضافة إلى ما تمتلكه من ثروة نفطية تمثل عصب الحياة الإقتصادية للغرب والشرق. إنّ هذين العاملين فرضا على المملكة العربية السعودية قيوداً في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية والإسلامية أولاً ثم تجاه العالم.

أما الجمهورية التركية فقد فرض عليها موقعها الجغرافي الرابط بين آسيا و أوروبا والشرق والغرب محددات انتهجت في البداية معها سياسة تصفير المشاكل قدر الإمكان في فترة تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، مع الإستمرار بالعمل من أجل اللحاق بركب الإتحاد الأوروبي الذي تعده أحد الأهداف الإستراتيجية لسياستها الخارجية والذي يمكن أن يخدمها في أهدافها الأخرى ومنها التطور الصناعي والإقتصادي. ولذلك عمدت لزيادة أواصر التعاون وتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" بغية المساعدة في الوصول إلى ذلك الهدف.

كما شهدت العلاقات التركية ـ السعودية تدهوراً زادت في حدته الخلافات في القضية المصرية حيث تجلّى هذا التدهور أيضاً في عدم التنسيق والتنافس في سوريا؛ وذلك قبل أن يتمكن البلدَان من إعادة تعريف مصالحهما القومية وبدء مسيرة تقارب دفعت إليها جملةٌ من المخاطر التي أخذت تفرض نفسها عليهما بقوة في ظل حالة انهيار إقليمي.

كما مثّلت "ثورات الربيع العربي" نقطة خلاف رئيسة بين السعودية وتركيا؛ ففي حين رأت أنقرة في "الثورات العربية"، بخاصة في سوريا ومصر، فرصةً لتعزيز حجم حضورها في العالم العربي، والقيام بدور قيادي على المستوى الإقليمي، رأت فيها السعودية تهديداً كبيراً، ليس بوصفها دولة محافظة، تعارض الفعل الثوري في المبدأ، وتخشى من ارتداداته عليها فقط، بل لأنّ السعودية اعتقدت، أيضاً، بوجود تفاهم أميركي ـ تركي يسمح، أو أقلّه، لا يعارض وصول تيارات إسلامية إلى السلطة، في الدول "الربيع العربي"، ومنحها فرصة للخروج من ثقافة المعارضة، وتشكّل تركيا نموذجاً لها في الحكم والإدارة. بلغت الخلافات السعودية ـ التركية ذروتها في القضية المصرية؛ إذ أيّدت السعودية بقوة الإنقلاب العسكري الذي أطاح حكم الرئيس محمد مرسي في شهر يوليو/ تموز 2013، وقدّمت له كلّ أشكال الدعم السياسي والإقتصادي الكفيلة بإنجاحه، أمّا تركيا فقد عارضت الإنقلاب، ليس من باب أنّه أطاح نظاماً حليفاً لها جاء إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع فقط، وإنّما أيضاً لأنّه حرّك مخاوف النخبة الحاكمة في تركيا، والتي طالما عانت انقلاب الجيش عليها وتدخلاته ضدّها، ولم يكن آخرها بعيداً.

وفي سوريا أيضاً، اختلفت دوافع كلٍ منهما في دعم الثورة؛ فالسعودية المعارضة للثورات عموماً دعمت الثورة في سوريا ضد تمدد النفوذ الإيراني، في حين أنّ تركيا بعد أن يئست من حثّ النظام على الإصلاح دعمت

قوى تعدّها قريبة منها دولة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة إليها. وأدّى التنافس التركي ـ السعودي، ودعم كلٍ منهما فصائل معارضة متنافسة تسعى إلى إسقاط نظام حكم الرئيس الأسد، إلى تفتيت ساحة المعارضة السورية، وتبديد جهودها في معارك جانبية، أطالت أمد المواجهة، وأسهمت في تحويل الثورة عن مسارها الأصلي، بوصفها مشروع تحرّر من الاستبداد إلى صراع أهلي مكلف ومرير.

ومع سقوط العاصمة اليمنية صنعاء بيد الحوثيين في سبتمبر/ أيلول 2014، بدأ يتضح للرياض أن التكاليف المترتبة على الدخول في مواجهة ثنائية متزامنة مع إيران وحلفائها (في سوريا، والعراق، ولبنان، واليمن، وغيرها) من جهة، ومع تركيا والتيارات الإسلامية القريبة منها، لمنعها من الإستفادة من أوضاع "الربيع العربي"، من جهة أخرى. وأدّى وصول قيادة جديدة إلى الحكم في السعودية مطلع عام 2015 إلى إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية واعتبارات الأمن القومي السعودي، وتمثَّل التغيير الرئيس في إعطاء الأولوية لمواجهة التمدّد الإيراني في المنطقة على ما عداها؛ إذ كادت إيران تحكم الخناق على السعودية، من خلال اقترابها من السيطرة على اليمن عبر حلفائها الحوثيين، بعد أن غدت صاحبة النفوذ الأكبر في سوريا والعراق ولبنان.

وفي ظل اهتزاز الثقة بالسياسات الأميركية، بدا من الصعب حدّ الاستحالة مواجهة إيران واحتواء نفوذها المتصاعد إقليمياً من دون مساعدة قطب إقليمي بحجم تركيا، يضاف إلى ذلك تصدّع النظام الإقليمي العربي، واتضاح عجز الجمهورية المصرية عن أداء دورٍ يبرز ثقلها العربي والإقليمي في ظل أزمة داخلية مركّبة، يمثّل العداء للإسلاميين حجر الزاوية فيها.

و بذلك نكون قد أجملنا أهمّ الأسباب التي ساعدت على إنهاء حالة التنافس، وإنطلاق مسيرة التقارب بين السعودية وتركيا، بعد وصول الملك سلمان إلى الحكم في السعودية، التي حركت الأمور باتجاه التقارب بين البلدين، وخصوصاً أنه كان المسؤول عن ملف العلاقات بين الرياض وأنقرة، وكان قد نجح في الوصول مع تركيا لعدد من الإتفاقيات، لقد شكل اختلاف وجهات النظر تجاه الملفات السياسية في المنطقة، وبالتحديد السياسة تجاه الإخوان المسلمين، سبباً أساسياً للعلاقات المتوترة بين السعودية وتركيا. فسياسة السعودية تجاه مصر والتي تمثلت بدعم السعودية لـ "مصر السيسي"، وما قامت به الرياض من دعمٍ للإطاحة بنظام الإخوان، وهو الأمر الذي اعتبرته أنقرة انقلاباً حينها. أما اليوم ففي ظل الإنهيارات في الدول العربية، تحاول

السعودية إعادة العلاقة مع "الإخوان المسلمين"، وهي تعلم أن نجاحها في إدارة ملف العلاقة معهم، تتطلب الى جانب مساندة قطر، والتي تعتبر عرّابة "الإخوان المسلمين" في العالم العربي، مساندة تركيا أيضاَ وهي الحليف القوي لقطر.

إنّ الظروف الإقليمية للسعودية والتي تتمثل بتراجع دورها في المنطقة، وعدم نجاحها في تقليص الدور الإيراني الذي يزداد، في ظل التقارب الإيراني ـ الأمريكي في المفاوضات النووية، كلها أسباب جعلت القيادة السعودية الجديدة تعيد النظر في علاقاتها وسياساتها الخارجية. لذلك نجد أن الملك سلمان يضع العلاقات مع أنقرة في أولوياته، وخصوصاً أنه من شأن هذه العلاقات أن تكون مؤثرة في قضايا مهمة للسعودية في دول عدة، مثل العراق وسوريا الى جانب اليمن، وهو سيحاول نسج تحالف تركي ـ سعودي بغرض تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة. كما أنه لا يزال الرئيس التركي، يطمح إلى تأدية دور إقليمي بارز. مما يجعل من مصلحته التقرب من السعودية التي تريد وضع الإخوان المسلمين تحت تصرفها، الأمر الذي يمكنه أن ينعكس انشقاقاً في صفوف التنظيم، كانت الحكومة المصرية تسعى له. وهنا يجد الرئيس التركي فرصةً له للتفاهم مع السعودية حول هذا الموضوع.

إذن، إنها المصالح السياسية المشتركة التي تجمع اليوم، خصوم الأمس. فالجميع يبحث عن إعادة دوره وهيبته التي خسرها في ظل رهاناتٍ سياسيةٍ خاطئة. والجميع يتفق أيضاً على ضرورة تقليص دور إيران المتعاظم في المنطقة.

في المحصلة، إن مسألة التنبؤ بالمستقبل وتوقع ما قد يحدث أمر صعب في عالم السياسة الذي يسوده عوامل من عدم الإستقرار والإنفتاح المستمر على كافة الإحتمالات، وفي هذا الإطار تكمن أهمية نقاط التقارب و العناصر التوافقية وكذلك العناصر غير التوافقية في قراءة واستنباط ما يتوقع حدوثه في المستقبل ولو بنسبة معينة. فقد خلصت الدراسة إلى أنه إنطلاقاً من وتيرة التعاون المتزايدة بين البلدين خلال فترة الدراسة الممتدة من 2002 ـ 2016 فإنّ الإشارات الإيجابية كثيرة التي تنبىء بمستقبل واعد في العلاقات فيه مصالح الطرفين وهذا مرهون ببقاء القيادة التركية الحالية.

وقد تنتكس تلك العلاقات في حال وصول قيادة علمانية جديدة إلى سدّة الحكم في تركيا تمتلك رؤية سياسية مختلفة ربما فيها الكثير من الشك تجاه العرب فذلك حتماً سيؤدي إلى تغيير المعادلة وتراجع العلاقات لاسيما إذا ما تم إعطاء تركيا الموافقة على إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي على قاعدة أنّ العلاقات الدولية علاقات مصالح.

إلا أن المملكة العربية السعودية لن تعترضها هذه التغيرات في نظام الحكم لأنها ملكية وراثية وبالتالي ستحافظ على إنتهاج السياسة الخارجية نفسها في الإطار العام، كما أن المملكة لا تشعر بهاجس أن تركيا قد تشكّل خطراً عليها، إلا أنّه في حال تراجعت تلك العلاقات قد تفتقد السعودية حليفاً وازناً على المستوى الإقليمي في ظلّ التطورات الصعبة التي يشهدها العالم والمنطقة.

ملحق رقم 1:

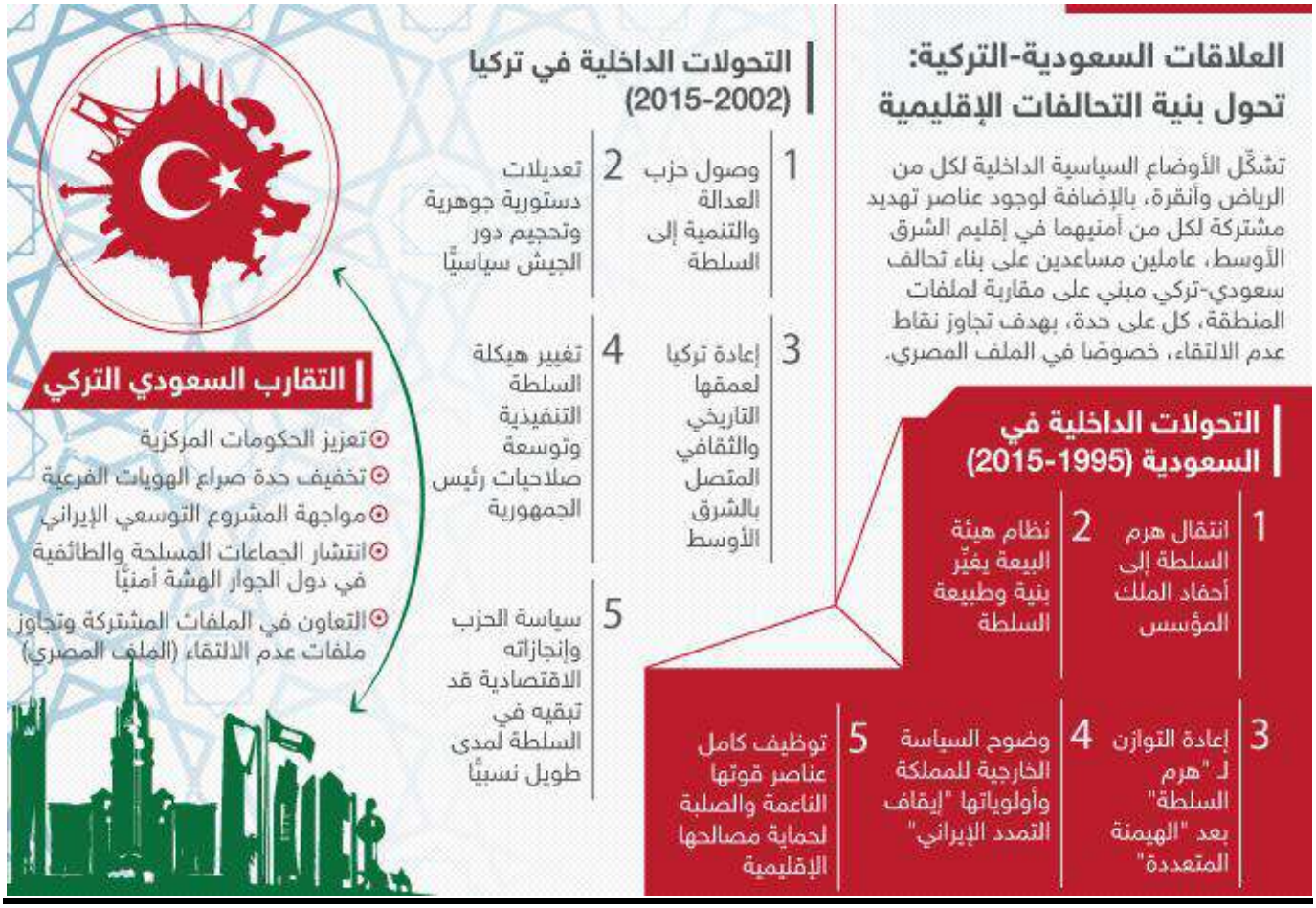

منصور المرزوقي، باحث سعودي مختص بالشأن الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/3/15

ملحق رقم:2

http://www.masralarabia.com تاريخ الدخول 2017/1/10

ملحق رقم3:

http://arabic.cnn.com/middleeast، الشرق الأوسط، 7 ، نيسان، 2016

ملحق رقم 4:

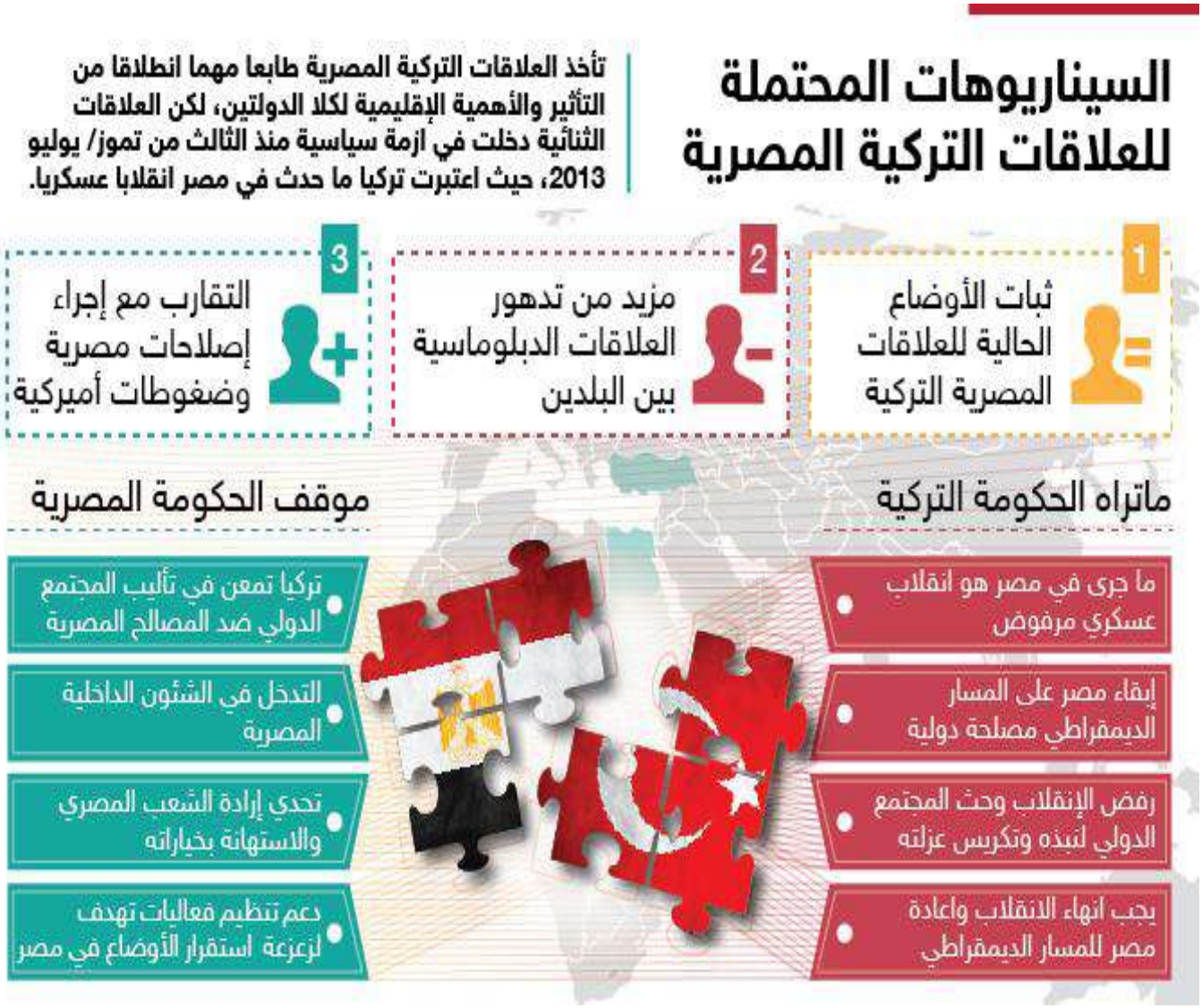

محمود سمير الرنتيسي، باحث في مجال العلاقات الدولية، موقع الجزيرة للدراسات، الإثنين، 30 يونيو، 2014

لائحة المراجع والمصادر

أولاً . الكتب

1. الأعظمي، وليد حمدي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة 1965 ـ 1991، دار الحكمة، ط1، لندن، 1992.

2. الأنصاري، محمد جابر،التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام، دار الفارس للنشر، ط 1، عمان، 1995

3. بركات، نظام وآخرون، مبادىء علم السياسة،مكتبة العكبيان للنشر، الرياض،2004

4. جلال الدين، كارت، السياسة الخارجية التركية: أبعادها، وآفاقها، مجلة شؤون الأوسط عدد 107 ،2002

5. الجديع، عبد الرحمن محمد، السياسة الخارجية السعودية الثوابت والممارسة، مطابع الفرزدق التجارية، ط1،الرياض،1999

6. الجهني، عيد مسعود، خطوط وظلال في العلاقات السعودية ـ الأمريكية، مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الإستراتيجية، ط1 الرياض،2003

7. الحمداني، قحطان، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004

8. خماش، رنا عبد العزيز، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2010

9. الخزرجي، ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر، ط 1، عمان،2004

10. دخلان، أحمد حسن أحمد، دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية، دار الشروق،ط2،جدة،1984

11. روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري،دار قرطبة للنشر، ط1، القاهرة، 1993

12. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988

13. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 1998

14. سلامة، غسان، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي للطباعة، ط1، بيروت، 1980

15. الشيخ، عبد العزيز بن محمد، الإستراتيجية السعودية دراسة في ظل المتغيرات العالمية بعد إحتلال العراق، جواثا للنشر،ط1 بيروت 2011

16. الشريف،عبد الرحمن، جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الرياض، 1982

17. صارم، سمير،إنه النفط يا (....)!! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق،دار الفكر، ط1، دمشق،2003

18. العبيدي حسيب عارف، العراق ودول الجوار العربي، بيت الحكمة، بغداد، 1997

19. عطوان، عباس فاضل، العلاقات السعودية التركية 2002 ـ 2010، العربي للنشر، ط1، القاهرة، 2015

20. الغادري، نهاد ،السياسة الخارجية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض،1997

21. القباع، عبدالله سعود، المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية، شركة مكتبات عكاظ للنشر، جدة، 1980

22. الكواري،علي خليفة(محرر)، الخليج العربي الديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2005

23. محفوض، عقيل سعيد، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط1،بيروت، 2012

24. المرزوقي، محمد عبدالله محمد، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2004

25. نخله،إميل ، اميركا والسعودية الابعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، دارالكلمة للنشر، بيروت، 1980

26. نور الدين، محمد ، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،2008

27. النعيمي، أحمد، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر، عمان، 2008

28. نور الدين، محمد، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998

29. هلال، رضا، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة،1999

ثانياً . المراجع الأجنبية

1. Gilles Doronso, “ la Turquie une democratie sous control” , livre, “ La Turquie aujourd hui, un pays europeen? “ 2016.

2. Jean – Francois Perouse, “ La Turquie en marche, les grandes mutations depuis 1980, La Martiniere, Paris, 2004.

3. joseph, kechichian, Saudi Arabia will to power,midell east policy,vol 7, n 2, c2, February 2000

4. Michel Bozdemir, “ La marche turque vers l Europe”, 2004

5. Muhittin Atamanm, Turkey and Saudi Arabia: Newly Discovered Partners?, SETA Brief vol. 57,Turkey, S E TA | FOUND ATION FOR POLITICAL ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH,2012

6. Merille, Marcel, Sociologie des relations internationales, Paris, Dalloz,2 em ed, 1976

7. Rosenau , James, International Politics and Foreign Policy a Reader in Research and Theory, New York, free press of Glencoe, INC, volume 10, issue 3, 1961, publie 1965

8. TOMICHE, F. J. L Arabie Seoudite, paris, PUF, 1969

9 . William B. Quandt, Saudi Arabia in 1981, foreign policy, Security and oil, the Brooking institution, Washington 1981

10. برايار، فيليب وملحم رضا جليلي،العلاقات الدولية، ترجمة حنان فوزي حمدان، دار ومكتبة الهلال بيروت 2009

11. بريس، ريتشارد، أميركا والسعودية تكامل الحاضر تنافر المستقبل ، ترجمة سعد هجرس ، سينا للنشر القاهرة 1992

12. جبلن، روبرت، الحرب والتغيير السياسي في السياسة العالمية،1981 الأستاذ عمر سعيد الأيوبي ترجمة دار الكتاب العربي2009

13. غوز، غريغوري، الإستراتيجية الأمنية الإقليمية للمملكة العربية السعودية: تقرير موجز،مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون، كلية الشؤون الدولية،الدوحة،2010

14. كرامر، هانيتس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001

15. ليبمان، توماس، في دهاليز السراب العلاقات الأمركية السعودية ، ترجمة حسين صلاح ،مؤسسة الرحاب الحديثة للنشر، ط1، بيروت، 2007

16. يماني، مي، هويات متغيرة : تحدي الجيل الجديد في السعودية، ترجمة إبراهيم درويشن، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،2011

ثالثاً . الدراسات والأبحاث

1. أحمد، حسن بكر، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، دورية دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2000

2. صالح، محسن، (محرر)، تركيا والقضية الفلسطينية " تقرير معلومات"، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، لبنان، 2010

3. النعيمي، لقمان، "مستقبل الدور الإقليمي التركي" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي" مستقبل علاقات العراق ودول الجوار"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل العراق، 2009

4. ونيشيك، مليحة ألت ، "تركيا بعيون عربية"، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، القاهرة، 2010

5. برنامج الأمم المتحدة الإغاثي، تقرير التنمية البشرية بعنوان:" ما هو أبعد من الندرة، القوة والفقر وأزمة المياه العالمية"، 2006

رابعاً ـ المعاهدات

1. معاهدة لوزان 1923

2. اتفاقية سيفر 1920

خامساً ـ الدوريات

1. البرصان، أحمد، كيسنجر العثمانية الجديدة:مهندس السياسة الخارجية التركية، مجلة المجلة،عدد 1514 ، عمان، 2009

2. بشير، عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010

3. عبد العظيم، محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية،عدد 165،2004

4. علام، مصطفى شفيق، التقارب التركي الخليجي ...الدوافع و المحفزات والآثار، مجلة السياسة الدولية، العدد 182، القاهرة، 2010

5. سالم، صلاح، " تركيا جدل الحوار بين الإسلام والغرب " شؤون عربية، عدد 126، القاهرة، 2006

6. صحيفة الشرق، مقال بعنوان "البيت الأبيض يرفض والرياض تحذر"، عدد 20083، أيار2016

7. مبارك مبارك أحمد، من الدبلوماسية الهادئة إلى الخشنة:السياسة الخارجية السعودية الدور والسلوك،مجلة آفاق سياسية،عدد1 ،المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014

8. معوض، علي جلال، الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2014

9. نور الدين ، محمد،" سياسة تركيا الإقليمية بين الحساسيات الداخلية والاعتبارات الخارجية " شؤون عربية ،عدد 126، القاهرة، 2006

10. نور الدين، محمد، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي، مجلة المستقبل العربي، ديسمبر2010

11. فتيحة، ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الفكر، العدد 5،مارس،2010

12. كاخيا، إبراهيم، قراءة إستراتيجية: اليقظة التركية والموقع الإقليمي" مجلة الدفاع العربي"، القاهرة، العدد 1365، 2012.

سادساً . المواقع الإلكترونية

1 – منطقة محاية كردية نحو تسوية عملية للمشكلة الكردية، 31 مايو 2015 على الرابط التالي:
https://www.sasapost.com/opinion/kurdish-neutral-territory

2 http://www.v-stetsyuk.name/en/Alterling/SettlEastEur/Tur.htm

3 http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec04.doc_cvt

4 منصور المرزوقي ،باحث سعودي مختص بالشأن الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties

5 البيومي غانم، إبراهيم، أستاذ العلوم السياسية وخبير الشؤون التركية.

http://carnegie-mec.org/publications.

6 عمار، أحمد، تقرير بعنوان: بعد تهاوي أسعار النفط الإقتصاد السعودي إلى أين،2016/2/9

http://www.masrawy.com/News/News_Economy/details

7 محبوب ،عبدالحفيظ عبدالرحيم، التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد الرفاه الاجتماعي، السبت 2 يناير 2016

http://www.al-jazirah.com/2016/20160102/ec18.htm

8أمرالله إيشلر نائب في البرلمان التركي عن حزب العدالة والتنمية

http://archive.aawsat.com

9غبشي، بوعلام،مقال بعنوان: هل ينجح مجلس التعاون السعودي التركي في التصدي لمحاولات التوسع الإيراني؟

2015/12/30 تاريخ الدخول 2016/7/31m.france24.com

10 شافعي، بدر حسن،مقال بعنوان:" الإخوان تداعيات التقارب السعودي التركي" ، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 21/يناير/2016

www.eipss-eg.org

11 مصري، أحمد، الاتفاقيات التركيّة العسكرية.. دور إقليمي وحماية مشتركة' تركيا بوست، 23 ديسمبر 2015

12 موكلي، أحمد، اتفاقية السلاح السعودية ـ التركية خطوة لتحسين العلاقات،

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

13 https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu

14مجلس الأمن القومي التركي، موقع المعرفة على الرابط الإلكتروني www.marefa.org

15 كوش، عمر، تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط، موقع الجزيرة.http://www.aljazeera.net

16 اللباد، مصطفى، الأبعاد الجيوبولتيكية للحوار العربي التركي الإيراني ،على الموقع الإلكتروني الآتي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20E-005E-4FAE-82A7-

17 اللباد، مصطفى، أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، 7 أكتوبر 2010 http://www.siyassa.org

18 تحدي الصلاحيات خيارات أردوغان في معركة الرئاسة، مركز الجزيرة للدراسات،

http://studies.aljazeera.net،

19 السفارة السعودية في أنقرة، البيان الافتتاحي.." ويكيليكسhttps://goo.gl/xVnY46

20 وزارة الخارجية السعودية، تعميم لكافة بعثات المملكة في الخارج رقم20

https://goo.gl/oq613M، ويكيليكس على الرابط: Doc#122064

21 www.aljazeera.net/encyclopedi

22 التلاوي، أحمد، السياسات السعودية تجاه الإخوان في عهد الملك سلمان، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، تاريخ 26/يناير/2016 على الرابط: /http://www.eipss-eg.org

23 الفقي، أحمد، **ظهور جماعة الأخوان**، 12 /3/2015 على الرابط التالي:
http://www.sasapost.com

سابعاً . مقابلات وبرامج تلفزيونية

1- كالين إبراهيم، مستشار رئيس الوزراء التركي أردوغان ونائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية، أبعاد الدور الإقليمي المتعاظم لتركيا، برنامج ما وراء الخبر،واشنطن معهد الدراسات التركية التابع لمعهد الشرق الاوسط،. ترجمة نسرين ناضر، قناة الجزيرة 2009/2/4

2- هيرتوغ، ستيفان، ترجمة علي أديب للمقابلة حول كتاب أمراء وسماسرة وبيروقراطيون: النفط والدولة في السعودية، مطبعة جامعة كورنل، 2011. صدر بالإنجليزية. على الموقع الإلكتروني8/2 2016http://www.jadaliyya.com/pages/index/8986

الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الدراسة :

1 – أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها على الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، قطر، 2011

2– بهجت قرني، السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير، ترجمة جابر عوض، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1994

3 – خالد رجب الزهراني، تداعيات أزمة أيلول / سبتمبر 2001 على العلاقات السعودية ـ التركية دراسة في الإدارة السعودية للأزمة رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة2006

4 – خالد كمال هنية، السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية، رسالة ماجستير، قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية، أكادمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين، 2016

5– راجي يوسف محمود البياتي، العلاقات السعودية الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001ـ 2008، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010

6 – ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006

7 – عامر علي راضي العلاق، الخيارات التركية تجاه الإتحاد الأوربي، دراسة في العلاقات التركية الأوربية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنرية، العراق، 2005

8 – علي بن هلهول الرويلي، الأمن الوطني السعودي: آفاق إستراتيجية برؤيا مستقبلية، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2010

9– عباس فاضل عطوان، العلاقات السعودية التركية 2002 ـ 2010، العربي للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2015

10 – عدد من الباحثين، السياسة الخارجية التركية خلال عام 2015، المحرران: كمال إينات، برهان الدين دوران، دار النشر: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، "سيتا" أنقرة، 2016

11 – غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت،1980

12 – سعيد الحاج، اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 تموز سبتمبر، مركز الجزيرة للدراسات، 2016

13 – محمد سليمان قطيش المعايعة، العلاقات التركية ـ الأردنية(1990 ـ 1999)، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2003

14 – ميشيل نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية، دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2010

15 – مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010

16 – هزبر حسن شالوخ العنبكي، تطور العلاقات السعودية ـ التركية 1964ـ1988 رسالة ماجستير، قسم التاريخ،كلية التربية، جامعة ديالى، العراق، 2004

17– Jessica Drumm: Vying for influence : Saudi Arabia s reaction to Iran s advancing, july, USA, Washington, the Nuclear Threat Initiative (NTI), Nuclear Program,2 008

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء i

الشكر والتقدير ii

المقدمة 1

القسم الأول: السياسة الخارجية التركية والسياسة الخارجية السعودية 6

الفصل الأول : السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق 10

المبحث الأول: تركيا والعاملان التاريخي والجغرافي 12

الفقرة الأولى: العامل التاريخي 12

الفقرة الثانية: العامل الجغرافي 16

النبذة الأولى: الموقع 17

النبذة الثانية: الأهمية الجيوسياسية لتركيا 18

المبحث الثاني: تركيا و سياسة حزب العدالة والتنمية 22

الفقرة الأولى: حزب العدالة والتنمية ـ الولادة 22

النبذة الأولى: الأهداف العامة للحزب 23

النبذة الثانية: المسار السياسي والنهضوي للحزب 25

النبذة الثالثة: الإقتصاد التركي ونموه المتسارع 26

النبذة الرابعة: طبيعة النظام السياسي في تركيا ودور المؤسسة العسكرية فيه 28
أولاً ـ طبيعة النظام الساسي في تركيا 28
ثانياً ـ دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية 31
النبذة الخامسة: التحولات الداخلية في تركيا 32
الفقرة الثانية: السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية 33
النبذة الأولى: السياسة الخارجية التركية 34
النبذة الثانية: الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط 37
الفصل الثاني: منطلقات السياسة الخارجية السعودية 44
المبحث الأول: المؤثرات الفاعلة في السياسة الخارجية السعودية 45
الفقرة الأولى: المؤثرات التاريخية 45
الفقرة الثانية: المؤثرات الدينية 47
الفقرة الثالثة: نظام الحكم في المملكة العربية السعودية 51
الفقرة الرابعة: الجيوبوليتيك وأثره في رسم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية 54
المبحث الثاني: التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية السعودية 57
الفقرة الأولى: المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية السعودية 57
الفقرة الثانية: النفط والسياسة الخارجية السعودية 59
النبذة الأولى: تأثير النفط على السياسة الخارجية 59
النبذة الثانية: الإقتصاد السعودي والسياسة الخارجية 62

الفقرة الثالثة: أميركا والسياسة الخارجية السعودية 66
النبذة الأولى: تداعيات الحادي عشر من أيلول 67
النبذة الثانية: الغزو الأمريكي للعراق 2003 69
القسم الثاني: التقاطع والتباعد بين السياستين التركية والسعودية 71
الفصل الأول: الدولتان وتقاربهما في دهاليز السياسة الخارجية 75
المبحث الأول: الإنفتاح التركي على العرب 76
الفقرة الأولى: مبررات هذا التحول في السياسة التركية 77
الفقرة الثانية: التحولات الداخلية في العالم العربي 79
الفقرة الثالثة: الهواجس المتبادلة بين السعودية وتركيا 86
الفقرة الرابعة: التعاون الإستراتيجي بين السعودية وتركيا 90
المبحث الثاني: تطور العلاقات التركية ـ السعودية 92
الفقرة الأولى: مسار العلاقات التركية ـ السعودية 92
الفقرة الثانية: التبادل الإقتصادي 96
الفقرة الثالثة: التعاون العسكري 102
الفصل الثاني: التباعد بين أهداف السياسة الخارجية التركية ـ السعودية 105
المبحث الأول: التباين التركي ـ السعودي بين الشكل والجوهر 107
الفقرة الأولى: الملف الإيراني 109
الفقرة الثانية: القضية الكردية 111

الفقرة الثالثة:الملف السوري 116

المبحث الثاني: توتر العلاقات التركية ـ السعودية 121

الفقرة الأولى: الخلاف التركي ـ السعودي على حكم الإخوان في مصر 125

النبذة الأولى: مبررات المواقف الرسمية التركية ـ السعودية 127

النبذة الثانية: تداعيات أحداث مصر على العلاقات التركية ـ السعودية 131

الفقرة الثانية: مستقبل العلاقات التركية ـ السعودية 134

الخاتمة 137

الملحق رقم 1: 142

الملحق رقم 2: 143

الملحق رقم 3: 144

الملحق رقم 4: 145

لائحة المراجع والمصادر: 146

الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الدراسة 157

فهرس المحتويات 158